وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

التدخل الدولي وأثره في بناء الدولة الليبية 2011 -2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

موري عبد العزيز

إشراف الأستاذ :

د. ناصر عامر

لجنة المناقشة:

- **د. ناصر عامر** — **مشرفا ومقررا**
- **د.عبدالنور زيام** — **رئيسا**
- **د. حمزة غول** — **عضوا مناقشا**

2024/2023

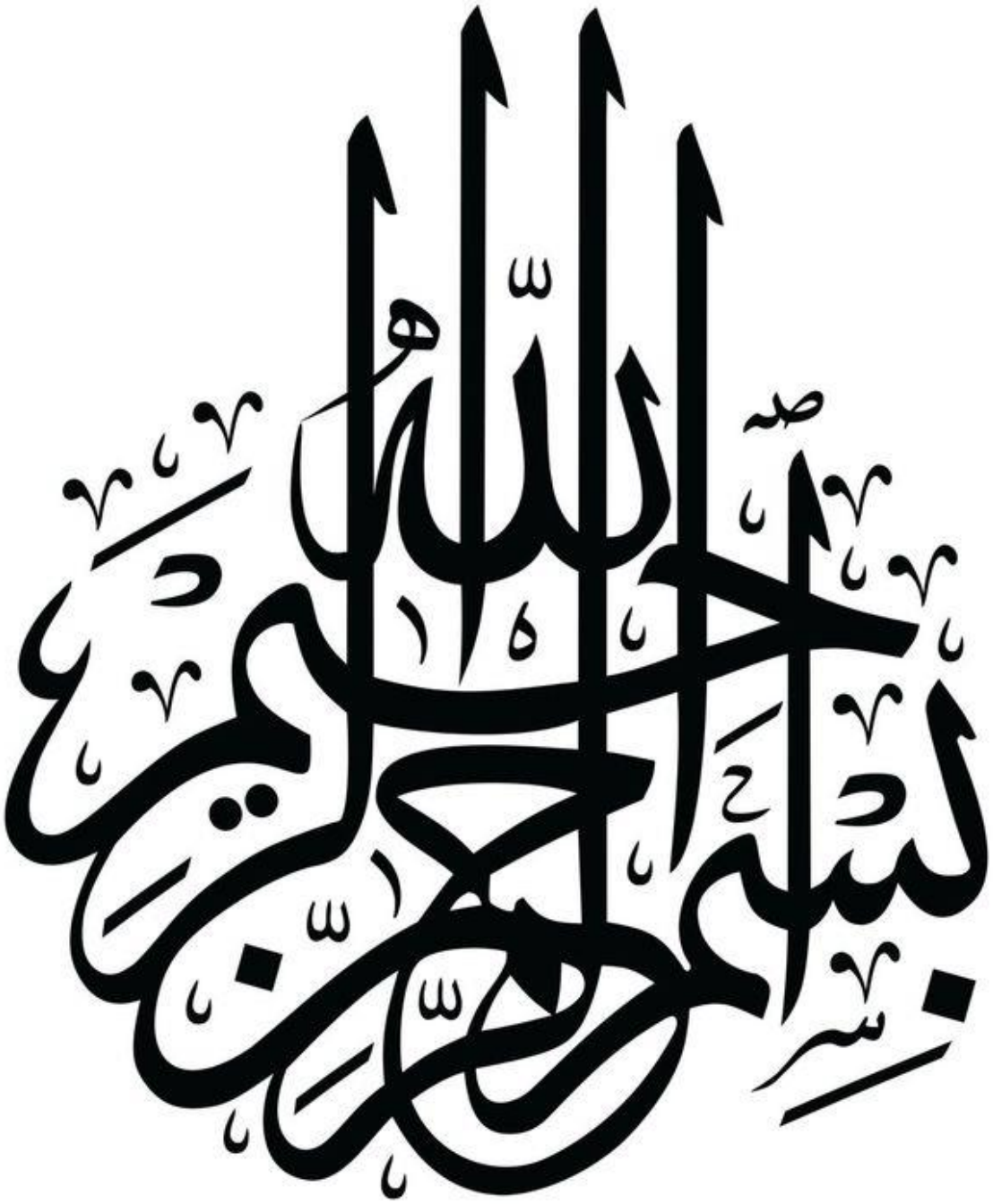
بسم الله الرحمن الرحيم

نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَآءُ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

صدق الله العظيم

سورة يوسف الآية 76

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(إن أشكر الناس لله عز وجل أشكرهم للناس)

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه الذي وفقنا على اتمام هذا العمل والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور ناصر عامر على إشرافه ومجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذه المذكرة.

نشكر كل من علمنا حرف واحد وكان له الفضل في وصولنا الى هاته الدرجة المتواضعة من العلم.

تحية عطرة إلى كل الاساتذة والاسرة البيداغوجية نظير جهودها في ايصال الرسالة العلمية إلى نخبة المستقبل

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحضات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.

دون أن ننسى كل من ساهم ومد لنا يد المساعدة من قريب او من بعيد بالدعاء او بالكلمة الطيبة.

لكم منا جميعا أسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير

الإهداء

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها ..... إلى من سهرت الليالي وعلمتني

إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني.....إلى نبع العطف و الحنان، إلى أجمل ابتسامة في حياتي،

إلى أعظم امرأة في الوجود، أمي الغالية، أطال الله في عمرها.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح..... إلى من كان سندا وعونا لي.

إلى اعظم وأعز رجل في الكون أبي العزيز. حفظه الله ورعاه.

إلى من إشتد بهم عضدي ..... إلى من كانوا لي الجدار الحامي في وجه الصعاب

إلى أغلى ما سأرثه من والداي. إخوتي حفضهم الله ورعاهم.

إلى من ساندتني في مواجهة الصعاب ..... إلى أرقى مؤنسة غالية.

إلى من علموني معنى الحب والوفاء ..... الى موطن السعادة وراحة البال. إلى كل أفراد أسرتي العزيزة.

إلى من تميزوا بالإخاء والوفاء ..... الى رجال صدقوا ما عاهدوا. الى كل الاصدقاء والزملاء.

الى من غادرونا في دار الشقاء ..... إلى من تشتاق العين لرؤياهم إلى الأرواح النقية . رحمهم الله برحمتهم الواسعة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث المتواضع

موري عبد العزيز

مقدمة:

في العقد الأخير، شهدت الساحة الدولية تحولات عميقة فيما يتعلق بالتدخلات الدولية وأثرها على بناء الدولة، خاصة في الدول التي شهدت تغيرات سياسية واجتماعية كبيرة. تمثل ليبيا حالة دراسة بارزة في هذا السياق، حيث أدت الانتفاضة الشعبية في عام 2011 و التي كانت في اطار ما يسمى بثورات الربيع العربي إلى سقوط نظام معمر القذافي، ما فتح الباب أمام تدخلات دولية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة بناء الدولة وضمان الاستقرار السياسي والأمني.

التدخل الدولي في ليبيا لم يكن مجرد تدخل عسكري، بل امتد ليشمل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية. هذه التدخلات جاءت من قوى دولية وإقليمية مختلفة، كل منها يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة في منطقة حيوية وغنية بالموارد الطبيعية. على الرغم من أن التدخلات العسكرية كانت الأكثر بروزًا، إلا أن التأثيرات السياسية والاقتصادية كانت ذات دور محوري في إعادة تشكيل النظام الليبي الجديد. تعكس هذه التدخلات التحديات المعقدة التي تواجهها ليبيا في مسار بناء الدولة. فمن جهة، تسعى القوى الدولية إلى فرض رؤاها ومصالحها، ومن جهة أخرى، تجد ليبيا نفسها في مواجهة تحديات داخلية تتعلق بتحقيق الاستقرار السياسي، وإعادة بناء المؤسسات، وضمان الوحدة الوطنية. هذا التعقيد يبرز الأسئلة الحاسمة حول دور التدخل الدولي في تعزيز أو إعاقة عملية بناء الدولة. فمنذ بداية التدخل الدولي في ليبيا، تباينت الآراء حول تأثيراته. البعض يرى أن هذه التدخلات كانت ضرورية لحماية المدنيين ودعم التحول الديمقراطي، بينما يرى آخرون أنها أسهمت في زيادة الانقسامات الداخلية وتفاقم الصراعات. تحليل هذه التدخلات وفهم ديناميكياتها يتطلب دراسة متأنية للعوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي شكلت مسار الأحداث في ليبيا بعد عام 2011.

إشكالية الدراسة:

من كل ما سبق يمكننا طرح الإشكالية:

- **كيف ساهم التدخل الدولي في ليبيا في تعقيد الوضع الداخلي، وتفاقم الانقسام السياسي؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم التدخل الدولي في العلاقات الدولية؟
- كيف تطور مفهوم التدخل الدولي؟
- ما هي الدوافع الأخرى وراء التدخل الأجنبي في ليبيا، غير الدافع الإنساني؟
- ماهي نتائج التدخل الدولي في ليبيا؟

فرضيات الدراسة:

- ساهم التدخل الدولي في انهيار البنية التحتية للدولة وتفكك المؤسسات، بالإضافة إلى تعزيز التحالفات المتصارعة وزيادة التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما صعّب تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية.
- الدوافع وراء التدخل الأجنبي في ليبيا تشمل تحقيق مصالح وأهداف اقتصادية استراتيجية للدول المتدخلة.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية

- تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من قدرتها على تقديم تحليل شامل وعميق للتدخل الدولي في ليبيا وتأثيراته على بناء الدولة خلال الفترة من 2011 إلى 2020.
- تساهم الدراسة في سد فجوة معرفية كبيرة في الأدبيات المتعلقة بالتدخلات الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال تقديم نموذج تحليلي متكامل لفهم الديناميات المعقدة التي تحكم هذه التدخلات.

- تُعد هذه الدراسة مرجعاً أساسياً للباحثين والأكاديميين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث تقدم رؤى جديدة حول كيفية تأثير التدخلات الدولية على بناء الدولة في سياقات النزاعات الداخلية.

الأهمية العملية

- تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لصانعي السياسات والمجتمع الدولي حول كيفية إدارة التدخلات الدولية بشكل يحقق الاستقرار والتنمية في الدول المستهدفة.
- من خلال تحليل التدخلات المختلفة في ليبيا، توفر الدراسة إطار عمل لصانعي القرار لفهم التأثيرات المتعددة والمعقدة للتدخلات الدولية وتقديم استراتيجيات فعّالة لتحسين الوضع السياسي والاجتماعي.

أسباب دراسة الموضوع:

أسباب ذاتية:

- الرغبة والاهتمام بدراسة التدخلات الأجنبية في دول العالم الثالث وتنبع هذه الرغبة من شغفي بدراسة حالة ليبيا، كونها جزءًا من دول المغرب العربي، مما يتيح فهم تأثير التدخلات الأجنبية في هذه المنطقة بشكل خاص.
- الارتباط العضوي والمصيري للوضع في ليبيا مع الجزائر بحكم التاريخ والجغرافيا.

أسباب موضوعية:

- دراسة التدخل الدولي في ليبيا هو تقييم لمدى نجاح أو فشل التدخلات في تحقيق أهدافها المعلنة.
- يمكن من خلال هذه الدراسة فهم الأبعاد السياسية والأمنية للتدخل الدولي في ليبيا، بما في ذلك كيفية تأثير هذه التدخلات على الاستقرار الداخلي والسياسات الخارجية.

- تمكن الدراسة من معرفة الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية للدول المتدخلة كالسيطرة على الموارد الطبيعية والنفطية في ليبيا.

المناهج المتبعة في الدراسة:

1-المنهج الوصفي التحليلي

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي من اجل ابراز مختلف المفاهيم النظرية حول الموضوع محل الدراسة، وهذا من خلال المراجع المختلفة من كتب ودراسات سابقة، وغيرها من المراجع التي لديها علاقة بالتدخل الدولي في ليبيا بشكل دقيق ومفصل.

2- منهج دراسة الحالة :وذلك في الفصل الثالث من خلال دراسة التدخل الأجنبي في الحالة الليبية.

3- المنهج التاريخي

تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع مراحل تطور مفهوم التدخل الدولي في الفصل الأول. كما تم استخدامه لفهم التطورات التاريخية التي أثرت على السياسات الدولية تجاه ليبيا، وكيف تفاعلت القوى الدولية مع الأحداث الداخلية في البلاد. يشمل ذلك دراسة الأزمات السياسية، والنظام السياسي في فترة معمر القذافي والصراعات العسكرية، والتغيرات في النظام السياسي الليبي على مر العقود.

صعوبات الدراسة:

- الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة تعيق جمع البيانات والمعلومات الميدانية.
- نقص البيانات والمصادر الموثوقة يصعب التوصل إلى استنتاجات دقيقة.
- التعقيد والتداخل في العوامل المؤثرة يجعل عزل تأثيرات التدخل الدولي عن العوامل الداخلية الأخرى صعباً.
- تعدد الجهات الفاعلة يزيد من صعوبة تحليل دوافع وتأثيرات كل جهة على حدة.

اهداف الدراسة:

- مدى تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة الليبية، وافشال عملية التحول الديمقراطي.

- تسليط الضوء على النظام السياسي الليبي بتفرده عن جميع الأنظمة السياسية في المنطقة بل وفي العالم، مما يجعله موضوعًا جديرًا بالدراسة لفهم العلاقة بين طبيعة هذا النظام وأسباب التدخل الدولي يمكن أن يقدم رؤى هامة حول الديناميات السياسية في ليبيا.
- معرفة الأبعاد الخفية للتدخلات العسكرية، على غرار حماية المدنيين ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

دراسات سابقة:

الدراسة الأولى:

- بن خلادي عواطف ,سي حميدي ايمان " **مبدأ التدخل الدولي كألية في سياسة الحلف الأطلسي دراسة حالة ليبيا بعد 2011**" مذكرة ماستر ,كلية العلوم السياسة , قسم العلاقات الدولية , جامعة قسنطينة 3 2014-2015 .

تُعد ظاهرة التدخلات الدولية من الظواهر المتجذرة في تاريخ العلاقات الدولية. ومع بروز نظام دولي جديد وزيادة الاهتمام بحقوق الإنسان، تم تعزيز دور الفرد وتطوره ليشمل حق التدخل من منطلق حماية المسؤولية. وقد برزت تدخلات الناتو في حل الأزمات وتقديم المساعدات الإنسانية للدول، مما ساهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وبغض النظر عن الأهداف الحقيقية التي تجمع بين الاعتبارات الإنسانية والأهداف الاستراتيجية، فإن تدخل الناتو في الأزمة الليبية كان مدفوعًا بالرغبة في القضاء على الظلم والقمع الذي مارسه النظام الليبي ضد شعبه. وقد أسفر هذا التدخل عن الإطاحة بنظام القذافي وأحدث تأثيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الدراسة الثانية:

- أميرة برحايل بودودة," **التدخل الدولي الإنساني كألية لحماية حقوق الانسان دراسة حالة ليبيا 2003-2016** ",أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم السياسية , قسم العلاقات الدولية جامعة قسنطينة 03 2018-2019.

شهدت الفترة ما بين 1970–1973 تدخلات دولية عديدة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ليبيا، حيث أثرت هذه التدخلات بشكل كبير على التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة. كان التدخل العسكري الأمريكي في ليبيا أحد أبرز هذه التدخلات، والذي تم تحت ذريعة حماية المصالح الاستراتيجية والحفاظ على الأمن الإقليمي.

تناولت الدراسة الأسباب والدوافع وراء هذه التدخلات، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية لها. كما تم تحليل الآثار الناتجة عن هذه التدخلات على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث أدت إلى تغيير موازين القوى في المنطقة وأسفرت عن تطورات مهمة في العلاقات الدولية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي، بالإضافة إلى جمع البيانات والمعلومات من مصادر موثوقة ومتنوعة. أظهرت النتائج أن التدخلات الدولية، على الرغم من تباين أهدافها، لعبت دورًا محوريًا في تشكيل المشهد السياسي في ليبيا خلال هذه الفترة.

الدراسة الثالثة:

- لبوخ, محمد , "**تحديات عمليات بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 بين الفرص والقيود**", أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم السياسية .قسم العلاقات الدولية ,جامعة الجزائر 03 .2020

تطرح مسألة عملية بناء الدولة في ليبيا بشكل ملح في مرحلة ما بعد سقوط النظام، نظرا لفشل الفاعلين السياسيين في إدارة العملية الانتقالية كنتيجة لتراكم الممارسات التسلطية في مرحلة حكم العقيد القذافي، وموروثه الذي تسببت في كساد الدولة نتاج لغياب مؤسسات وفقدان قنوات الاتصال، إضافة إلى غياب ثقافة سياسية مشاركاتية ما خلق حالة من التفرد بالسلطة وعدم التوازن في بنية الدولة، وهو ما زاد من مستويات الحرمان في المجتمع. إن أهم ما واجه السلطات الانتقالية في ليبيا من قيود في مسار عمليات بناء الدولة هو التشظي الأمني وفوضى السلاح، ما خلق حالة من الانقسامات والصراع بين الفرقاء وجعل الدولة عرضة للتكشف والانهيار. مقابل ذلك فإن الجهود المبذولة في اتجاه التسوية السياسية ومأسسة السلطة تمثل

فرصة لليبيين لإعادة ترتيب أمورهم في إطار هندسة سياسية تستوعب كل تشكيلات المجتمع الليبي دون أي إقصاء ووفق تصورات واقعية وعقلانية، تعطى فيها الأولوية للفاعلين الداخليين في المشاركة الفعالة في عملية البناء.

الدراسة الرابعة:

- علوش رشيد، "**انفصام المجتمع الليبي واشكالية بناء الدولة**", أطروحة ماجيستير, كلية العلوم السياسية, قسم علاقات دولية ,جامعة الجزائر 03 , 2016.

تناولت الدراسة انفصام المجتمع الليبي وإشكالية بناء الدولة، بدءًا بتحديد الأطر النظرية والمفاهيمية لفشل الدولة في ليبيا والسياق التاريخي لتكوينها. تم تحليل العلاقة بين الدولة والقبيلة، وتأثير الحركيات الأزموية بعد 2011 على بناء الدولة، بما في ذلك تصدعات القوى الفاعلة ونفوذ سماسرة السلطة. كما تم بحث إشكالية السلاح والمجموعات المسلحة، وأخيرًا تناولت الدراسة هندسة بناء الدولة من خلال الحوار الوطني والدعم الخارجي، والتداعيات الإقليمية للأزمة على منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي ومستقبل العملية السياسية في ليبيا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

للتدخل الدولي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدخل الدولي

في العصر الحديث، أصبح التدخل الدولي أحد الموضوعات البارزة والمثيرة للجدل في العلاقات الدولية. إن فهم هذا المفهوم يتطلب تحليلًا شاملاً للتعريفات والمفاهيم المتنوعة التي تناولتها المدارس الفكرية والنظريات السياسية. بعد الحرب الباردة، شهد العالم تحولات جذرية في كيفية فهم وتطبيق التدخل الدولي، حيث أصبحت العمليات التدخلية تتراوح بين التدخلات العسكرية والاقتصادية والإنسانية.

يهدف الفصل الأول من هذه المذكرة إلى استعراض مفهوم التدخل الدولي من خلال تناول تعاريفه المختلفة وتحليل أبعاده القانونية والسياسية. سنبدأ بالتعرف على التعريفات اللغوية والاصطلاحية للتدخل، ثم ننتقل إلى دراسة مشروعية التدخل الدولي من وجهة نظر القانون الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى استعراض أنواع التدخل المختلفة وتأثيرها على السيادة الوطنية للدول المستهدفة.هذا الفصل يقدم أساساً نظرياً مهماً لفهم الأبعاد المختلفة للتدخل الدولي، مما يساعد في تحليل الحالة الليبية وفهم تأثير التدخل الدولي على الوضع الداخلي والسياسي في ليبيا.

المبحث الأول: ماهية التدخل الدولي

المطلب الأول: تعريف التدخل

يعتبر التدخل الدولي من المفاهيم المثيرة للجدل، والتي مازالت ليومنا هذا محل جدال فقهي من جانب الكثير من الدول على الصعيد العالمي، خاصة في الدول النامية، شهدت التطورات الدولية، خصوصا بعد فترة ما بعد الحرب الباردة، جاء هذا الخلاف متأثرا بالأحداث التي جرت. وقدم بعض الفقهاء تأويلات ضيقة لحق التدخل الدولي، في حين قدم البعض الآخر تفسيرات أوسع له.

التعريف اللغوي للتدخل:

مشتق من الكلمة اللاتينية Intervenir والتي تعني التموضع بين شيئين، ويستعمل التدخل للإشارة الى معنيين، المعنى الأول هو المعنى السلبي ويعني الاعتداء والتعرض على شؤون الغير والمعنى الثاني هو المعنى الإيجابي ويعني التوسط في الخصومات.[1]

التعريف الاصطلاحي للتدخل الدولي :

أحد تعريفات التدخل هو الفعل المتعمد أو الإجراء الاستباقي الذي تقوم به واحدة أو أكثر من الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية، بوسائل قسرية أو أدوات مختلفة مثل استخدام القوة العسكرية أو الدبلوماسية أو العقوبات الاقتصادية هو التدخل المتعمد من جانب جهات فاعلة وطنية أو دولية في الشؤون الداخلية لدولة ما[2]، وغالباً ما يكون ذلك بدافع تحقيق أهداف محددة على المستوى الوطني أو الدولي أو لاعتبارات إنسانية أو استراتيجية أو اقتصادية أو أيديولوجية أو من أجل التخفيف من حدة الصراع أو التأثير عليه أو إعادة تشكيله. الديناميات

[1] زردومي علاء الدين ، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013 ، ص 10.

[2] عزالدين حمايدي ، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية ، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005 ، ص 11

السياسية أو الاجتماعية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الوضع في الدولة المستهدفة أو الدولة ذات السيادة.

وفقاً لهانز مورجنثاو (عالم سياسي ألماني أمريكي وأحد أبرز منظري الواقعية في العلاقات الدولية): يمكن اعتبار التدخل تعبيراً عن القوة السياسية، وامتداداً للمصالح الوطنية بوسائل تتراوح من الإقناع الدبلوماسي إلى تطبيق السياسة و القوة العسكرية حسب الظروف.

كما عرفه أيضا الفقيه ماكس بيلوف Max Beloff انه محاولة دولة ما التاثير في سلوكات دول أخرى عن طريق استخدام درجات متباينة من أساليب القمع كنتيجة منطقية عن النظام الدولي الذي يتسم بالفوضوية، و لذلك يتخذ التدخل الدولي اشكال مختلفة، كالحرب النقية ، الحصار الاقتصادي ، الضغوط السياسية او الدبلوماسية او الدعائية .[1]

وفقًا لميشيل فوكو: فهو يستكشف كيف يستخدم الفاعلون السياسيون والاجتماعيون تقنيات مختلفة لحكم وتنظيم الأفراد والمجتمعات. ويشمل ذلك استخدام الخطابات والمؤسسات وآليات السلطة الأخرى لتشكيل السلوك والأعراف داخل المجتمع. يمكن تحليل التدخل كأداة للحكومة.[2]

وفقًا لسوزان سترينج (خبير اقتصادي سياسي بريطاني بارز): من منظور اقتصادي، يمكن فهم التدخل على أنه عمل متعمد من جانب الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية للتأثير على الأسواق والتدفقات المالية والديناميات الاقتصادية، وبالتالي خلق تداعيات على العلاقات الدولية. [3]

وفقا لتوماس هوبز: يمكن اعتبار التدخل كملاذ أخير، مظهرا ضروريا لسيادة الدولة، حيث يبرر الحفاظ على السلام والنظام واستخدام القوة لحماية المصالح الوطنية.[4]

---

[1] العيساوي، يوسف التدخل بين سيادة الدول ومقتضيات الحماية الإنسانية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني،2021، ص 424

[2] Lecoq, Garrett. "Foucault's Critique of Power and Governance: International Interventions and the Politics of Rights , Thousand Oaks, CA: Sage Publications. 2016, page 123,125

[3] Strange, Susan. States and Markets. 2nd ed. London : Pinter Publishers, 1994, pp. 112-115.

[4] Hobbes, Thomas. Leviathan. Oxford: Oxford University Press, 1996, pp. 200 .

ويرى شارل روسو الفرنسي، ان: " التدخل هو عبارة عن قيام دولة بتصرف، بمقتضاه تتدخل الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى، بغرض اجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما او سياسة معينة، ويضيف بان الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض ارادتها بممارسة الضغط بمختلف الاشكال، كالضغط السياسي والاقتصادي والنفسي والعسكري."

أما عند الفقهاء العرب فيعرف الأستاذ أحمد الرشيدي التدخل الدولي الإنساني على أنه : "التدخل بالقوة المسلحة أو من خلال اللجوء إلى إجراءات قسرية معينة بهدف توفير الحماية لرعايا الدول أو الدول المتدخل فيها."

كما يعرفه أيضا الأستاذ عماد الدين عطاء هللا المحمد بأنه: "كل تدخل عسكري من قبل دولة أو عدة دول خارج إطار التنظيم الدولي ضد دولة ثالثة دون موافقة حكومتها، لحماية رعايا الدول المستهدفة من الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في الحياة وحق السالمة الجسدية والتي تمارس من قبل سلطات هذه الدول أو بمعرفتها وذلك بإحداث تغيير في النظام السياسي هناك.

فالتدخل الدولي هو تعرض دولة للشؤون الداخلية والخارجية لدول أخرى، دون ان يكون لهذا التعرض مشروعية قانونية او أساس يسمح للدولة بالقيام به، والغرض من التدخل هو إلزام واجبار الدولة المتدخل في امرها باتباع ما تمليه عليها فيل شأن من شؤونها الخاصة، حيث يعتبر في شكله المطلق اعتداء على حرية وسيادتها واستقلالها.[1]

تعريف جوزيف ناي Joseph Nay التدخل الدولي بمعناه الواسع، بأنّه تلك الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أُخرى ذات سيادة، أمّا التدخل بمعناه الضيق؛ فهو التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، واستناداً إلى ذلك يتدرج مفهوم التدخل من حيث أشكال ممارسة النفوذ. [2]

يعرف توماس فرانك FRANK THOMAS التدخل الدولي بأنه يقوم على اســتخدام القوة المسـلحة أو التهديد باسـتخدامها من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو بمعرفة هيئة دولية

[1] د. علي صادق أبو هيفاء، القانون الدولي العام، القاهرة، دار نشر الثقافة الإسكندرية، ط 2، 1948، ص178

[2] الموسوعة السياسية.

بغرض حماية حقوق الإنسـان من الانتهاكات الصـارخة التي تقوم بها دولة ما ضـد مواطنيها بطريقة فيها إنكار لحقوقهم وبشكل يصدم الإنسانية.

كما ان مفهوم التدخل يصطحب معه الكثير من المفاهيم والتي يشكل تأثيرا واضحا عليها في سياق العلاقة الدولية، ونذكر من بين المفاهيم التي لها علاقة بالتدخل الدولي:

- **السيادة:**

تعريف السيادة في العلاقات الدولية يختلف باختلاف الخبراء والمفكرين، ولكن يمكن ذكر بعض التعريفات المتداولة، ومنها:

عرف ميكيا فيلي (فيلسوف سياسي إيطالي) السيادة بانها السلطة العليا المطلقة للحاكم على شعبه وعلى ارضه، دون ان تكون مقيدة باي قانون أو أخلاق أو دين، كما أن السيادة تستند الى القوة والمصلحة وليس الى القوة والعدل. وأن الحاكم يجب أن يكون قادرا على استخدام كل الوسائل الممكنة للحفاظ على السيادة والسلطة.

تعريف الفقيه "جون بودان" (قانوني وفيلسوف سياسي فرنسي) الذي يرى أن السيادة تعني الاستقلال المطلق وعدم التبعية لأي سلطة سواء في الداخل أو الخارج.

كذلك تعرف السيادة على أنها القدرة على اتخاذ القرارات السياسية والتشريعية والقانونية وتنفيذها داخل الحدود الوطنية، والتي لا يمكن لأي جهة خارجية التدخل فيها، كما انها تعبر عن استقلال الدولة ومسؤولياتها عن قراراتها وسياساتها الخارجية.[1]

- **الحماية:**

مصطلح الحماية الدولية حديث نسبيا اول ظهور له كان الهدف منه حماية الأقليات الدينية في معاهدة وستفاليا الأوروبية عام 1648، ثم حاول النظام الدولي بعدها إنشاء نظام محدد لحماية الحقوق السياسية وحقوق الأقليات داخل الدول بحيث لا تعود هذه الحقوق شأنا داخليًا مرهونًا بالتطورات السياسية الداخلية لحماية الحقوق السياسية داخل الدول، الحماية الدولية هي مفهوم يشير إلى التدابير والآليات التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية لحماية حقوق الأفراد والجماعات والدول من التهديدات المختلفة، سواء كانت تهديدات عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، أو بيئية .

[1] طارق مبروك، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، 2010، ص 25

المطلب الثاني: مشروعية التدخل الدولي

- **التدخل الدولي حسب هيئة الأمم المتحدة:**

عندما نعود إلى قواعد القانون الدولي، بما في ذلك المواثيق الدولية والإقليمية، فإنها تؤكد جميعها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. على سبيل المثال، يتضح ذلك من المادة 7 من الفصل 2 في ميثاق الأمم المتحدة. هذا يبرز عدم الشرعية في التدخل الدولي وفقًا لقواعد القانون الدولي، وهو ما ينعكس في مضمون النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

وفقاً لميثاق **الأمم المتحدة**، الذي تم تبنيه في عام 1945، فإن التدخل العسكري في الشؤون الداخلية لأي دولة ذات سيادة محظور بشكل عام، إلا في حالة الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس او بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. تهدف هذه المبادئ إلى منع الاستخدام التعسفي للقوة والحفاظ على السلام والأمن الدوليين من خلال إرساء المبادئ الأساسية التي توجه العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء من خلال تشجيع الحل السلمي للنزاعات.[1]

كما ان التدخل العسكري حسب هيئة الأمم المتحدة هو الحل والملاذ الأخير في حالة النزاعات والصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، كما نصت المادتان الأولى والثانية من نفس الميثاق ضمن فصله الأول، أي ان هيئة الأمم المتحدة تلجأ الى الحل السلمي كأول اختيار ثم الحل المسلح كأخر حل في حالة فشل الحل الأول. [2]

- **التدخل الدولي حسب المنظمات الإقليمية:**

وقد تناولت العديد من المنظمات الإقليمية مسألة حق التدخل الدولي، ولكل منها نهج محدد:

[1] **العيساوي ، يوسف ، مرجع سابق ، ص 145 و 146**
[2] **رافعي ربيع، مرجع سابق، ص 134**

أنشأ **الاتحاد الأفريقي**، الذي تأسس عام 2001 لتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، مبادئ وآليات أساسية لمعالجة التحديات الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان في القارة. وقد وضع الاتحاد الأفريقي مبادئ، مثل عدم استخدام القوة، ولكنه طور أيضاً آليات لإدارة الأزمات، بما في ذلك إمكانية التدخل العسكري في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن الأمثلة البارزة على ذلك القوة الاحتياطية الأفريقية (ASF). وتعكس هذه الآليات التزام الاتحاد الأفريقي بتعزيز السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في القارة الأفريقية. وتظهر الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي في هذا المجال رغبته في القيام بدور نشط في حل الصراعات ومنع الأزمات في أفريقيا.

وتتبنى **منظمة الدول الأميركية** مبادئ مماثلة فيما يتصل بعدم التدخل، ولكنها أنشأت أيضاً آليات مثل الميثاق الديمقراطي للبلدان الأميركية، والذي ينص على العمل في حالة انهيار النظام الديمقراطي. وتعترف منظمة الدول الأمريكية بمبدأ عدم التدخل، ومع ذلك، فقد اعتمدت أيضًا الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية في عام 2001. ويضع هذا الميثاق إطارًا لترويج وتقوية الديمقراطية في المنطقة ويحتوي على آليات خاصة للاستجابة للمواقف التي ينهار فيها النظام الديمقراطي في إحدى الدول الأعضاء. وبموجب الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، تستطيع منظمة الدول الأمريكية أن تتخذ إجراءات رداً على الأزمات السياسية، أو انهيار النظام الديمقراطي، أو انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تشمل هذه التدابير تنفيذ آليات الدبلوماسية الوقائية، أو الوساطة، أو تعليق حق الدولة العضو المعنية في المشاركة في أنشطة منظمة الدول الأمريكية. وعلى هذا، فرغم احترام منظمة الدول الأمريكية لمبدأ عدم التدخل، فإنها تدرك أهمية حماية وتعزيز الديمقراطية في منطقة الأميركتين. ويشكل الميثاق الديمقراطي للبلدان الأميركية مثالاً على تكييف المبادئ العامة مع الخصوصيات الإقليمية.

تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) على تعزيز الأمن والتعاون في القارة، من خلال مبادئ مثل الحل السلمي للنزاعات. وتشارك في مجالات مختلفة مثل الأمن العسكري وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ومن الممكن أيضاً أن تتدخل في حالات الصراع. وكثيراً ما تعمل هذه المنظمات الإقليمية بالتكامل مع الأمم المتحدة، ولكن النهج الذي تتبعه قد يختلف تبعاً للخصائص الإقليمية والتحديات التي تواجهها.

يتضمن القانون الدولي القواعد التي تحكم التدخل في الحرب، والمعروف أيضًا بالقانون الدولي الإنساني (LHI) أو قانون النزاعات المسلحة. تهدف هذه القواعد إلى الحد من المعاناة الإنسانية وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو توقفوا عن المشاركة فيه، وكذلك الأعيان المدنية.

إن الطبيعة القانونية أو غير القانونية للتدخل في دولة أخرى تعتمد بشكل أساسي على سياق القانون الدولي واحترامه. من حيث المبدأ، يكرس القانون الدولي سيادة الدول، مما يعني ضمناً أن التدخل العسكري أو السياسي في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة محظور عموماً إلا في ظروف محددة. ويمكن اعتبار التدخل قانونياً في الحالات التالية:

- الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس. حيث يجوز للدولة استخدام القوة دفاعاً عن النفس في حالة وقوع هجوم مسلح. ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون هذا الإجراء متناسبًا وضروريًا على الفور.[1]
- بالإضافة إلى ذلك، قد يأذن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ببعض التدخلات في زمن الحرب، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما ذكرنا سابقًا. وقد يشمل ذلك اتخاذ تدابير قسرية لاستعادة السلام والأمن الدوليين في حالات النزاع المسلح.

قد يعتبر التدخل قانونيًا إذا أذن به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي يتمتع بسلطة اتخاذ تدابير قسرية للحفاظ على السلام والأمن الدولي. وبصرف النظر عن هذه الحالات، الفردية أو الجماعية –الدفاع والتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يعتبر التدخل عمومًا غير قانوني بموجب القانون الدولي، خاصة إذا كان ينتهك سيادة "دولة ما دون مبرر قانوني". تعتبر الحروب العدوانية، حيث تهاجم دولة دولة أخرى دون مبرر قانوني، بشكل عام مخالفة للقانون الدولي. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المبادئ يمكن أن يكون معقدًا ويخضع للتفسير في حالات معينة.

[1] ، العيساوي، يوسف، مرجع السابق ص 70

المطلب الثالث: أنواع التدخل الدولي

في مجال العلاقات الدولية المعقد، تتخذ التدخلات الدولية أشكالاً متنوعة وتحكمها مجموعة معقدة من القواعد والاعتبارات. ويمكن أن تكون هذه التدخلات اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية أو إنسانية او عسكرية إنسانية في نفس الوقت، ولكل منها دوافعها وطرائقها وعواقبها المتميزة. يهدف هذا التحليل إلى دراسة الأشكال المختلفة للتدخل الدولي بالتفصيل، مع التركيز بشكل خاص على التدخلات العسكرية الإنسانية نسبة لموضوعنا المدروس، مع استكشاف سياقها ومبرراتها وأطرها القانونية.

1- التدخل بالموافقة:

في العلاقات الدولية المعاصرة، كثيراً ما توافق دولة ما على قيام دولة أخرى بعملية عسكرية على أراضيها. ويمكن أن يتفاوت حجم العملية التي تتم الموافقة عليها من مجرد إجراء مناورات مشتركة إلى عمل عسكري واسع النطاق يهدف إلى صد دولة معتدية.

2- التدخل الاقتصادي:

ينطوي التدخل الاقتصادي على إجراءات تهدف إلى التأثير على السياسات الاقتصادية للدولة المستهدفة من خلال تدابير مثل العقوبات أو القيود التجارية أو الحوافز المالية. ويمكن أن يكون الدافع وراءها مخاوف بشأن احترام حقوق الإنسان أو عدم انتشار الأسلحة أو عدم الامتثال للمعايير التجارية الدولية. على سبيل المثال، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية على روسيا رداً على ضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014، بهدف ردع المزيد من الإجراءات الأحادية الجانب واستعادة وحدة أراضي أوكرانيا[1].

[1] Holsti, Kalevi J. "The State, War, and the State of War." Cambridge : Cambridge University Press, 1996. Page 123

وغالباً ما تكون التدخلات الاقتصادية مؤطرة بالاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GAT) التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك قرارات مجلس الأمن الدولي، ويمكن أن تكون مصرحاً بها كجزء من التدابير القسرية الجماعية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. على سبيل المثال، كانت العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران في عام 2015 ردًا على برنامجها النووي المثير للجدل متماشية مع قرارات مجلس الأمن.

3- التدخل الدبلوماسي:

ينطوي التدخل الدبلوماسي على استخدام الدبلوماسية والتفاوض لحل النزاعات وتعزيز التعاون ومنع التوترات بين الدول. ويمكن أن يأخذ شكل الوساطة أو محادثات السلام أو مبادرات بناء الثقة أو التدخلات الوقائية. على سبيل المثال، كانت اتفاقات أوسلو للسلام في عام 1993 نتيجة لتدخل دبلوماسي مكثف بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية، بتسيير من الوساطة النرويجية والدولية، وعادةً ما يتم تسيير التدخلات الدبلوماسية من قبل المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتدعمها قرارات مجلس الأمن أو الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. [1]

4- التدخل العسكري :

وهو ان تتدخل دولة في شؤون دولة أخرى بالسلاح المباشر وينقسم الى قسمين:

- **التدخل العسكري بغرض الاكراه:**

أي محاولة تغيير سلوك الدول الأخرى عن طريق التدخل المباشر، بغية تحقيق اهداف معينة تتمثل في تحقيق المصلحة الذاتية، خاصة المصالح الاقتصادية التي تحرك ساكن الدول الكبرى لغرض توسيع النطاق التجاري والاقتصادي واكتساب الهيمنة الإقليمية والدولية.

[1] **سعد الدين إبراهيم" .التدخل الأجنبي وأثره على السيادة الوطنية ".القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002. ص 45.**

كما هناك التدخل العسكري الإنساني الذي يشمل حماية المدنيين والمساعدة في الحد من الأزمات الإنسانية، مثل منع الإبادة الجماعية أو وقف انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في الدول الأخرى خصوصا عندما ظهرت ما يسمى بالحروب الأهلية

- **التدخل العسكري الإنساني:**

او ما يسمى بالتدخل الإنساني المسلح، الذي أصبح حديثا مفهوم المسؤولية عن الحماية لطالما كان التدخل الإنساني المسلح مسألة مثيرة للجدل في العلاقات الدولية. وهو يُعرَّف بأنه إجراء تتخذه دولة أو مجموعة من الدول لمنع أو وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، باستخدام تدابير قسرية دون الحصول أولاً على إذن من الدولة في الإقليم المعني. وقد اعتُبر هذا الشكل من أشكال التدخل تقليديًا متعارضًا مع قواعد القانون الدولي الراسخة[1].

وخلال فترة الحرب الباردة، أدان غالبية المراقبين والباحثين والمحللين، وكذلك معظم الدول، هذه الممارسة بشكل عام. ولم تربط أقلية فقط التدخل الإنساني بمبدأ التدخل الإنساني الذي كان له مكانة معينة في القرن التاسع عشر، قبل أن يستبعد واضعو ميثاق الأمم المتحدة هذه الإمكانية صراحة[2]. فوفقاً للفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن صلاحيات الدول فيما يتعلق باستخدام القوة من جانب واحد محدودة. ولم يتم النص إلا على حالتين عامتين فقط لإضفاء الشرعية على استخدام القوة وتنظيمه: من ناحية، الإذن باتخاذ إجراء يعتبر ضرورياً لحفظ السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما، وهو ما يجوز لمجلس الأمن الاحتجاج به بموجب المواد 24 و39 و42؛ ومن ناحية أخرى، الحق الأصيل في الدفاع عن النفس في حالة وقوع عدوان مسلح، وهو حق الدول بموجب المادة 51 ريثما تتم الإحالة إلى مجلس الأمن. ورغم أن بعض الاقتراحات، مثل إدراج بند يتعلق بالانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان، قد تمت مناقشة هذا في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، إلا أن اللجوء إلى التدابير القسرية بدافع هذه الاعتبارات لم يتم الإبقاء عليه في النهاية باعتباره استثناء إضافي ممكن. وبعد نقاش

[1] فايز سارة،"التدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية العربية ".عمان : دار ورد، 2012 .ص ص: 65-68

[2] ناصري سميرة، التدخل الدولي الإنساني بين الشرعية والمشروعية، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد09، العدد 02، جوان 2022، ص 147

محتدم ومطول، شددت الفقرة 7 من المادة 2 بدلاً من ذلك على أهمية مبدأ عدم تدخل المنظمة الدولية في المسائل التي تقع أساساً ضمن السلطة القضائية المحلية للدولة[1]. وبعد مرور حوالي ستين عاماً، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي في سبتمبر 2005 على إدراج مفهوم المسؤولية عن حماية السكان المهددين بالإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. وهذا المفهوم، الذي وضعته اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في أعقاب الأزمة التي أثارها تدخل حلف شمال الأطلسي المثير للجدل في كوسوفو عام 1999، يعيد طرح فكرة أنه قد يكون من المشروع الرد، بما في ذلك باستخدام القوة المسلحة، عندما تبدو حماية السكان ضرورة حتمية. وكثيراً ما يُستشهد بهذا المفهوم الآن في الأزمات الإنسانية مثل الأزمات في دارفور وبورما ولبنان وزمبابوي.

كما ان اثبتت الدراسات والتحليلات المكثفة من طرف المحللين والخبراء في حقل العلاقات الدولية حجم الترابط بين التدخل الإنساني وتحقيق المصلحة الذاتية، أي انه عندما يتم النظر في التدخل العسكري الإنساني، نجد أنه يستند إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان. يهدف إلى حماية المدنيين والحد من الأزمات الإنسانية، سواء كان ذلك بسبب الإبادة الجماعية أو انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة. ومن ناحية أخرى، يتعلق بتحقيق المصلحة الذاتية بمصالح الدولة نفسها. حيث يمكن أن يكون للدولة مصلحة في الحفاظ على استقرار مناطق إنتاج الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز. وقد يتضمن أيضًا منع تهديدات أمنية محتملة، مثل الإرهاب أو انتشار أسلحة دمار شامل. الترابط بينهما يكمن في أنه في بعض الحالات يمكن أن يكون هناك تداخل بين التدخل العسكري الإنساني وتحقيق المصلحة الذاتية. على سبيل المثال، قد يتدخل تحالف دولي للحفاظ على الاستقرار في منطقة معينة هدف إنساني، وفي الوقت نفسه يكون لديه مصلحة في الحفاظ على وصوله إلى موارد طبيعية هناك مصلحة ذاتية، وهناك من الخبراء ما سماه بالتدخل العسكري بغطاء انساني.[2]

[1] سميرة ناصري، مرجع سابق ص 120

[2] سعد الدين إبراهيم" .التدخل الأجنبي وأثره على السيادة الوطنية ".القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002، ص ص 45،46

المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن التدخل الدولي

يُعد التدخل الاجنبي موضوعًا معقدًا ومتعدد الأبعاد يعود إلى عصور ما قبل التاريخ، حيث تُظهر السجلات التاريخية أن الدول القديمة مثل أثينا وإسبارطة كانت تمارس السيطرة والنفوذ على الدول الأصغر من خلال القوة العسكرية أو الحلفاء السياسيين. يُشير الباحثون في العلاقات الدولية إلى أن هذه الممارسات تُعتبر أمثلة مبكرة للتدخل الذي يمكن أن يتخذ أشكالًا مختلفة، من الدعم العسكري إلى الضغوط الدبلوماسية. وكان ذلك على مدى عصور من الزمن مرورا بالعصور الاغريقية والرومانية، اين كانت الإمبراطورية الرومانية تتدخل مرارا وتكرارا في شؤون المماليك البربرية في شمال افريقيا بهدف الهيمنة على ضفتي المتوسط.

يعتبر مفهوم التدخل الدولي من المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية والقانون الدولي، والتي شهدت تطورات جذرية عبر مختلف المراحل التاريخية. فبعد أن كان التدخل في السابق حكرًا على الدول القوية لفرض نفوذها وحماية مصالحها، أصبح اليوم أداة للمجتمع الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان، مع تزايد الجدل حول ضوابطه وشرعيته. لقد مر مفهوم التدخل الدولي بثلاث مراحل رئيسية في تطوره التاريخي، تميزت كل منها بخصائص ومعطيات مختلفة فرضتها طبيعة النظام الدولي السائد بدءًا من مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية التي شهدت هيمنة الدول الكبرى وممارستها للتدخل العسكري المباشر، مرورًا بمرحلة ما بعد الحرب والحرب الباردة التي حاولت فيها الأمم المتحدة تنظيم التدخل الخارجي وفق القانون الدولي رغم التحديات ، وصولا الى المرحلة الحالية و التي بدأت بعد انتهاء الحرب الباردة ، والتي اتسعت فيها مبررات التدخل لتشمل الاعتبارات الإنسانية، او ما سمي بالتدخل العسكري الإنساني . [1]

يقصد بالتدخل العسكري الإنساني العملية التي يتم فيها استخدام القوة العسكرية للدفاع عن حق السكان المدنيين الذين تم انتهاك حقوقهم عن طريق أساليب خطيرة ،مثل الإبادة الجماعية

[1] محمد، سعيد .*السيادة الوطنية والتدخل الدولي: دراسة تحليلية* . الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2014، ص. 27

، جرائم الحروب ضد المدنيين و التطهير العرقي ، و كل الأساليب التي تشكل خطرا على الإنسانية ، لكن هذا المفهوم اثار نوعا من الجدل ، لأنه يتعارض تماما مع مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، كما يعتبر هذا المفهوم موضوع الساعة نظرا لتداعياته و انعكاساته على المستوى الدولي ،بسبب المستويات العميقة التي بلغها هذا الموضوع و اثبتت الدراسات و الأبحاث في حقل العلاقات الدولية تطور هذا المفهوم على الصعيد العالمي تزامنا مع بروز و ظهور عوامل دولية جديدة ، حيث ساهمت هذه العوامل في اظهار ما يخفيه هذا المفهوم من خبايا تبين الغاية و الهدف من القيام به .

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية

في هذه المرحلة كان التدخل الدولي محدودا و نادرا ، و غالبا ما كان يبرر السياسات الاستعمارية او الهيمنة الإقليمية، و كان يتم بناءا على اتفاقيات ثنائية او متعددة الأطراف بين الدول المعنية ،في عام 1827، واجهت الدولة العثمانية تحديات داخلية وخارجية كبيرة، حيث استغلت القوى الأوروبية الكبرى مثل **فرنسا**، **بريطانيا**، و**روسيا** الوضع المضطرب في اليونان وضعف الإمبراطورية العثمانية لتبرير تدخلها. في **6 جويلية 1827**، تم التوقيع على **معاهدة لندن**، التي أقرت بحق هذه الدول في التدخل في الشؤون اليونانية، مما أثار استياء السلطان العثماني **سليم** الذي رفض هذا التدخل. و ردًا على رفض السلطان، أرسلت الدول الأوروبية أساطيلها الحربية إلى خليج **نافارين**، حيث وقعت معركة حاسمة في **20أكتوبر 1827** .نتج عن هذه المعركة تدمير الأسطول العثماني بشكل كبير، مما أدى إلى خسارة السيطرة العثمانية على اليونان. هذا الحدث يُعد نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية، حيث أظهر قدرة القوى الأوروبية على التأثير في الشؤون الإقليمية وتغيير موازين القوى في المنطق

كما تميزت هذه المرحلة القيام بالتدخل الخارجي من اجل حماية الأقليات التي تنتمي في أصولها العرقية و معتقداتها الدينية و اللغوية للدول المتدخلة، دون تعميم هذه الحماية على الطوائف او الأقليات السكانية الأخرى و مثال على ذلك التدخل الفرنسي في سوريا و لبنان عام 1860 في اعقاب مذابح المسيحيين في جبل لبنان من قبل الدروز ، حيث أرسلت فرنسا

قواتها الى سوريا بحجة حماية المسيحيين ، ثم في عام 1861 انشات فرنسا مقاطعة جبل لبنان المسيحية المستقلة تحت الحماية الفرنسية ، لتعقد فرنسا بعدها اتفاقية مع الدولة العثمانية في 1861 ، تسمح لها هاته الاتفاقية بنشر قوات فرنسية في سوريا لحماية المسيحيين ، أقامت فرنسا بعدها نفوذاً مباشراً في جبل لبنان وغير مباشر في باقي الأراضي السورية ، لتسحب بعدها قواتها من دمشق عام 1870 بعد ضغوط دولية لكنها احتفظت بنفوذها في لبنان. كما أن في هذه الفترة لم يكن مفهوم التدخل الدولي واضحا أو شائعا وذلك لعدة أسباب:

- **عدم وجود إطار قانوني دولي:** لم يكن هناك أي إطار قانوني دولي يحكم أو ينظم مسألة التدخل العسكري لأسباب إنسانية، لم تكن هناك معاهدات أو اتفاقيات دولية تتطرق لهذا الموضوع. حيث غياب الإطار المؤسسي الدولي، فلم تكن هناك مؤسسات أو هيئات دولية قوية تدعم أو تنظم عمليات التدخل الإنساني، ولم تكن منظمة عصبة الأمم فعالة بما يكفي في هذا المجال.
- **الاهتمام بالمصالح السياسية والاقتصادية:** كانت الدول تهتم بشكل أساسي بمصالحها السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى، بالرغم من أن هذا الأساس بقي لحد الأن، كما عدم وجود رأي عام عالمي قوي يدعم فكرة التدخل العسكري لأسباب إنسانية، حيث كانت القضايا الأخرى مثل الحروب والصراعات السياسية والاقتصادية هي الأكثر أهمية.
- **حماية المواطنين في الخارج:** كانت الدول الكبرى تتدخل عسكريًا في الخارج لحماية مواطنيها وممتلكاتهم هناك، خاصة في المناطق التي تعاني من اضطرابات سياسية، مثل تدخل الولايات المتحدة في نيكاراغوا وهايتي والصين في أواخر القرن التاسع عشر.
- **الاستعمار والتوسع الإمبراطوري:** شنت القوى الاستعمارية الأوروبية حملات عسكرية واسعة النطاق في آسيا وأفريقيا من أجل السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية هناك، وتوسيع نفوذها الإمبراطوري وتطوير الاقتصاد.
- **القضاء على الحركات الثورية:** قامت بعض الدول بالتدخل العسكري لقمع الحركات الثورية أو الانفصالية التي تهدد استقرارها الداخلي أو مصالحها في الخارج، كما فعلت بريطانيا في حرب البوير. [1]

[1] [1] محمد، سعيد ، مرجع سابق ص ص 95، 97

- **إعادة توزيع القوى:** كانت بعض التدخلات العسكرية تهدف إلى إعادة توزيع القوى الإقليمية لصالح دولة معينة، كما حدث في الحرب العالمية الأولى بين الدول الاستعمارية. لذلك، يتضح أن الدوافع الرئيسية للتدخلات العسكرية قبل الحرب العالمية الثانية كانت متعلقة بالمصالح الوطنية والقومية للدول، سواء كانت أمنية أو اقتصادية أو سياسية، وليس لأسباب إنسانية لحماية المدنيين من الظلم والجرائم.

وبعد أن شهد العالم الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وما عرفته من خسائر فادحة على كل المستويات، نشأت عصبة الأمم سنة 1919 لتحاول حصر هذه التدخلات، لكن لم يسلم بعدها العالم من تدخلات أخرى.

المطلب الثاني: التدخل الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

شهدت هذه الفترة تغيرات جذرية على الساحة الدولية ، حيث تراجعت القوى الاستعمارية القديمة و صعدت قوتان عظيمتان و هما الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الامريكية و هذا بعد ان كانا حلفاءا خلال الحرب العالمية الثانية ، أراد العالم بعد الحرب الخروج من دوامة الصراع المباشر نحو عالم يسوده الامن والسلم و السلام ، بعيدا عن سيطرة القوى الكبرى الاستعمارية التي كانت تسعى الى الامتداد على حساب الدول الصغرى و في هذه المرحلة اجتمع فقهاء القانون الدولي لإيجاد تنظيم دولي جديد يحمي الدول و يبادر الى حفظ السلم و الأمن الدوليين ، و توج هذا الاهتمام بميلاد هيئة الأمم المتحدة ، و التي اقرت في ميثاقها في 1945 عدم مشروعية التدخل الدولي بشكل عام هذا ما جاء في المادة 2 من الميثاق ، و التي تنص على " امتناع أعضاء المنظمة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الأراضي و الاستقلال السياسي لأي دولة " [1]. كما أن الهيئة حاولت تكريس بعض المبادئ في هذا الجانب لتجنب أي مساس للسلم والأمن الدوليين، كمبدأ المساواة في السيادة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول، ومبدأ حل النزاعات بالوسائل السلمية.

[1] **المادة 2 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة**

الا أنها اقرت في ميثاقها بأن التدخل الدولي يحل في بعض الحالات الاستثنائية وهذا ما جاءت به المادة 42 من الميثاق، بحيث ان إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المواد التي تنص بعدم استخدام القوة المسلحة انها لم تفي بالغرض او ثبت أنها لم تف به، يجوز للدول ان تتخذ عن طريق القوات البحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما الى نصابهما.[1] كما أكدت في نفس الميثاق من المادة 51 حق الدول في الدفاع الشرعي في حال وقوع عدوان مسلح. على الرغم من عدم النص عليه صراحةً في ميثاق الأمم المتحدة، بدأ مفهوم "التدخل الإنساني" في الظهور كمبرر للتدخل الدولي في حالات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولهذا سعت هيئة الأمم المتحدة جاهدة لوضع قواعد وإجراءات محددة لتنظيم عمليات التدخل الدولي بما يتوافق مع مبادئ القانون الدولي والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهذا الأمر اثار جدلا واسعا في هذه الفترة لأنه يتعارض تماما مع مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

أما في فترة الحرب الباردة فكان التدخل الدولي مرتبطا بشكل كبير بالصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وغالبًا ما كان التدخل العسكري يحدث بدوافع سياسية لدعم أحد المعسكرين أو حماية نفوذه ضد الجانب الآخر، كما أن انتشار ظاهرة الحروب بالوكالة التي كانت القوى العظمى تدعم فيها بشكل غير مباشر أطرافًا متنازعة في دول أخرى تبعًا لتوجهاتها الإيديولوجية أو مصالحها الاستراتيجية. كما حدث في حرب فيتنام وحرب أفغانستان السوفياتية، هذه الحروب بالوكالة أدت إلى تفاقم النزاعات وزادت من معاناة المدنيين، ولكنها في الوقت نفسه كانت وسيلة للتصعيد غير المباشر بين القوتين العظيمتين وتجنب المواجهة المباشرة بينهما التي قد تؤدي إلى حرب نووية شاملة، لهذا كان دور الأمم المتحدة في التدخل لحل النزاعات محدودًا للغاية خلال الحرب الباردة بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لعرقلة أي قرارات تتعارض مع مصالحهما. مما أضعف قدرة المنظمة الدولية على التدخل بفعالية. لذلك في تلك الفترة، كان مفهوم التدخل الدولي محكومًا إلى حد كبير بالاعتبارات الأيديولوجية والصراعات الجيوسياسية

[1] المادة 42 من نفس الميثاق.

بين القطبين الشرقي والغربي. حيث استُخدم كأداة للنفوذ والتأثير أكثر من كونه وسيلة لحفظ السلام أو حماية المدنيين وفقًا للقانون الدولي.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الحرب الباردة

مع زوال الحرب الباردة واستقطاب العالم إلى معسكرين متصارعين، شهد مفهوم التدخل الدولي توسعًا كبيرًا في مبرراته ومجالات تطبيقه. فبعد أن كان التدخل خلال فترة الحرب الباردة مقيدًا بالاعتبارات الأيديولوجية والصراع الجيوسياسي بين القوتين العظميين، برزت في المرحلة اللاحقة مبررات جديدة للتدخل ذات طابع إنساني، حيث توسع مفهوم التدخل الدولي ليشمل مبررات حماية حقوق الإنسان والتدخل لمنع جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. تطور مفهوم الأمن الإنساني: ارتبط التوسع في مفهوم التدخل الدولي بتطور مفهوم "الأمن الإنساني" الذي يركز على وتجسد ذلك في تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لمفهوم "مسؤولية الحماية" في عام 2005[1]، والذي يقر بمسؤولية المجتمع الدولي في التدخل عسكريًا كملاذ أخير لحماية المدنيين في حالات معينة ، هذا التوسع في مبررات التدخل الدولي صاحبه أيضًا تطور في آلياته وأدواته، حيث شهدت هذه المرحلة زيادة كبيرة في عدد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي تم نشرها لإدارة النزاعات المسلحة والمساعدة في جهود حفظ السلم و الأمن الدوليين ، كما أصبحت المنظمات الإقليمية مثل حلف الناتو تلعب دورًا أكبر في عمليات التدخل الدولي، إما بشكل مستقل أو بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة . كما أدى مفهوم "واجب التدخل"، الذي اشتهر به ماريو بيتاتي وبرنارد كوشنر، إلى تعزيز الفكرة بأن المجتمع الدولي يجب أن يتدخل عندما لا يستطيع دولة حماية شعبها. توضح قرارات الأمم المتحدة، مثل القرار 688 بشأن الأكراد في شمال العراق، تأثير الإنسانية المتزايد في قرارات التدخل.

[1] العيساوي، يوسف ، مرجع سابق ص ص 426-424

والجدول التالي يسلط الضوء على أبرز التدخلات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة و التي كانت كلها تدخلات ذات طابع عسكري مع تنوع الأسباب او المبررات التي دفعت بالدول الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى:

التدخل الدولي	السنة	نوع التدخل	الغرض/المبرر	القوات المشاركة في التدخل	نتائج التدخل
الصومال	1992 – 1995	عسكري انساني	مساعدات إنسانية وانهاء الحرب الأهلية	قوات الأمم المتحدة (UNOSOM) وقوات أمريكية	فشل في تحقيق الاستقرار، انسحاب القوات
رواندا	1994	عسكري محدود	منع الإبادة الجماعية	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا(UNAMIR)	فشل في منع المجازر، انتقادات لعدم التدخل الكافي
البوسنة والهرسك	1995	عسكري	انهاء النزاع العرقي حماية المدنيين	قوات حلف الناتو، قوة حفظ السلام في البوسنة والهرسك (UNPROFOR)	تدخل جوي ناجح، اتفاقية دايتون للسلام
كوسوفو	1999	عسكري انساني	منع الانتهاكات ضد الألبان، حماية المدنيين	قوات حلف الناتو	تدخل جوي ناجح، انفصال كوسوفو عن صربيا
أفغانستان	2001	عسكري	محاربة الإرهاب، إسقاط حكم طالبان	قوات دولية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية	إسقاط حكم طالبان، استمرار النزاع
العراق	2003	عسكري	إزالة أسلحة الدمار الشامل(المزعومة)، الإطاحة بنظام صدام حسين	قوات دولية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا	الإطاحة بنظام صدام، فوضى أمنية طويلة
ليبيا	2011	عسكري انساني	حماية المدنيين من القمع، إسقاط نظام القذافي	قوات حلف الناتو، دول عربية	إسقاط نظام القذافي، فوضى وانقسامات

مالي	2013	عسكري	محاربة الجماعات المتطرفة، استعادة الأمن	قوات فرنسية، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي **(MINUSMA)**، الاتحاد الأفريقي	استعادة السيطرة على المناطق الشمالية، استمرار التهديدات الأمنية

المصدر: من اعداد الطالب الباحث استنادا(بالموسوعة السياسية)

المبحث الثاني: نظريات التدخل الدولي

في عصر تتشابك فيه خيوط السياسة الدولية بتعقيد، تبرز مسألة التدخل الدولي كنقطة تحول محورية تستحوذ على اهتمام العالم. حيث قدمت النظريات الرئيسية في العلاقات الدولية **الواقعية، الليبرالية، والبنائية** مناظير مختلفة لتفسير هذه الظاهرة، كل منها يُسلط الضوء على جوانب متنوعة من التدخل، من السلطة والأمن إلى القوانين والأخلاق. يعد فهم هذه النظريات أساسا لأي محاولة لتقدير الديناميكيات الدولية وتوقع مسارات السياسة الدولية المستقبلية

في ظل النظام العالمي الجديد، ومع تصاعد الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان، ظهرت فكرة التدخلات الخارجية كآلية لإنهاء هذه الانتهاكات، سواء بقرار حكومي أو بدونه. لقد أدى هذا التطور إلى بروز مجموعة متنوعة من النظريات والنقاشات العديدة حول شرعية هذه التدخلات ومدى مساهمتها في تعزيز السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى تأثيرها على مصالح الدول المتدخلة. ستركز هذه الدراسة على تحليل هذه الظواهر وفق المتطلبات المحددة، من خلال استعراض النظريات المتعلقة بالتدخل الأجنبي وتقييم مدى فعاليتها وشرعيتها في السياق الدولي الراهن.

المطلب الأول: التفسير الواقعي للتدخل الدولي

تُعتبر الواقعية واحدة من أهم النظريات في العلاقات الدولية، نظرًا لاستمرار تحليلاتها وتفسيراتها حتى اليوم، بحيث تسلط الضوء على الظواهر الدولية من خلال مبدأ "ما هو كائن"، أي دراسة الوضع القائم بعيدا عن بناء فكري قيمي وأخلاقي كتفسير نظري لتطور الأحداث الدولية، فساهمت بواسطة دراسة وتحليل الأسباب والعوامل الكامنة تفسير سلوك الدول في نظام دولي تسوده الفوضوية وتتحكم فيه قواعد القوة والمصلحة الذاتية.

في دراسة التدخل الدولي من منظور الواقعية، نجد أن الواقعيين يعتبرون الدول السيادية الفاعلين الرئيسيين في السياسة الدولية. الواقعية، التي تطورت بشكل كبير على يد مفكرين مثل هانز مورغنثاو وكينيث والتز، تعتمد على فرضية أساسية تنص على أن الدول تسعى

بشكل أساسي لتحقيق القوة والأمن في بيئة دولية تعتبر أناركية، أي لا تخضع لسلطة مركزية مطلقة.

من منظور الواقعية في العلاقات الدولية، تأتي الدولة في صميم الفهم لطبيعة النظام الدولي وديناميكيته. هذا المنظور ينطلق من افتراض مركزية الدولة كالفاعل الأساسي والوحيد الذي يحظى بالشرعية في التعامل والتفاعل على الساحة الدولية. فإن الدول باعتبارها الوحدة الرئيسية فهي تلعب دورًا محوريًا في موضوع التدخل الدولي، وفي ضوء هذا التصور للنظام الدولي ذات الطبيعة الفوضوية والخالي من سلطة مركزية عليا، تسعى الدول فيه بشكل عقلاني ومحسوب إلى تعزيز وجودها وفرض مكانتها. من هذا المنظور، تبرز الدولة كالفاعل الأوحد القادر على اتخاذ قرارات التدخل الدولي استنادًا إلى حسابات المكاسب والخسائر المتوقعة بعد تدخل الدول في شؤون الدول الأخرى. [1]

ولطالما برز الواقعيون أفكارهم وقراراتهم بناءً على مفهوم المصلحة الوطنية والقومية والقوة الصلبة، فهم يرون أن الدول تتدخل وتتصرف في شؤون الدول الأخرى عندما تكون مصالحها الوطنية مهددة أو لزيادة نفوذها وقوتها. التدخل الدولي حسب الواقعيين يمكن أن يكون عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا، وتسعى الدول من خلال هذه التدخلات تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وغالبا ما يكون هذا على حساب القوانين الدولية، حيث يعتبر وسيلة للتوازن في القوى أو لتغييره لصالح الدول المتدخلة، ووفقا لمنظور المدرسة الواقعية الكلاسيكية والتي تمثلها أعمال هانز مورغا نتو والتي تركز على المصلحة الوطنية كمحرك للسياسة، فهم يعتبرون ان الدولة تسعى فقط لفرض بقائها في النظام الدولي ، فعندما نفسر الظاهرة المدروسة نجد بان الواقعيون الهجوميون هم من أصروا على تكريس مصطلح التدخل الدولي لتحقيق مصالح الدولة الشخصية حتى لو كانت هذه المصالح تعني انتهاك السيادة أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حيث أكد هذا جون ميرشهايمر في نظريته "السياسة العظمى" و التي تؤكد

[1] **Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979, p 150,155**

على سعي الدول لتحقيق الهيمنة الإقليمية، وما أكده ستيفن والت بأهمية المنافسة بين الدول القوية في النظام الدولي مما يدفع الى السيطرة على الدولة الصغرى.[1]

كما تشكل الاستباقية والتوسع مبدءا مهما للواقعيين، انطلاقا مما فسره الكلاسيكيون حول دافع الطبيعة البشرية للهيمنة والسيطرة الى ما فسره الواقعيون الهجوميون بطبيعة النظام الدولي ذات الطبيعة الاناركية (الفوضوية) الذي يدفع هو بدوره الدول لمحاولة فرض الهيمنة والتوسع على حساب الاخرين وليس فقط الدفاع عن البقاء، حيث ان الدول هذا ما يدل على الضرورة الحتمية للتدخل في شؤون الدول الأخرى، من افتراض أن طبيعة النظام الدولي اللاهرمية وغياب سلطة مركزية عليا يجعلان من البقاء والأمن القوميين الهدفين الأساسيين لأي دولة. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى التدخل الدولي كأداة استراتيجية تلجأ إليها الدول لحماية مصالحها الحيوية وضمان أمنها القومي، سواء عن طريق الوسائل الدبلوماسية أو العسكرية أو الاقتصادية، كما تبرر النظرية الواقعية التدخل الدولي بحجة الحفاظ على توازن القوى الإقليمي والعالمي، وضمان عدم هيمنة قوة واحدة على النظام الدولي. كما تعتبر أن التدخل قد يكون ضروريًا لردع أو احتواء الدول المارقة أو المهددة للاستقرار الإقليمي والدولي. [2]

حسب الواقعيين يمكن اعتبار التدخل الدولي شكلا من أشكال الدبلوماسية القسرية التي تستخدمها الدول لفرض ارادتها على الدول الأخرى، في مناطق نفوذ معينة بغرض تحقيق غايات استراتيجية، وفي سبيل تحقيق تلك الغايات، قد تلجأ الدول إلى التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر، أو إلى فرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية، أو إلى دعم جماعات معارضة داخل الدول المستهدفة. كما يرى منظرو الفكر الواقعي ان حماية المصلحة الوطنية هي بذاتها واجب أخلاقي يقع على عاتق الدولة، وبذلك يكون التدخل الدولي الإنساني مناسبا في حال ضمان مصلحة الدولة.

---

[1] **أحمد، مصطفى كامل .*النظام الدولي الجديد: تحليل سياسي*.القاهرة: دار الشروق، 1998، ص.111**

[2] **الباز، عماد .*النظريات الكبرى في العلاقات الدولية*.دمشق: دار الحصاد للنشر، 2015، ص 60**

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي للتدخل الدولي

من منظور الليبراليين، التدخل الدولي يُعتبر وسيلة لتعزيز القيم الليبرالية مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، حيث يرون أن الدول الليبرالية يجب أن تتدخل في الدول الأخرى لتحقيق هذه الأهداف، ويمكن أن يشمل التدخل الانساني أو المساعدات الإنسانية، أي أن التدخل الدولي يُنظر إليه كأداة لنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الدول التي تعاني من الاضطرابات أو الانتهاكات خصوصا الشعوب التي انتهكت حقوقها من طرف الأنظمة التعسفية ، يُعتقد أن هذا النوع من التدخل يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأوضاع الإنسانية وتعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي . يشجع المبدأ الليبرالي على التعاون بين الدول لحل النزاعات وتعزيز السلام والامن الدوليين في سياق التدخل الدولي، يمكن أن يكون هذا التعاون على شكل جهود مشتركة للتدخل في حالات الأزمات الإنسانية أو النزاعات لإعادة الاستقرار وحماية حقوق الإنسان.[1]

في ظل النظام الدولي المعاصر، يبرز التعاون الدولي كمحور أساسي للحفاظ على الأمن والاستقرار العالميين. يتجلى هذا التعاون من خلال إنشاء مؤسسات دولية وآليات تشاورية تهدف إلى تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الدول. ومن هذا المنطلق، يُعتبر التدخل الدولي، سواء كان عسكريًا أو إنسانيًا، أداة ثنائية الحدّ تتطلب توظيفًا دقيقًا ومتناسبًا مع المعايير القانونية والأخلاقية المتعارف عليها. يُنظر إلى التدخل ليس فقط كوسيلة لحماية المصالح الوطنية، بل كإجراء يمكن أن يسهم في حماية حقوق الإنسان ودعم القانون الدولي، شريطة أن يتم تنفيذه تحت راية الشرعية الدولية وبموافقة المجتمع الدولي. وهكذا، يُعد التعاون والتدخل الدوليان ركيزتين لا غنى عنهما في بناء عالم يسوده السلام والعدالة، حيث تتكامل السيادة الوطنية مع الاعتراف بالمسؤولية المشتركة تجاه الإنسانية.

الليبراليون يؤكدون على أهمية المؤسسات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة في تسيير وتنظيم هذه التدخلات، حيث تلعب المنظمات الدولية والإقليمية دورًا محوريًا في تنسيق التدخلات الدولية و حوكمتها يمكن لهذه المؤسسات أن توفر إطارًا قانونيًا وأخلاقيًا للتدخل، وتساعد في

[1] سكوت بورتشيل ، نظريات العلاقات الدولية ، مجلة العلوم الاجتماعية للباحثين مترجم ، 2017 ص 175

تجنب الأعمال الأحادية التي قد تؤدي إلى تصعيد النزاعات[1]. تُعد المؤسسات الدولية حجر الزاوية في تشكيل معمار النظام العالمي، حيث تُسهم في تنظيم التدخلات الدولية وفقًا للمبادئ القانونية والأخلاقية المعترف بها عالميًا. تتجلى أهمية هذه المؤسسات في قدرتها على توفير إطار متين للتعاون الدولي، وتعزيز الحوار البنّاء، وتحقيق التوازن بين السيادة الوطنية والمسؤولية الجماعية.

تلعب المؤسسات دورًا حيويًا في تقديم الشرعية للأعمال العسكرية والإنسانية، وضمان الالتزام بالقواعد الدولية التي تحكم استخدام القوة. من خلال تفعيل آليات الرصد والمساءلة، تسعى هذه المؤسسات إلى منع الانتهاكات وتعزيز العدالة، مما يُسهم في إرساء دعائم السلام والأمن الدوليين. وبذلك، تُعتبر المؤسسات الدولية ركنًا أساسيًا في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، وتشكل جسرًا للتفاهم والتعاون بين الأمم. وهذا ما أكده «MICHALL BARNETT» و «RAYMOND DUVALL» في كتابهما " السلطة و الاستقلالية في المؤسسات الدولية " ، حيث أكدا أن المؤسسات الدولية لها سلطة واستقلالية تمكنها من التأثير في السياسة العالمية بطرق لم تكن متوقعة من قبل الدول التي أنشأتها .يشيران إلى أن هذه المؤسسات تمارس نوعًا من السلطة البيروقراطية التي تتجاوز مجرد كونها أدوات للدول، وتتمتع بالقدرة على تشكيل المعرفة الاجتماعية وتحديد المهام الدولية .على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات الدولية أن تعيد تعريف فئات مثل مسألة اللاجئين، وأن تتخذ قرارات مهمة مثل إعادة التوطين أو التدخل في الأزمات الدولية. وبالتالي، يمكن لهذه المؤسسات أن تلعب دورًا مهمًا في تنظيم التدخلات العسكرية وتوجيهها وفقًا للمعايير الدولية والأخلاقية .[2]

ولهذا جاءت هيئة الأمم المتحدة كتطبيق للفكر الليبرالي على ارض الواقع، في إطار وضع حد لبعض السلوكات العدوانية والتعسفية المنتهكة لحقوق الشعوب والمدنيين، حيث تعطي الضوء الأخضر لبعض الدول او الاحلاف بالتدخل في دولة ما بغرض الحفاظ على السلام

[1] عبد الله، خالد .*المؤسسات الدولية: الأطر النظرية والتطبيقات العملية* .بيروت: دار النهضة العربية، 2015، ص222

[2] Barnett M, Duvall R. Power in global governance. In: Barnett M, Duvall R, eds. *Power in Global Governance*. Cambridge Studies in International Relations. Cambridge University Press, 2004, pp 1-32

والامن الدوليين[1]. على الرغم من أن هذا يؤدي الى الخروج والانحراف عن إطار القانون الدولي، الا ان من وجهة نظرهم قد يكون هذا هو الحل لتسوية بعض النزاعات واخماد نيران الحروب الاهلية خاصة بعد فترة الحرب الباردة، كما استرجاع حقوق مدنيي الدول من الانتهاكات الجسيمة، وهذا ما سماه الليبراليون التدخل الدولي الإنساني، او التدخل الدولي لأسباب إنسانية، الذي جاء كانتقاد للمنظور الواقعي حول عامل النظام الدولي الفوضوي الذي يدفع بالدول الى التدخل في شؤون الدول الأخرى بهدف السيطرة و زرع النفوذ، لتاتي النظرية الليبرالية بالنقيض تماما محاولة تكريس مبدأ أن النظام الدولي يجب أن يكون نظاما ذات مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية تسعى الى الحفاظ على السلم والامن الدوليين، من خلال التدخل في كل ما يمس هاذين الأخيرين[2] .

المطلب الثالث: التفسير البنائي للتدخل الدولي

البنائيون في العلاقات الدولية يؤكدون أن الجوانب الهامة للعلاقات الدولية تُبنى تاريخيًا واجتماعيًا، بدلًا من العواقب الحتمية للطبيعة البشرية أو غيرها من الخصائص الأساسية للسياسات العالمية، يعود مصطلح البنائية إلى نيكولاس أنوف و الكسندر وينت الذي طورها، الذي استخدمه لوصف النظريات التي تؤكد على البناء الاجتماعي للعلاقات الدولية.

النظرية البنائية في العلاقات الدولية تركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في تشكيل العلاقات الدولية. وفقًا للبنائيين، القوة ليست محصورة فقط في العناصر المادية مثل القوة العسكرية والاقتصادية. بدلاً من ذلك، يروجون لفكرة أن الأفكار المشتركة والثقافة تلعب دورًا مهمًا في توجيه سلوك الدول وتشكيل هياكل النظام الدول.

تفسر النظرية البنائية التدخل الدولي على أنه نتيجة للتفاعلات بين الدول والهويات والمصالح التي تشكلت اجتماعيًا. وفقًا للبنائيين، لا تُحدد المصالح الوطنية للدول بشكل موضوعي من خلال القوة المادية فحسب، بل تتشكل أيضًا اجتماعيًا من خلال الهويات والمعايير والقيم

[1] ***Christophe Wasinski, Gallimard "Le monde est notre théâtre d'opération : interventions militaires et régime technostratégique depuis la fin de la guerre froide.", 2009.p p 55,58***

[2] **Christophe Wasinski , Le monde est notre théâtre d'opération : interventions militaires et régime techno stratégique depuis la fin de la guerre froide, Gallimard, 2009, p 89**

السائدة في النظام الدولي. ويرى البنائيون أن التدخل الدولي هو نتيجة لعملية تشكيل المصالح الوطنية والهويات في سياق اجتماعي معين.

و ابرز ما يفسر التدخل الدولي عند البنائيين، مبادئهم و التي تنحصر في ما يلي:

- **الهوية:**

تلعب الهويات الوطنية والثقافية دورًا محوريًا في تفسير البنائيين للتدخل الدولي. فالهويات تشكل الطريقة التي تنظر بها الدول إلى بعضها البعض ومصالحها وأدوارها في النظام الدولي. وبالتالي، فهي تؤثر بشكل كبير على تصورات الدول للتهديدات والمخاطر ودوافعها للتدخل، فقد تدفع الهوية القومية أو العرقية دولة ما للتدخل لحماية جماعة عرقية معينة في دولة أخرى، كذلك قد تؤدي الهوية الدينية دورًا محوريًا في دفع الدول للتدخل لحماية أقليات دينية معينة. على سبيل المثال، تدخلت فرنسا في مالي عام 2013 جزئيًا لحماية المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى من المتشددين الإسلاميين.

وفي بعض الحالات، قد تكون الهوية الوطنية مرتبطة بالدور التاريخي أو الإقليمي الذي تعتقد الدولة أنها تلعبه. ومثال عن ذلك تبرر الولايات المتحدة تدخلها في مناطق مختلفة من العالم بدور "صون الديمقراطية والحرية" الذي تعتقد أنها تلعبه. كما أن الهويات الثقافية تؤثر أيضًا على تفسير الدول للتهديدات والمخاطر. فالدول ذات الثقافات المختلفة قد تنظر إلى نفس الحدث بطرق مختلفة تمامًا. على سبيل المثال، قد تنظر دولة ذات ثقافة حربية إلى التهديدات من منظور عسكري، بينما قد تنظر دولة أخرى ذات ثقافة سلمية إليها من منظور إنساني.

بذلك، يؤكد البنائيون على أهمية فهم الهويات الوطنية والثقافية للدول لتفسير دوافعها للتدخل. فهذه الهويات تشكل المنظور الذي تنظر من خلاله الدول إلى العالم، وتحدد ما تعتبره تهديدات ومصالح حيوية، وبالتالي تؤثر على قراراتها بشأن التدخل الدولي.

- **البناء الاجتماعي للمصالح:**

تشكل فكرة "البناء الاجتماعي للمصالح" جوهر نظرية البنائية في العلاقات الدولية. فبدلاً من اعتبار مصالح الدول ثابتة وموضوعية. يرى البنائيون أن المصالح الوطنية تتشكل اجتماعياً من خلال التفاعلات والخطابات والتفسيرات المتبادلة بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي. وفقًا لهذا المنظور، لا تُحدد مصالح الدول بشكل موضوعي من خلال القوة المادية أو الموارد فحسب، بل تتأثر أيضًا بالسياقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تنشأ فيها هذه المصالح. فالمصالح ليست ثابتة، بل هي نتاج عملية تفاوض وتفسير مستمرة بين الجهات الفاعلة في النظام الدولي. [1]

هذا البناء الاجتماعي للمصالح له تأثير كبير على تفسير البنائيين للتدخل الدولي. فالدول لا تقرر التدخل فقط استنادًا إلى حسابات موضوعية للقوة والمصالح المادية، بل تتأثر أيضًا بالطريقة التي تُفسر بها المواقف والتهديدات في سياقها الاجتماعي، أي قد تنظر دولة ما إلى وجود جماعة عرقية أو دينية معينة في دولة أخرى على أنه تهديد لأمنها القومي، بينما قد لا تنظر دولة أخرى إليه بنفس الطريقة. وهذا التفسير للتهديد يتشكل اجتماعيًا من خلال الخطابات والتفاعلات بين الدول والجماعات المعنية. كذلك قد تختلف الدول في تفسيرها لما يشكل تهديدًا للنظام الدولي أو للقيم والمعايير الدولية السائدة، وهو ما قد يدفعها للتدخل لحماية هذه القيم والمعايير. فالتدخلات العسكرية بذريعة "نشر الديمقراطية" أو "حماية حقوق الإنسان" هي مثال على ذلك.

- **الخطاب:**

يلعب الخطاب والتفسيرات دوراً مهما حسب البنائيين لتفسير التدخل الدولي. فالطريقة التي تُصوغ بها الدول خطاباتها وتفسيراتها للأحداث والتهديدات تساهم بشكل كبير في تحديد ما إذا كان التدخل ضرورياً أم لا، وفي هذا السياق، يلعب الخطاب السياسي والدبلوماسي دوراً حاسماً في تشكيل هذه التفسيرات والمعاني المرتبطة بالتدخل الدولي. فالطريقة التي تُصوغ بها الدول خطاباتها حول التهديدات والمخاطر والمصالح الوطنية تؤثر بشكل مباشر على تبرير وشرعنة

[1] **ستيف سميث ، نظريات العلاقات الدولية : التخصص و التنوع ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، مترجم ، 2016 ، ص 160**

قراراتها بشأن التدخل. مثل ما حدث مع الزعيم الراحل معمر القذافي، الذي كانت جل خطاباته تمس من شرف وقيمة الولايات المتحدة الامريكية وأتباعها سوآءا الدول الغربية او الدول العربية العميلة، وتهدد مصالحهم السياسية والاقتصادية على مستوى المنطقة والقارة الافريقية، ما جعل هذه الدول تغتنم فرصة الثورة الشعبية للإطاحة بحكم معمر القذافي، ومنهم من اعتبر ان هذه الثورة اختلقت بغية التدخل كمبرر لحماية المدنيين الليبيين وإزالة القذافي الذي كان لا يخدم مشروع الدول الغربية، وكان نتيجة هذا تدخل حلف الناتو كغطاء لحماية الثوار، و الذي اتى بثماره و ساعد الأخيرين في قتل معمر القذافي . ومن هنا يتضح أن الخطاب والتفسيرات ليست مجرد عناصر ثانوية في تحليل البنائيين للتدخل الدولي، بل هي جوهر العملية التي يتشكل من خلالها الواقع الاجتماعي وتتحدد المصالح والهويات الوطنية التي تقود إلى التدخل أو عدمه.[1]

[1] منصور، علي. العلاقات الدولية والتغيرات العالمية. الكويت: دار الأفق الجديد، 2009، ص ص. 65 ، 75

خلاصة الفصل:

في العصر الحديث، أصبح التدخل الدولي أحد الموضوعات البارزة والمثيرة للجدل في العلاقات الدولية. يُعرَّف التدخل الدولي على أنه تدخل من قبل دول أو منظمات دولية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية، أو إنسانية. ينقسم هذا التدخل إلى عدة أنواع تشمل التدخل العسكري، الاقتصادي، الإنساني، والدبلوماسي. وتم تحديد مشروعيته وفقًا للقانون الدولي ومنظمات مثل الأمم المتحدة، التي تؤكد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا في حالات استثنائية كالتفويض من مجلس الأمن. كما ان هذا المفهوم تطور عبر المراحل التاريخية المختلفة من فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الحرب الباردة في وقت أصبح يعرف بمصطلح مسؤولية الحماية، ومع اختلاف النقاشات والنظريات في حقل العلاقات الدولية حول هذا المفهوم ودوافع القيام به.

الفصل الثاني :

ليبيا – قراءة جيوبولتيكية

الفصل الثاني: ليبيا –قراءة جيوبوليتيكية

في عالم متشابك الأطراف ومتداخل المصالح، تبرز الجيوبوليتيكية كعلم يفسر الصراعات والتحالفات بين الدول من خلال عدسة الجغرافيا والسياسة. ليبيا، بموقعها الاستراتيجي الفريد، تقدم نموذجًا حيًا لكيفية تأثير الجغرافيا على السياسات الدولية والتدخلات الخارجية. هذا الفصل يهدف إلى استكشاف الأبعاد المتعددة للجيوبوليتيكية الليبية، متنقلاً بين الموقع الاستراتيجي، الاقتصاد، والحدود، لفهم كيف تشكل هذه العناصر السياسة الخارجية والأمن القومي لليبيا، من خلال تحليل متعمق للموقع الاستراتيجي لليبيا، سنبحث في كيفية تأثيره على العلاقات الدولية والإقليمية. سنفحص الاقتصاد الليبي لنرى كيف تسهم الموارد الطبيعية في تشكيل السياسات الاقتصادية وجذب الاهتمام الدولي. وأخيرًا، سننظر في الحدود الليبية لنفهم كيف تؤثر الديناميكيات الحدودية على الأمن والاستقرار الإقليميين.

من خلال هذا الفصل، نسعى لتقديم رؤية شاملة تساعد في تحليل السياقات الجيوبوليتيكية المعقدة التي تحيط بليبيا، وتأثيرها على الساحة الدولية، مما يمكننا من فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجهها في العصر الحديث خصوصا مع انظار الدول الأخرى لهذه الدولة الثرية.

المبحث الأول: الابعاد الجغرافية للموقع الاستراتيجي لليبيا

تُعد ليبيا محورًا استراتيجيًا في الجغرافيا السياسية العالمية، فهي تقع على مفترق طرق القارات، مما يمنحها أهمية جيوستراتيجية كبيرة. يتمثل الموقع الاستراتيجي لليبيا في كونها نقطة التقاء بين الشرق والغرب، وبين الشمال الإفريقي وأوروبا، مما يجعلها مركزًا للتأثيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية. يتجلى هذا الدور في قدرتها على التأثير في مسارات التجارة البحرية والسياسات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فدراسة الأبعاد المتعددة للموقع الاستراتيجي لليبيا يمكن من معرفة العوامل الجغرافية والتاريخية التي تشكل وزنها السياسي وتأثيرها في العلاقات الدولية، وكيف ينظر الى هذا الموقع كتعزيز للأمن القومي والتنمية الاقتصادية، وكذلك التحديات التي تواجه ليبيا في ظل التوترات الإقليمية والصراعات على الموارد.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والفلكي لليبيا:

تتمتع ليبيا بموقع استراتيجي مركزي بين دول العالم العربي، وتمتد على القطاع الأوسط من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في شمال القارة الإفريقية، بطول ساحلي يصل إلى حوالي 1900 كيلومتر. هذا الامتداد الساحلي الواسع يمنحها أطول خط ساحلي على الجانب الجنوبي للمتوسط، مما يعزز من أهميتها الجغرافية. تغطي ليبيا مساحة شاسعة تقدر بحوالي 1,750,000 كيلومتر مربع، ما يجعلها تقارب ضعفي مساحة مصر وتشكل ثلث مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وتأتي كرابع أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية، والسودان. حيث تبلغ مساحتها 1 مليون و759 ألف كيلو متر مربع. [1]

تقع ليبيا ضمن خطوط عرض 18.45 درجة جنوبًا إلى 33 درجة شمالًا، وخطوط طول 9 درجات غربًا إلى 25 درجة شرقًا، مما يضعها ضمن المناطق المدارية وشبه المدارية. هذا التموضع يؤدي إلى سيطرة الصحراء الكبرى على معظم أراضيها، وهو ما ينعكس بدوره على

[1] رؤية جمال حمدان للجغرافيا السياسية الليبية ودلالاتها الاستراتيجية الباقية مركز الجزيرة للدراسات .

التوزيع السكاني، حيث يتركز السكان بشكل أساسي على الشريط الساحلي للمناطق الشمالية الغربية والشرقية. نظرًا لتعرج الحدود الليبية في العديد من المناطق، خاصة من الجهتين الغربية والجنوبية، يمكن القول إن امتداد البلاد من الشمال إلى الجنوب يقارب امتدادها من الشرق إلى الغرب، مما يمنحها شكلًا جغرافيًا منتظمًا نسبيا.

ب – **المناخ:**

يتميز مناخ معظم أراضي ليبيا بالجفاف وتغير كبير في درجات الحرارة. تلعب منطقة الصحراء الكبرى في الجنوب والبحر المتوسط في الشمال دوراً رئيسياً في تحديد المناخ في البلاد. في المنطقة الساحلية، تكون فصول الشتاء معتدلة بالرغم من تساقط الثلوج أحياناً في المناطق العالية. أما فصل الصيف فيعتبر حاراً نسبياً، وتكون درجات الحرارة العظمى في شهر "اغسطس" دون تجاوز 30 درجة مئوية. في المناطق الجبلية، مثل الجبل الغربي والجبل الأخضر، يكون هناك تأثير للارتفاع وقربها من البحر على معدل درجات الحرارة.بالنسبة للمنطقة الصحراوية، فإن معدل درجة الحرارة يتجاوز 30 درجة مئوية خلال فصل الصيف ويكون أقل من 5 درجات مئوية خلال فصل الشتاء.وعلى الرغم من ندرة هطول الأمطار في المناطق الصحراوية، إلا أن العواصف المطرية تحدث أحياناً، ويمكن أن يتساقط الثلج في بعض الأحيان. بشكل عام، تتميز ليبيا بمناخ معتدل يتنوع من مناخ البحر المتوسط في الساحل إلى مناخ الصحاري في الجنوب. [1]

ج – **التضاريس:**

تتميز ليبيا بتضاريس متنوعة تشمل السهول الساحلية، المناطق الصحراوية، الجبال المنخفضة الارتفاع، والمنطقة السهوبية. إليك نظرة عامة على هذه التضاريس:

- **السهول الساحلية** :تقع في الجزء الشمالي من ليبيا وتختلف في العرض بحسب المناطق الجبلية المجاورة .في الغرب، يمكن أن يصل عرض السهول إلى حوالي 100 كم، بينما يضيق بشكل كبير بالقرب من الحدود المصرية .

[1] **محاضرة منصور محمد عن العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية، جامعة عمر المختار، ليبيا**

- **المناطق الصحراوية** :تشكل حوالي 90% من مساحة ليبيا وتمتد بين المرتفعات الشمالية وخليج سرت جنوبًا .تضم الصحراء الليبية مظاهر جغرافية متعددة مثل الكثبان الرملية ومنطقة الحماده الحمراء.
- **الجبال المنخفضة الارتفاع** :تقع جنوب الشريط الساحلي وتنقسم إلى كتلتين رئيسيتين هما الجبل الأخضر في الشرق وجبل نفوسة في الغرب. حيث تمتلك ليبيا ست مناطق جبلية.

أ- **منطقة الجبل الأخضر**: يعتبر الجبل الأخضر العمود الفقري للمنطقة، حيث يرتفع إلى 865 مترًا. تُسجل في هذه المنطقة أعلى معدلات هطول الأمطار في البلاد، حوالي 600 ملم سنويًا. تحتوي المنطقة على بقايا غابة وتُعد أرضًا خصبة لزراعة الفاكهة والحبوب. تمر في المنطقة العديد من الوديان في الشمال، وتلتقي مع الصحراء في الجنوب [1].

ب- **جبل نفوسة في الشرق**: يشكل الحدود الجنوبية لسهل الجفارة (المعروف أيضًا بالجبل الغربي). تُسجل هذه الكتل البركانية، التي يتراوح ارتفاعها بين 600 و1000 متر، مستويات عالية من هطول الأمطار، مما يجعل الأرض خصبة وصالحة للزراعة، وبشكل خاص زراعة الزيتون.

ج-سلسلة جبال أكاكوس: تقع في فزان قرب غات عند الحدود الجزائرية. تمتد هذه المنطقة على مساحة تتجاوز 250 كيلومترًا مربعًا، وهي ذات تنوع صحراوي استثنائي. تحتوي على كثبان وأبراج صخرية متباعدة تبرز من الرمال، والتي تآكلت وتحولت إلى أشكال غريبة. كما تحتوي على أقواس صخرية ووديان عميقة كانت تشكل قعر أنهار قديمة. في الماضي، كانت هذه المنطقة رطبة وغنية بالأشكال الصخرية الهندسية والنقوش التي تعود إلى فترة تتراوح ما بين 12,000 سنة قبل الميلاد و100 سنة بعد الميلاد. تمت إدراج ليبيا في قائمة مواقع التراث العالمي في عام 1985.

[1] نفس المرجع السابق

د-قمة بتة: تعتبر أعلى قمة جبلية في ليبيا، حيث يبلغ ارتفاعها 2266 مترًا. تقع على رعن جبال تيبستي في أقصى جنوب ليبيا قرب الحدود التشادية. يصعب الوصول إليها إلى حد كبير.

ح- جبال تيبستي: يبلغ ارتفاعها 2287 مترًا عند الحدود الجنوبية مع تشاد.

خ- جبل العوينات: يقع في أقصى الجنوب الشرقي عند الحدود مع مصر والسودان. [1]

- **المنطقة السهوبية** :تحاذي المناطق الجبلية من الجنوب وتتميز بوجود مراعي وأنشطة زراعية في بعض المناطق المنخفضة والأودية

المطلب الثاني: أهمية الموقع الجغرافي لليبيا:

من خلال الدراسات المكثفة والمهتمة بموضوع الاهتمام الدولي بالرقعة الجغرافية الليبية يتضح أن لليبيا موقع استراتيجي متزايد في الأهمية عبر التاريخ وقد أكده النظريات الاستراتيجية، حيث تقع ضمن مناطق السيطرة والنفوذ في العالم، بالإضافة إلى وجود النفط فيها ووجودها بين قارتين ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالعرض والطلب، وهما إفريقيا وأوروبا. وجعلت كل هذه العوامل ليبيا محط أنظار الدول الكبرى ومحاولاتها للاستفادة من موقعها بما يخدم مصالحها الخاصة[2].

1. **الموقع المتوسطي:**

الموقع المتوسطي لدولة ليبيا يكتسب أهمية بارزة ويمنحها دورًا استراتيجيًا محوريًا في منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط. تمتد سواحل ليبيا على مسافة 1,770 كيلومترًا على البحر المتوسط، وهذا يجعلها تسيطر على ممرات التجارة البحرية الحيوية في هذه المنطقة الاستراتيجية، وتعزز من مكانتها كممر تجاري رئيسي ومركز لوجستي لنقل البضائع والسلع بين قارات أفريقيا وأوروبا وآسيا. علاوة على ذلك، يجعل الموقع المتوسطي من ليبيا بوابة رئيسية للهجرة والتنقل البشري من أفريقيا إلى أوروبا، حيث تشكل نقطة انطلاق للعديد من

[1] وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة ليبيا

[2] يوسف مسعود علي، الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي، الجمعية العامة لعلوم التربية، مجلة القرطاس، ص 354

المهاجرين. كما من الناحية الاقتصادية، يعزز هذا الموقع من أهمية قطاعات النقل والخدمات اللوجستية في اقتصاد ليبيا، ويسهل تصدير النفط والغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية. ومن المنظور الجيوبولتيكي، يكسب موقع ليبيا المتوسطي البلاد أهمية كبيرة في المنطقة، مما يجعلها محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية التي تسعى إلى ضمان نفوذها ومصالحها في هذا البلد المحوري، الذي شهد صراعات وتدخلات خارجية متعددة بسبب أهميته الاستراتيجية

2. الموقع الإقليمي:

الموقع الإقليمي لدولة ليبيا يكتسب أهمية بالغة نظرًا لموقعها الجغرافي المحوري في شمال أفريقيا. حيث تحتل ليبيا موقعًا استراتيجيًا يجعلها تربط بين شرق القارة الأفريقية وغربها، تمتد حدودها البرية لتتوسط ست دول أفريقية هي تونس والجزائر والنيجر وتشاد والسودان ومصر. هذا الموقع الإقليمي المركزي يجعل من ليبيا ممرًا بريًا رئيسيًا للتجارة والنقل داخل القارة الأفريقية، ويعزز من دورها كمحور لوجستي حيوي لنقل البضائع والسلع إلى دول الجوار الأفريقي. علاوة على ذلك، يكسب الموقع الإقليمي لليبيا البلاد أهمية جيوبولتيكية كبيرة في منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي. حيث تلعب ليبيا دورًا محوريًا في قضايا الهجرة والأمن الإقليمي، نظرًا لكونها بوابة رئيسية للمهاجرين القادمين من دول الساحل والصحراء الأفريقية باتجاه أوروبا عبر البحر المتوسط. ومن الناحية الاقتصادية، يتيح الموقع الإقليمي لليبيا فرصًا للتعاون والتكامل مع دول الجوار الأفريقية في مجالات مختلفة مثل التجارة والطاقة والبنية التحتية. كما يمنحها قدرة على لعب دور محوري في مبادرات التنمية الإقليمية والاندماج الاقتصادي الأفريقي.

3. خليج طبرق:

يكسب خليج طبرق أهمية بالغة للموقع الاستراتيجي لدولة ليبيا بسبب موقعه الجغرافي المتميز في أقصى شرق البلاد على ساحل البحر المتوسط، حيث يشكل نقطة التقاء بين البحر المتوسط والبحر الأحمر عبر قناة السويس. هذا الموقع الفريد يجعل من الخليج محورًا مهمًا للملاحة البحرية والتجارة الدولية، إذ يعتبر واحدًا من أهم الموانئ البحرية في ليبيا، ويلعب دورًا

رئيسيًا في حركة التجارة البحرية والنقل البري. كما يكتسب خليج طبرق أهمية استراتيجية كبيرة كونه يقع على الطريق البحري الحيوي بين أوروبا وقناة السويس، مما يجعله نقطة عبور حاسمة للسفن التجارية والبضائع المتجهة إلى الشرق الأوسط وآسيا.

ومن الناحية الاقتصادية، تنتشر في منطقة خليج طبرق العديد من حقول النفط والغاز الطبيعي الهامة، إضافة إلى امتلاكها لمصايد أسماك غنية وموارد سمكية وفيرة. كما يحتضن الخليج العديد من المواقع الأثرية والتاريخية القديمة مثل مدينة قرينا اليونانية ومعالم الحضارات الفينيقية والرومانية والبيزنطية، مما يجعله موقعًا سياحيًا وثقافيًا مهمًا. أما من الناحية العسكرية، فيضم خليج طبرق بفضل موقعه الاستراتيجي على البحر المتوسط قواعد عسكرية وبحرية تلعب دورًا في حماية السواحل الليبية والمصالح الوطنية. لذلك، يعتبر خليج طبرق بكل هذه المقومات الاستراتيجية والجغرافية والاقتصادية والتاريخية نقطة قوة رئيسية للأمن القومي الليبي، ويساهم بشكل كبير في تعزيز الدور الاقتصادي والتجاري والسياسي لليبيا في المنطقة والعالم.

4. خليج سرت كمنطقة استراتيجية:

خليج سرت الذي كان يُعرف سابقًا باسم "خليج السدرة"، هو جزء من الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ويمتد على مسافة 800 كيلومتر من مدينة بنغازي في الشرق إلى مدينة مصراته في الغرب. تضم معظم موانئ تصدير النفط الليبي على شواطئه، بما في ذلك ميناء السدرة الذي كان يُعرف سابقًا بذلك الاسم والذي يطلق عليه البعض اسم الخليج أحيانا. في سنة 1973أعلنت ليبيا رسميّا أن كامل خليج سرت جزء من مياها الإقليمية، ورفضت الولايات المتحدة الامريكية هذا القرار دون دول العالم الأخرى، مؤكدة بأن ليبيا لا تملك مقومات السيطرة على هذا الخليج الكبير، مما تسبب في وقوع نزاع مسلح بين البلدين سنة 1981. [1]

يحمل خليج سرت أهمية كبيرة عبر التاريخ، حيث قد اعتبره الكنعانيون الذين استوطنوا المنطقة أول من أسسوا له، حيث أنشأوا ميناء ليستخدم كنقطة تجارية للتبادل التجاري. يمتد

[1] **Ellis, Matthew H. Desert Borderland: The Making of Modern Egypt and Libya. Stanford: Stanford University Press, 2018, p. 102.**

الخليج لمسافة 300 ميلا بحريا وبعرض 100 ميل، ويمتد في الأراضي الليبية على شكل نصف دائرة. يتميز خليج سرت بالتيار القوي الذي يسحب السفن إلى الشاطئ، وتتمركز به معظم موانئ تصدير النفط في ليبيا كالزويتينة والبريقة ورأس لانوف والسدرة. كما يعتبر تواجده بين الحضارات الأوروبية والعربية مؤشرًا على أهمية استراتيجية كبيرة، ويحتوي على ثروات اقتصادية هامة في باطنه. على الصعيد الاقتصادي، تعد منطقة خليج سرت من أغنى مناطق ليبيا بالموارد الطبيعية، حيث تضم العديد من حقول النفط والغاز الهامة، مثل حقل الرازي وحقل بحر الأخضر. وبالتالي، تلعب دورًا محوريًا في قطاع النفط والغاز، الذي يعتبر العمود الفقري لاقتصاد ليبيا. كما تتمتع المنطقة بموارد سمكية وفيرة، مما يجعلها مركزًا مهمًا لصناعة الصيد البحري. [1]

في السياق العسكري والسياسي، تُعد سرت محورًا للصراع في ليبيا، حيث تُعتبر خط الدفاع الأخير عن الهلال النفطي، وهو المنطقة التي تُصدر 80% من النفط الخام الليبي . حيث أن السيطرة على سرت تُعطي ميزة كبيرة لأي طرف في النزاع الليبي، نظرًا لأهميتها الاقتصادية والعسكرية . [2]

هذه العوامل اجتمعت لتُبرز الأهمية الجيوسياسية لليبيا، وتُعزز من مكانتها كدولة ذات تأثير استراتيجي في المنطقة وعلى الصعيد العالمي.

المطلب الثالث: الحدود الليبية

تقع ليبيا في موقع جغرافي حاسم، حيث تتقاطع الحدود مع ست دول وتطل على البحر الأبيض المتوسط. هذه الحدود، التي تمتد لأكثر من 4000 كيلومتر، ليست مجرد خطوط جغرافية على الخريطة، بل هي مرآة تعكس التاريخ العريق والثقافة المتنوعة للبلاد، وتلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الهوية الوطنية والسياسات الخارجية لليبيا.

الحدود الليبية تشكل مجموعة هيتروجينية من المناظر الطبيعية، تتراوح بين الصحاري الرملية الواسعة التي تغطي الجزء الجنوبي من البلاد، وصولاً إلى الجبال الصخرية التي تميز

[1] BBC.COM
[2] www.Independentarabia.com

الجزء الغربي، بالإضافة إلى الشواطئ الرملية الساحرة التي تمتد على طول الساحل الشمالي. كل من هذه المناطق لها تأثيرها الفريد على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الشرق مصر ومن الجنوب التشاد والسودان ومن الجنوب الغربي النيجر تبلغ مساحة ليبيا 1.759.540 كيلومتر مربع (679362 ميل مربع)، وهو ما يجعلها تحتل المرتبة 17 في العالم من حيث المساحة. ويعد الساحل الليبي أطول ساحل لبلد أفريقي يطل على البحر الأبيض المتوسط بطول 1770 كيلومتر (1100 ميل)، حيث يطلق على جزء من البحر الأبيض المتوسط شمال ليبيا (البحر الليبي) ويقع في المنطقة بين شمال شرق ليبيا وجنوب جزيرة كريت وهي تسمية أطلقت عليه من قبل الجغرافيين القدماء في وصفهم لجنوب البحر المتوسط.

طول الحدود البرية الليبية = 4348 كم، طول الحدود الليبية مع الجزائر 982 كلم. الحدود الليبية مع التشاد = 1055 كلم، الحدود الليبية مع مصر = 1115 كلم، الحدود الليبية مع النيجر = 354 كلم الحدود الليبية مع السودان = 383 كلم الحدود الليبية مع تونس = 459 كلم المياه الإقليمية الليبية = 12 ميلا بحريا منطقة الصيد الخاصة بليبيا = 62 ميلا بحريا[1].

- **التطور التاريخي والجغرافي للحدود الليبية**

لطالما كانت الحدود الليبية محط اهتمام القوى العالمية والإقليمية، مما ساهم في تشكيل تطورها التاريخي والجغرافي. منذ العصور القديمة، لعبت ليبيا دورًا مهمًا كمفترق طرق للحضارات. في العصور الفينيقية والإغريقية والرومانية، كانت ليبيا جزءًا من طرق التجارة الرئيسية التي ربطت بين إفريقيا وأوروبا. الفتوحات الإسلامية جلبت معها تغييرًا كبيرًا في التركيبة السكانية والثقافية للمنطقة، مما أثر على الحدود بشكل كبير. الفترة الاستعمارية كانت مرحلة حاسمة في تاريخ الحدود الليبية. الاحتلال الإيطالي في عام 1911 ومن ثم الإدارة البريطانية والفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، كانت لهما تأثيرات عميقة على الحدود الحالية. رسمت هذه القوى الاستعمارية الحدود بشكل يتناسب مع مصالحها السياسية والاقتصادية، مما

[1] وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية

أدى إلى بعض النزاعات الحدودية التي لا تزال قائمة حتى اليوم. بعد استقلال ليبيا في عام 1951، واجهت البلاد تحديات كبيرة في ترسيم حدودها بشكل نهائي. حيث أن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا بعد الاستقلال أثرت بشكل كبير على العلاقات مع الدول المجاورة وعلى كيفية إدارة الحدود. الفترة التي تلت استقلال ليبيا شهدت العديد من النزاعات الحدودية، أبرزها مع مصر وتشاد والنيجر.

الجغرافيا الطبيعية لليبيا تشمل تنوعًا كبيرًا من التضاريس، من السواحل الطويلة على البحر المتوسط إلى الصحاري الشاسعة في الجنوب. هذه الجغرافيا الطبيعية لها تأثير كبير على الحدود الليبية وعلى كيفية تفاعل ليبيا مع جيرانها. على سبيل المثال، الصحراء الكبرى تشكل حاجزًا طبيعيًا بين ليبيا والدول المجاورة في الجنوب، مما يعقد من عمليات المراقبة والسيطرة على الحدود. الجغرافيا السياسية للحدود الليبية تأثرت بشكل كبير بالعوامل الجغرافية مثل التضاريس والمناخ. الصحاري والجبال والمناطق النائية أثرت على كيفية تحديد وتأكيد الحدود السياسية. العلاقات الإقليمية لليبيا تأثرت أيضًا بالجغرافيا السياسية، حيث كانت هناك فترات من التعاون والنزاع مع الدول المجاورة بناءً على المصالح الجغرافية والسياسية المشتركة.

- **أهمية الحدود الليبية:**

تعتبر الحدود الليبية جزءًا حيويًا من الجغرافيا السياسية للبلاد، وتؤثر بشكل كبير على أمنها واستقرارها الداخلي والإقليمي. تكمن أهمية الحدود الليبية في عدة جوانب رئيسية تشمل الأبعاد الجغرافية، السياسية، الاقتصادية، الأمنية، والتاريخية، وكل منها يلعب دورًا حاسمًا في تحديد العلاقات بين ليبيا والدول المجاورة، وكذلك تأثيرها على السياسات الداخلية والخارجية للبلاد.

من الناحية الجغرافية، تقع ليبيا في شمال أفريقيا، تحدها ست دول: مصر من الشرق، السودان من الجنوب الشرقي، تشاد والنيجر من الجنوب، الجزائر من الغرب، وتونس من الشمال الغربي، بالإضافة إلى ساحل طويل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال. يمتد طول الحدود الليبية إلى حوالي 4,348 كيلومترًا، وهو ما يجعلها واحدة من أطول الحدود في

المنطقة[1]. هذا الامتداد الجغرافي الكبير يفرض تحديات هائلة في تأمين الحدود ومراقبتها بفعالية، خاصةً أن ليبيا تضم مساحات واسعة من الصحاري التي تجعل من الصعب السيطرة عليها بشكل كامل. تلعب الحدود دورًا حاسمًا في العلاقات السياسية بين ليبيا والدول المجاورة.[32]منذ استقلالها في عام 1951، واجهت ليبيا تحديات في ترسيم حدودها بشكل دقيق مع بعض الدول المجاورة، مما أدى إلى نزاعات حدودية متكررة. على سبيل المثال، شهدت الحدود مع تشاد نزاعات طويلة حول شريط أوزو، وهو نزاع انتهى في عام 1994 بفضل قرار محكمة العدل الدولية. هذه النزاعات الحدودية أثرت بشكل كبير على العلاقات الثنائية بين ليبيا وجيرانها، وأدت في بعض الأحيان إلى توترات عسكرية. تأمين الحدود وحل النزاعات الحدودية يعد أمرًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة وتعزيز العلاقات الدبلوماسية[4].

اقتصاديًا، تعتبر الحدود الليبية نقاط عبور هامة للتجارة والنقل بين شمال أفريقيا ووسطها. يمثل البحر الأبيض المتوسط منفذًا بحريًا رئيسيًا لتصدير النفط الليبي، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الليبي. ميناء طرابلس وميناء بنغازي هما من بين الموانئ الرئيسية التي تسهل التجارة الدولية. كما تعد الحدود البرية مع الدول المجاورة مسارات حيوية للتجارة البرية. ولكن في الوقت نفسه، تعتبر هذه الحدود نقاط ضعف في مكافحة التهريب غير المشروع للبضائع والأسلحة، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الليبي من خلال فقدان الإيرادات الجمركية وزيادة الأنشطة الاقتصادية غير القانونية. [5]

من الناحية الأمنية، تلعب الحدود الليبية دورًا محوريًا في حماية الأمن القومي. التحديات الأمنية التي تواجهها ليبيا على حدودها متعددة ومعقدة، تشمل تهريب الأسلحة، والهجرة غير الشرعية، والجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة. الحدود الصحراوية الشاسعة تجعل من الصعب السيطرة على عمليات التسلل والتهريب. بعد سقوط نظام القذافي في عام 2011،

---

[4] **عطية، عادل محمد عبد الناصر. *ليبيا، الموقع الجغرافي وأثره على وزنها السياسي: دراسة في الجغرافيا السياسية* .(أطروحة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ص 63**

[5] **جمال حمدان، المرجع السابق**

شهدت ليبيا حالة من الفوضى الأمنية والسياسية، مما جعل من الصعب على السلطات الليبية فرض سيطرة كاملة على حدودها. هذا الأمر أدى إلى تحول بعض المناطق الحدودية إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية والمتمردين، مما يهدد الأمن الداخلي والإقليمي.

تعاون ليبيا مع الدول المجاورة الدولية يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحسين الأمن الحدودي. تعزيز التعاون الإقليمي يمكن أن يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، والقيام بدوريات مشتركة، وتنسيق الجهود لمكافحة التهريب والإرهاب. كما يمكن أن تستفيد ليبيا من الدعم الدولي في شكل تدريب وتجهيز قوات الحدود، وتوفير التكنولوجيا اللازمة لمراقبة الحدود بشكل أكثر فعالية. التعاون مع الاتحاد الأفريقي، الجامعة العربية، والأمم المتحدة يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز القدرات الأمنية الليبية وتحقيق استقرار أكبر في المنطقة.

تاريخيًا، لعبت الحدود الليبية دورًا في تشكيل الهوية الوطنية والسياسية للبلاد. فترات الاستعمار الإيطالي والفرنسي والبريطاني تركت بصمات عميقة على الحدود الليبية الحالية. بعد الاستقلال، عملت ليبيا على ترسيخ سيادتها على أراضيها وتأمين حدودها كجزء من بناء الدولة. هذه العملية كانت مليئة بالتحديات والنزاعات، ولكنها ساهمت في تكوين فهم أعمق لأهمية الحدود في الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية.

هذه الخريطة ترسم لنا الحدود الليبية:

المبحث الثاني: الاقتصاد الليبي

تُعد دراسة الاقتصاد الليبي ذات أهمية بالغة، نظراً للمكانة المميزة التي تحتلها ليبيا على الصعيدين الإقليمي والدولي، فهي واحدة من أبرز الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي في العالم. لا شك أن النفط يشكل العصب الرئيسي للاقتصاد الليبي، إذ يمثل المحرك الأساسي لعجلة التنمية والنمو الاقتصادي في البلاد، ويسهم بنسبة كبيرة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الميزانية العامة للدولة. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الليبي لا يقتصر على قطاع النفط والغاز فحسب، بل يضم قطاعات أخرى لا يستهان بها، كالزراعة والصناعات التحويلية والسياحة والخدمات المصرفية والمالية. ولكن، تبقى هذه القطاعات متواضعة المساهمة في الاقتصاد الوطني مقارنةً بقطاع المحروقات، مما يجعل الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً قائماً على تصدير المواد الأولية وخاصة النفط الخام. لذا، تسعى الدولة الليبية جاهدة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتحرير الاقتصاد من سيطرة قطاع واحد، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية وفتح المجال أمام المبادرات الخاصة والشراكات مع الشركات العالمية، بهدف تعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل[1].

إن دراسة الاقتصاد الليبي والتعرف على مكوناته وخصائصه وتحدياته المختلفة، خاصة في قطاع النفط والغاز الذي يعتبر عمود الاقتصاد الليبي والثروة الهائلة التي تمتلكها الدولة في هذا القطاع منذ ان تم اكتشافه بعد الاستقلال، تكتسب أهمية قصوى لفهم واقع الحال وآفاق المستقبل لهذا الاقتصاد الواعد، الذي يواجه أخطر التحديات منذ بداية انعدام الاستقرار السياسي وتفاقمه على جميع الأصعدة داخل الدولة. والذي بدوره أيضا أعطى الفرصة الكبيرة للدول الأخرى المهيمنة، محاولة تزكية الغياب المؤسساتي الموحد لدولة ليبيا وخلق ما يمكن أن يساعد هذه الدول من طرق واستراتيجيات لاستغلال هذه الرقعة الجغرافية المتميزة بثروتها الهائلة.

[1] عبد الناصر عز الدين بوخشيم، " تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و علاقته بالنمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2002 /2003 ص52

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في ليبيا

لمحة عامة عن الاقتصاد الليبي:

تعد ليبيا واحدة من بلدان شمال افريقيا الثرية ، على غرار تميزها بالموقع الاستراتيجي المهم، فبالرغم من الرقعة الجغرافية الذي أكسبتها الأهمية العالية على الصعيد الدولي ، هناك ميزة أخرى أعطت هذه الدولة مكانتها المرموقة و الخاصة حيث أنها كانت بلدا صحراويا يعد معبرا لتجارة القوافل بين شمال افريقيا و الصحراء الكبرى ، بحيث يعتبر هذا فرصة لتوسيع النشاط الزراعي ، اعتمد اقتصاد ليبيا في السابق بشكل أساسي على الزراعة البسيطة والتجارة غير المزدهرة في المدن الساحلية، وكان هناك بعض الصناعات المتوسطة مثل معمل الحديد والصلب في مصراته ومصانع الاسمنت وتجميع السيارات.

عام 1959، أعلن المستكشفون الأمريكيون اكتشاف مواقع للنفط في شرق ليبيا بكميات تجارية هائلة. خلال العقد الذي تلا ذلك الإعلان، زاد الإنتاج بشكل كبير وزادت عوائد صادرات النفط بشكل سريع. في ثماني سنوات، أصبحت ليبيا واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم حيث احتلت المرتبة الرابعة عالميا في تصدير النفط الخام، حيث ان الصادرات كانت تتزايد عن ثلاثة ملايين برميلا يوميا، مما دفع بالاقتصاد الليبي من الركود إلى النمو السريع. هذا التحول ساهم في تحول ليبيا من دولة تستقبل المعونات إلى دولة تمنح المعونات. في عام 1969، بعد إسقاط نظام الملك إدريس السنوسي، كانت صادرات النفط الليبية تتجاوز ثلاثة ملايين برميل في اليوم، لكن العوائد التي كانت تحصل عليها ليبيا لكل برميل كانت من أدنى العوائد في العالم. [1]

يُعدُّ تأثير النفط على الاقتصاد الليبي من الجوانب الحاسمة التي أحدثت تحولاً هيكلياً عميقاً في النسيج الاقتصادي للبلاد، مما يُشبه بثورة شاملة. فالرواتب المغرية التي تُقدم للعاملين في قطاع استخراج النفط قد أدت إلى جذب العديد من السكان، مُحدثةً تأثيراً سلبياً على قطاعات الزراعة والرعي، ومُحوِّلةً إياها إلى أنشطة اقتصادية هامشية وغير مُجدية. لقد استقطبت صناعة النفط أعداداً كبيرة من السكان، حيث تراجعت نسبة العاملين في القطاع الزراعي من

[1] م. فوزية خدا كرم عزيز. معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي، المجلة السياسية والدولية، 2024، ص 4

حوالي (70%) في البداية إلى (3%) في عام 1960، ثم إلى (36.9%) و(32.5%) في الأعوام التالية. بالمقابل، شهدت نسبة العاملين في الصناعات النفطية ارتفاعاً ملحوظاً، مُقارنةً بنسبة العاملين في القطاع الزراعي. وقد أصبح النفط يُشكل نحو (90%) من إجمالي الصادرات الليبية، بينما يُسهم الفائض من الإنتاج الزراعي والرعوي، كالزيتون والجلود، في تغطية النسبة المتبقية. هذا التحول الاقتصادي يبرز الحاجة الماسة إلى تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان تنمية مستدامة ومتوازنة. [1]

يتمتع النفط الليبي بميزة استراتيجية مهمة تتمثل في إعفائه من ضرائب المرور عبر قناة السويس، مما يُسهم في تعزيز تنافسيته في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يُعد موقع ليبيا الجغرافي القريب من الأسواق الأوروبية عاملاً حاسماً في تسهيل وصول النفط الليبي إلى أكبر أسواق البترول بكفاءة عالية، حيث لا تفصله سوى مسافات قصيرة عن المصافي الطبيعية.كما يُعرف بخفته وانخفاض نسبة الزيوت الثقيلة فيه، مع ارتفاع نسبة المقطرات الخفيفة، مما يجعله ملائماً بشكل خاص للصناعة. هذه الخصائص تُسهم في تفضيله عند الاستخدام الصناعي وتُعزز من قيمته في السوق[2].

يُعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل كبير على مورد طبيعي واحد، وهو النفط، الذي يُشكل مصدراً رئيسياً للدخل ومورداً هاماً للنقد الأجنبي. يُسهم النفط بنحو (94%) من إجمالي عائدات ليبيا من النقد الأجنبي، و(60%) من العائدات الحكومية، و(30%) من الناتج المحلي الإجمالي. تُنتج ليبيا حالياً حوالي (1.6) مليون برميل من النفط يومياً، وتخطط لزيادة إنتاجها إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً، استناداً إلى احتياطي مؤكد يُقدر بحوالي (46.2) مليار برميل. هذه الأرقام تُظهر الدور الحيوي الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الليبي وتُبرز الحاجة إلى استراتيجيات تنموية تُركز على التنويع الاقتصادي

[1] مصرف ليبيا المركزي، ميزان المدفوعات الليبية 2010 ، الجماهيرية العربية الاشتراكية الليبية، ادارة البحوث الاحصائية، 2010 ، ص 8

[2] احمد غتور، التجارة في ليبيا، ماخوذ من: http://www.ghattour.com/ar/index.php/2012-03-17-16-11-26

هذا المنحنى البياني يرسم لنا الناتج المحلي الإجمالي الليبي من النفط و غير النفط منذ 1960 الى 2020:

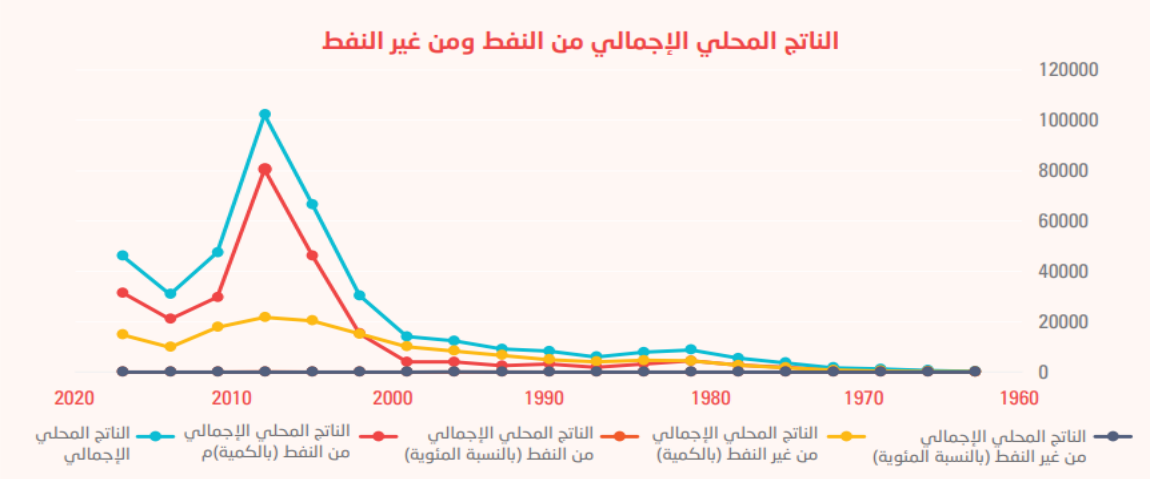

المصدر : CLB_ RESEARCH and STUDIES

النمو الاقتصادي الليبي:

السنة	الناتج المحلي النفطي		الناتج المحلي غير النفطي		الناتج المحلي الإجمالي
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1963	99.6	42.3	135.7	57.7	235.3
1966	356.1	56.1	278.8	43.9	634.9
1969	754.7	61.7	468.3	38.3	1223
1972	920.6	52.5	831.4	47.5	1752
1975	1961.1	53.3	1713.2	46.7	3674.3
1978	2808.7	51.1	2687.4	48.9	5496.1
1981	4403.3	50	4395.5	50	8798.8
1984	3209.8	41.1	4594.9	58.9	7804.7
1987	1875.4	31.2	4136.2	68.8	6011.6
1990	3243.8	39.3	5003.1	60.7	8246.9
1993	2460.1	26.9	6677.6	73.1	9137.7
1996	3960.3	32.1	8367	76.9	12327.3
1999	3995.9	28.3	10079.3	71.7	14075.2
2002	15209.8	50.1	15120.7	49.9	30330.5
2005	46205.7	69.7	20412.9	30.3	66618.6
2008	80490.7	78.7	21752.2	21.3	102242.9
2011	29761.7	62.6	17787.8	37.4	47549.5
2014	20992.3	68	9878.7	32	30871
2017	31384	68	14769	32	46153

المصدر: إدارة البحوث والإحصاء – مصرف ليبيا المركزي

تاريخ الاقتصاد الليبي يشير إلى مسيرة نمو مذهلة ومبهرة على مدار العقود الماضية. في عام 1963، كان الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 235،5 فقط. ومع مرور الوقت، شهد هذا المؤشر الرئيسي للنشاط الاقتصادي ارتفاعات كبيرة ومتسارعة في السنوات التي تلت.

بدأ الاقتصاد الليبي في النمو في هذه السنوات ليشكل انتفاضة كبيرة سنة 1981 ب 8798،8. ثم تراجع الناتج المحلي الخام سنة 1987 ليعيد بعد ذلك الاقتصاد الليبي ارتفاعه ونموه سنة 1990 حتى سنة 2008 ويصل الى 102242،9 في رقم قياسي وضعت له حد بعض المشاكل والعراقيل والتي تمثلت في بداية الازمة الليبية وتظاهر المدنيين الذين طالبوا بالإطاحة بحكم معمر القذافي سنة 2011 ليفسح هذا المجال للقوى الخارجية والدول الكبرى هذه المنطقة الاستراتيجية الثرية والغنية بالنفط والغاز الطبيعي. [1]

المطلب الثاني : عمود الاقتصاد الليبي دور النفط و الغاز

يُعتبر قطاع النفط والغاز في الاقتصاد الليبي القطاع الأهم، إذ يشكل المصدر الرئيسي للدخل للدولة، ويمثل أعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن إيرادات ليبيا من النفط وصادراتها تشكل المصدر الرئيسي للثراء في البلاد.

تم اكتشاف النفط لأول مرة في ليبيا عام 1959، وبدأ الإنتاج عام 1961. وكان أهم ما ميز هذا القطاع في ليبيا هو جودة الخام المنتج وكثافته ونقائه، بالإضافة إلى قربه من أسواق العالم، مما يقلل من تكاليف النقل والتسويق.

كانت أكبر انتكاسة لقطاع النفط والغاز الليبي هي ثورة 17 فبراير 2011 وما حملته معها من نتائج سلبية دامت لعقد من الزمن، حيث انخفضت أسعار النفط بشكل حاد ومفاجئ. وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ ست سنوات. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الذي بدأ في

[1] الحاسي، عبد الله .*دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق* .بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020، ص.ص 13-20

عام 2016، إلا أن الأسعار لا تزال منخفضة للغاية وتحت مستوى التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة. [1]

بدأ الإنتاج في التعافي بعد سنوات من الإغلاقات المتكررة، وبسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ونقص الاستثمار، تم تخفيض إنتاج البلاد إلى مستوى قبل الانقسام السياسي والاضطرابات، التي بلغت 1.6 مليون برميل يومياً.

ليبيا، بمواردها الهيدروكربونية الوفيرة، تقف على أرضية غنية بالإمكانيات الاقتصادية التي لم تُستغل بعد بشكل كامل. تعتبر ليبيا عضوا في منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط وبذلك، تتصدر الدولة قائمة الدول الأفريقية بأكبر احتياطي نفطي مُقدر بـ (48.4) مليار برميل، مما يضعها في المرتبة العاشرة عالميًا. وشهد إنتاج النفط في ليبيا نموًا تدريجيًا حتى بلغ 1.097 مليون برميل يوميًا في عام 2019، قبل أن يهبط في عام 2020 إلى0.367 مليون برميل يوميًا، بسبب ظروف جائحة كورونا وعودة الاضطرابات السياسية للبلاد مرة أخرى على الرغم من هذه الثروة النفطية، فإن متوسط الإنتاج اليومي لعام 2022 لم يتجاوز 1 مليون برميل، مما جعل ليبيا في المرتبة الرابعة أفريقيًا والسابعة عشرة عالميًا في إنتاج النفط الخام.

المصدر: Attaqa.net

[1] محمود علي الغدامسي، النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية و انتاجية النفط و الغاز العربي، بيروت: دار الجليل، 1998 ، ص 63

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك ليبيا خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في القارة، بحجم يصل إلى (1,500) مليار متر مكعب، وتحتل المرتبة الثانية والعشرين عالميًا. ومع إنتاج سنوي يبلغ (13.3) مليار متر مكعب في عام 2021، تأتي ليبيا في المرتبة الخامسة أفريقيًا والتاسعة والثلاثين عالميًا في إنتاج الغاز الطبيعي. [1]

وقد ساهم إنتاج النفط بشكل كبير في إيرادات الميزانية الليبية، حيث بلغت عائدات النفط والغاز (105.5) مليار دينار ليبي (ما يعادل حوالي 22 مليار دولار أمريكي) في عام 2022، مشكلةً (97.1%) من إيرادات الميزانية[2].

تُظهر الزيادة في الطلب الأوروبي على الغاز، خاصة بعد الحظر المفروض على الواردات من روسيا، الفرص الضائعة في استغلال إمكانات الغاز الليبي. فمن إجمالي (13.3) مليار متر مكعب المُنتجة في عام 2021، تم تصدير (3) مليارات متر مكعب فقط إلى إيطاليا، بينما يمتلك خط أنابيب "**غرين ستريم**" القدرة على نقل حوالي (10) مليارات متر مكعب سنويًا. يُستخدم الغاز المتبقي بشكل رئيسي في توليد الطاقة والصناعة داخل البلاد.

وقد تأثر قطاع التكرير الليبي بشدة بالأزمات المستمرة، حيث أنتجت المصافي الليبية الخمس، والتي تُعاني من الإغلاق في معظمها، حوالي (89,000) برميل يوميًا في عام 2021، وهو ما يُمثل ثلث الاستهلاك المحلي فقط، بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية النظرية (380,000) برميل يوميًا. وبشكل مفارق، تعتمد ليبيا على الواردات، وخاصة من إيطاليا، لتلبية احتياجاتها من البنزين، وهو قطاع يتلقى دعمًا حكوميًا كبيرًا. هذه الديناميكيات برزت الحاجة الملحة لتحسين البنية التحتية وتطوير استراتيجيات لتعظيم استغلال الموارد الهيدروكربونية الليبية.

[1] **يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، " التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، قسم الجغرافيا،2007 ، ص 40**

[2] **الحاسي، عبد الله، المرجع السابق ، 23**

هذه الخريطة تبين لنا أحواض النفط والغاز الصخري في ليبيا:

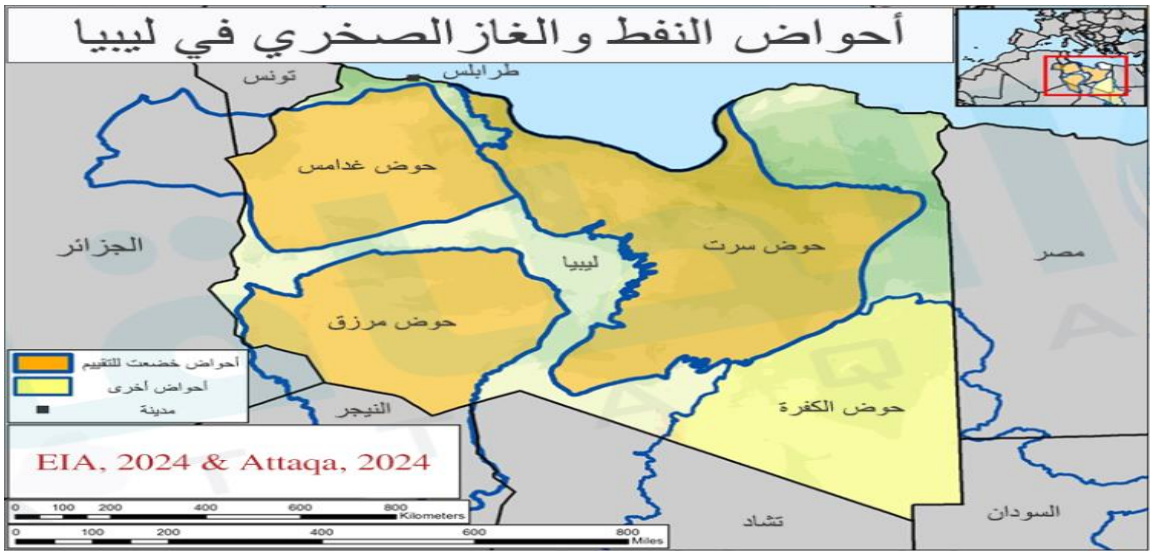

المصدر: Attaqa.net

المبحث الثالث: النظام السياسي الليبي في فترة حكم معمر القذافي

المطلب الأول: صعود معمر القذافي إلى السلطة وبناء النظام السياسي

في 1 سبتمبر 1969، قام مجموعة من الضباط الشباب في الجيش الليبي بقيادة الملازم معمر القذافي بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس السنوسي. هذا الانقلاب، الذي عُرف لاحقًا باسم "ثورة الفاتح"، جاء نتيجة لتراكم عدة عوامل داخلية وخارجية. داخليًا، كانت ليبيا تعاني من تزايد الاستياء الشعبي بسبب الفساد المستشري، والفقر، والبطالة، والافتقار إلى التنمية الاقتصادية، على الرغم من الثروة النفطية الكبيرة التي اكتشفت في البلاد. خارجيًا، تأثرت ليبيا بموجة القومية العربية والثورات التي اجتاحت المنطقة في الخمسينيات والستينيات، والتي نادت بالتحرر من الاستعمار والوحدة العربية. بعد نجاح الانقلاب، أُعلن عن إلغاء النظام الملكي وإقامة الجمهورية العربية الليبية. أصبح معمر القذافي قائدًا للثورة، وتولى قيادة البلاد من خلال مجلس قيادة الثورة، الذي كان يضم 12 ضابطًا من الضباط الوحدويين الأحرار. بدأ القذافي بتطبيق رؤيته الخاصة لبناء نظام سياسي جديد في ليبيا، يعتمد على أفكاره القومية والاشتراكية.

في السنوات الأولى من حكمه، اتخذ القذافي سلسلة من الإجراءات الراديكالية التي هدفت إلى تغيير هيكل السلطة في ليبيا وإعادة توزيع الثروة. تأميم القذافي للنفط والبنوك والشركات الأجنبية كان خطوة هامة نحو تحقيق السيطرة الاقتصادية للدولة، وضمان أن تكون الثروات النفطية في أيدي الليبيين. بالإضافة إلى ذلك، قام بإعادة توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين، وتحسين الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة[1].

أيديولوجياً، كان معمر القذافي مستوحى من الفكر القومي العربي والاشتراكية، وكان معجبًا بالزعيم المصري جمال عبد الناصر. في عام 1975، نشر القذافي "الكتاب الأخضر"، الذي تضمن رؤيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبح الأساس لنظام حكمه المعروف بـ"الجماهيرية". يهدف هذا النظام إلى القضاء على ما اعتبره القذافي عيوب الديمقراطية التمثيلية

[1] د. محمد الباز، مجنون ليبيا القذافي (الفشل السياسي)، كنوز النشر والتوزيع، 2012، ص 40

التقليدية، مثل الفساد والتمييز، واستبدالها بنظام ديمقراطي مباشر يشارك فيه جميع المواطنين بشكل فعّال.

من الناحية العملية، تم إنشاء نظام حكم يعتمد على اللجان الشعبية والمؤتمرات الأساسية. كانت اللجان الشعبية هي الوحدات الأساسية للحكم المحلي، حيث يجتمع المواطنون لمناقشة القضايا واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم اليومية. يتم اختيار ممثلين عن هذه اللجان للمشاركة في المؤتمرات الأساسية التي كانت تُعقد على مستوى أوسع لمناقشة القضايا الوطنية واتخاذ القرارات المهمة. في النظرية، كان هذا النظام يهدف إلى إشراك الشعب بشكل مباشر في عملية صنع القرار، لكن في الواقع، كانت السلطة مركزة بشكل كبير في يد القذافي والمقربين منه.إلى جانب اللجان الشعبية والمؤتمرات الأساسية، أسس القذافي اللجان الثورية، التي كانت مسؤولة عن مراقبة وتوجيه اللجان الشعبية. لعبت اللجان الثورية دورًا هامًا في ضمان ولاء المواطنين للنظام ومنع أي شكل من أشكال المعارضة. كانت تتمتع بصلاحيات واسعة للتدخل في الشؤون المحلية وتوجيه السياسات بما يتماشى مع رؤية القذافي. عملت هذه اللجان كأداة رقابية وسياسية لضمان تنفيذ سياسات النظام وفرض الولاء.كانت اللجان الثورية تُعتبر النخبة الموالية للقذافي، حيث كان أعضاؤها مختارين بعناية ويعملون على تنفيذ توجيهاته. كانت هذه اللجان تتمتع بسلطة كبيرة وكانت تتدخل في كل جوانب الحياة العامة والخاصة، مما جعلها وسيلة فعالة للسيطرة السياسية والاجتماعية. كما أن هذه اللجان كانت مسؤولة عن نشر أيديولوجية القذافي وتطبيقها في مختلف المجالات.على الرغم من أن نظام الجماهيرية كان يهدف إلى تحقيق المشاركة الشعبية والديمقراطية المباشرة، إلا أن الواقع كان مختلفًا تمامًا. تميز النظام السياسي في ليبيا تحت حكم القذافي بطابع استبدادي، حيث كان القذافي يتمتع بسلطات واسعة وغير محدودة. كانت القرارات الهامة تتخذ بشكل مركزي، وكان القذافي يحتفظ بالسيطرة الكاملة على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد. استخدم القذافي شبكة معقدة من الأجهزة الأمنية والمخابرات لضمان السيطرة الكاملة وقمع أي معارضة. [1]

[1] د. محمد الباز. المرجع السابق ، ص 42

أنشأ القذافي أجهزة أمنية قوية لضمان السيطرة الكاملة على البلاد. كانت هذه الأجهزة تشمل جهاز الأمن الداخلي وجهاز الأمن الخارجي، وكان دورها الرئيسي هو قمع المعارضة السياسية ومراقبة النشاطات المختلفة. كما أنشأ القذافي الكتائب الأمنية الخاصة التي كانت تتبع مباشرة له ولأبنائه، وكانت هذه الكتائب تلعب دورًا هامًا في حماية النظام وضمان ولاء القوات المسلحة. كانت هذه الكتائب مزودة بأحدث الأسلحة والتجهيزات، وكانت تعمل بشكل مستقل عن الجيش النظامي لضمان ولائها الكامل للقذافي.

من الناحية الاقتصادية، سيطر القذافي على الاقتصاد الليبي عبر تأميم النفط والسيطرة على الموارد الاقتصادية. كان النفط هو المصدر الرئيسي للدخل في ليبيا، وقد ساهم في تحقيق نمو اقتصادي كبير خلال السنوات الأولى من حكم القذافي. إلا أن السياسات الاقتصادية التي تبناها القذافي كانت تفتقر إلى التخطيط السليم والإدارة الفعالة، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد الليبي على المدى الطويل. أدت سياسات التأميم والتوزيع غير العادل للثروة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وإلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي قام بها القذافي في مجالات التعليم والصحة، إلا أن النظام الصحي والتعليمي في ليبيا كان يعاني من الفساد وسوء الإدارة. كانت الخدمات الصحية والتعليمية غير متاحة بشكل متساوٍ لجميع المواطنين، وكان الفساد مستشريًا في جميع جوانب الحياة العامة. لم تكن هناك بنية تحتية كافية لدعم التطور الاقتصادي والاجتماعي، وكانت الموارد تُهدر بشكل كبير بسبب الفساد وسوء الإدارة[1].

كما شهدت فترة حكم القذافي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث لم يكن هناك مجال لحرية التعبير أو التجمع أو الصحافة. تعرض المعارضون السياسيون للاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والاختفاء القسري. كانت الأجهزة الأمنية تلعب دورًا كبيرًا في قمع أي شكل من أشكال المعارضة، وكان القذافي يستخدم القوة والعنف للحفاظ على سلطته. كانت هناك تقارير عديدة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة في السجون، والاختفاء القسري للمعارضين، والقمع العنيف للمظاهرات. ومن الناحية الاجتماعية، حاول القذافي الترويج لأفكار الثورة الثقافية والاجتماعية التي تهدف إلى خلق مجتمع جديد يتماشى مع

[1] د. محمد الباز. المرجع السابق ، ص 77

رؤيته. كانت هذه الأفكار تستند إلى مفهوم العدالة الاجتماعية والمساواة، لكن تطبيقها كان يعاني من العديد من المشاكل. حاول القذافي تغيير الهياكل الاجتماعية التقليدية من خلال تقويض نفوذ القبائل والعائلات الكبرى، وتوجيه سياسات تهدف إلى تغيير القيم الاجتماعية والثقافية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية لليبيا في فترة معمر القذافي:

عُرف معمر القذافي بسياساته الخارجية المثيرة للجدل والمتميزة بطابعها الثوري والراديكالي. سعى القذافي إلى تعزيز دور ليبيا على الساحة الدولية من خلال دعم حركات التحرر في العالم الثالث، والسعي لتحقيق الوحدة العربية والأفريقية، وتبني مواقف معارضة للهيمنة الغربية. خلال فترة حكمه، تأرجحت السياسة الخارجية الليبية بين تعزيز التعاون الإقليمي والمواجهة مع القوى الكبرى، مما أدى إلى عزلة ليبيا الدولية في بعض الفترات. نستعرض في هذا المطلب تفاصيل السياسة الخارجية الليبية في عهد القذافي وتأثيراتها على العلاقات الدولية.

1-دعم حركات التحرر والوحدة العربية

أ- دعم حركات التحرر

منذ توليه السلطة، تبنى معمر القذافي سياسات داعمة لحركات التحرر الوطني في العديد من البلدان. كان يؤمن بضرورة مكافحة الاستعمار والهيمنة الإمبريالية، وقدم الدعم المالي والعسكري والسياسي لحركات التحرر في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. كان يعتبر نفسه زعيمًا ثوريًا عالميًا يسعى لتحرير الشعوب المضطهدة، مما جعله يقيم علاقات مع شخصيات ومنظمات مثل نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، وإيرنيستو تشي غيفارا في أمريكا اللاتينية.كان الدعم الليبي يشمل توفير الأسلحة والتدريب والمساعدات المالية، وكذلك تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية. على سبيل المثال، دعمت ليبيا حركات التحرر في جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري، وقدمت مساعدات لحركة التحرير الوطني في نيكاراغوا، وكذلك دعمت حركات تحرير في زيمبابوي، وأنغولا، وموزمبيق. هذا الدعم كان يهدف إلى

تعزيز نفوذ ليبيا على الساحة الدولية وإظهارها كداعم رئيسي لحركات التحرر ومكافحة الاستعمار.

ب- السعي لتحقيق الوحدة العربية

كانت الوحدة العربية هدفًا رئيسيًا في سياسة القذافي الخارجية. سعى إلى تحقيق هذا الهدف من خلال دعم الوحدة بين الدول العربية وتقديم مبادرات لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي بينها. في بداية حكمه، كان متأثرًا بشدة بأفكار جمال عبد الناصر حول الوحدة العربية، وحاول إقامة اتحادات مع عدة دول عربية، منها وتونس مصر وسوريا والسودان.

في عام 1972، أعلن القذافي عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية مع مصر وسوريا، لكنه لم ينجح بسبب الخلافات السياسية والأيديولوجية بين الدول الثلاث. حاول القذافي مرة أخرى في الثمانينيات إقامة اتحاد مع المغرب وتونس، ولكن هذه المحاولة أيضًا باءت بالفشل. رغم هذه الإخفاقات، استمر القذافي في دعم فكرة الوحدة العربية وواصل تقديم الدعم للحركات القومية العربية. كان يعتقد أن الوحدة العربية يمكن أن تعزز من قوة وتأثير الدول العربية على الساحة الدولية، وتساعد في التصدي للتحديات الخارجية والداخلية[1].

2-الدور الأفريقي والعلاقات مع الغرب

أ- الدور الأفريقي:

في التسعينيات، تحول اهتمام القذافي بشكل كبير نحو أفريقيا. بدأ يروج لفكرة الوحدة الأفريقية وتبنى سياسات تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية. كان يؤمن بأن أفريقيا يمكن أن تصبح قوة عالمية من خلال الوحدة والتكامل. دعم القذافي إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام 2002، الذي جاء ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية، وساهم ماليًا وسياسيًا في دعم مشروعات البنية التحتية والتنمية في العديد من الدول الأفريقية.كما دعا إلى إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية، وكان يسعى لتطبيق نموذج الاتحاد الأوروبي في القارة الأفريقية. قدم القذافي

[1] فضل عفاش، الماضي يبدأ غدا :قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي، النمسا :الدار الافريقية للطباعة و النشر و الانتاج الفني،1991 ص201

مساعدات مالية كبيرة للعديد من الدول الأفريقية وأقام علاقات وثيقة مع قادتها. كانت هذه الجهود تهدف إلى تعزيز نفوذ ليبيا في القارة والترويج لأفكار القذافي حول الوحدة الأفريقية. كانت ليبيا تحت حكم القذافي واحدة من أكبر الممولين للاتحاد الأفريقي، مما أعطى القذافي تأثيرًا كبيرًا في قرارات المنظمة.

ب- العلاقات مع الغرب

- **التوترات مع الغرب في السبعينيات والثمانينيات**

منذ بداية حكمه، تبنى معمر القذافي موقفًا معاديًا للغرب، خاصة للولايات المتحدة وبريطانيا. هذا الموقف نبع من أيديولوجيته القومية العربية ومعارضته للإمبريالية والاستعمار. دعم القذافي حركات التحرر الوطني ومناهضة الهيمنة الغربية، مما أدى إلى توتر العلاقات مع العديد من الدول الغربية.في السبعينيات والثمانينيات، اتهمت الولايات المتحدة ليبيا بدعم الإرهاب الدولي. كان القذافي يساند العديد من الحركات الثورية والجماعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الجيش الجمهوري الأيرلندي، وحركات التحرر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. هذا الدعم للإرهاب المزعوم أدى إلى تدهور العلاقات بشكل كبير، خاصة مع الولايات المتحدة.

في عام 1981، أسقطت الطائرات الأمريكية طائرتين ليبيتين فوق خليج سرت بعد اشتباك جوي. هذا الحادث زاد من التوتر بين البلدين. وفي عام 1986، قصفت الولايات المتحدة ليبيا ردًا على هجوم إرهابي على ملهى ليلي في برلين الغربية، اتهمت فيه ليبيا. أسفرت الضربات الجوية الأمريكية عن مقتل العشرات من الليبيين، بما في ذلك ابنة القذافي بالتبني، مما زاد من حدة العداء بين البلدين.

- **حادثة لوكربي والعقوبات الدولية**

أحد أهم الأحداث التي أثرت بشكل كبير على العلاقات الليبية الغربية كانت حادثة تفجير طائرة بان آم الرحلة 103 فوق لوكربي، اسكتلندا، في ديسمبر 1988. أدى هذا الحادث إلى مقتل 270 شخصًا، واتُهمت ليبيا بالضلوع في التفجير. في أعقاب هذه الحادثة، فرضت الأمم

المتحدة عقوبات اقتصادية على ليبيا في عام 1992، شملت حظر السفر الجوي الدولي وتجميد الأصول الليبية في الخارج.

أدت العقوبات الدولية إلى عزلة ليبيا على الساحة الدولية وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد. كانت هذه العقوبات تهدف إلى الضغط على ليبيا لتسليم المشتبه بهم في حادثة لوكربي والتعاون مع التحقيقات الدولية. استمرت العقوبات لعقد كامل، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الليبي ونمط الحياة اليومية للمواطنين الليبيين.

المطلب الثالث: تأثير النظام السياسي على المجتمع الليبي:

- **التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنظام السياسي في ليبيا**

شهدت ليبيا خلال حكم معمر القذافي سيطرة كاملة للدولة على الاقتصاد، خاصة من خلال تأميم النفط والصناعات الرئيسية. كان النفط المصدر الرئيسي للدخل في ليبيا، وساهم في تحقيق نمو اقتصادي كبير خلال السنوات الأولى من حكم القذافي. إلا أن السياسات الاقتصادية التي تبناها القذافي كانت تفتقر إلى التخطيط السليم والإدارة الفعالة. أدى ذلك إلى تدهور الاقتصاد الليبي على المدى الطويل، مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. كانت العائدات النفطية تُستخدم لتمويل مشروعات كبيرة وغير فعالة، مما أدى إلى هدر الموارد وعدم تحقيق التنمية المستدامة. اعتمدت ليبيا على قطاع النفط بشكل شبه كامل، مما جعل الاقتصاد الليبي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. على الرغم من الثروة النفطية الكبيرة، إلا أن سوء الإدارة والفساد كانا من الأسباب الرئيسية وراء تدهور الاقتصاد. تمركزت الثروة النفطية في أيدي القلة الحاكمة والمقربين من النظام، بينما كانت غالبية الشعب تعاني من الفقر والبطالة. أدت سياسات التأميم والتوزيع غير العادل للثروة إلى تفاوت كبير في مستويات المعيشة بين المواطنين، مما زاد من التوترات الاجتماعية والاستياء الشعبي[1].

في مجال التعليم والصحة، استثمر القذافي بشكل كبير، حيث بنى مدارس ومستشفيات جديدة وقدم التعليم المجاني والرعاية الصحية للمواطنين. إلا أن النظام الصحي والتعليمي كان

[1] **د. محمد الباز، مرجع سابق ، ص 90**

يعاني من الفساد وسوء الإدارة، مما أدى إلى تدني جودة هذه الخدمات. كانت الخدمات الصحية والتعليمية غير متاحة بشكل متساوٍ لجميع المواطنين، مما جعلها غير فعالة في تلبية احتياجاتهم. كانت هذه الخدمات تعاني من نقص في التمويل وسوء توزيع الموارد، مما أدى إلى تفاوت كبير في مستوى الرعاية الصحية والتعليم بين مختلف المناطق في البلاد.

على الرغم من العائدات النفطية الكبيرة، إلا أن مشروعات التنمية في ليبيا كانت تعاني من سوء التخطيط والإدارة. كان القذافي يعلن عن مشروعات ضخمة لتحقيق التنمية، لكنها كانت غالبًا غير مدروسة ولا تلبي احتياجات المواطنين. أدى هذا إلى هدر الموارد وعدم تحقيق تقدم حقيقي في مجالات التنمية المختلفة. كانت البنية التحتية في ليبيا تعاني من الإهمال وسوء الإدارة، مما أثر سلبًا على حياة المواطنين اليومية وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية. كانت الطرق والجسور والمرافق العامة في حالة سيئة، مما زاد من معاناة المواطنين وعزز التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

- **القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان**

خلال حكم القذافي، شهدت ليبيا قمعًا شديدًا لأي شكل من أشكال المعارضة السياسية. استخدم القذافي الأجهزة الأمنية واللجان الثورية لقمع المعارضين السياسيين ومنع أي نشاط سياسي مستقل. تعرض المعارضون السياسيون للاعتقالات التعسفية، التعذيب، والاختفاء القسري. كانت الأجهزة الأمنية تتمتع بصلاحيات واسعة وشبه مطلقة في التعامل مع المعارضين، وكانت تُستخدم جميع الوسائل لقمع أي شكل من أشكال التمرد أو المعارضة. أدى هذا القمع إلى خلق جو من الخوف والرهبة بين المواطنين، مما قلل من المشاركة السياسية وعزز سيطرة القذافي على السلطة. كانت انتهاكات حقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية القذافي للحفاظ على السلطة. لم يكن هناك مجال لحرية التعبير أو التجمع أو الصحافة في ليبيا تحت حكم القذافي. كانت وسائل الإعلام مملوكة للدولة أو خاضعة لسيطرتها، وكانت تُستخدم كأداة دعائية لنشر أيديولوجية النظام وقمع أي صوت معارض[1]. كما كانت المنظمات الحقوقية ممنوعة من العمل بحرية، مما زاد من صعوبة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان

[1] رمزي المنياوي، رجل من جهنم، القاهرة :دار الكتاب العربي، 2012 ، ص17

ومحاسبة المسؤولين عنها.كما كانت هناك تقارير عديدة عن التعذيب وسوء المعاملة في السجون، والاختفاء القسري للمعارضين، والقمع العنيف للمظاهرات. كانت هذه الانتهاكات جزءًا من استراتيجية القذافي لمنع أي تحدي لنظامه وضمان ولاء المواطنين من خلال الخوف. أدى هذا القمع المستمر إلى زيادة الاستياء الشعبي وزيادة التوترات الاجتماعية، مما ساهم في اندلاع الثورة الليبية في 2011. كان تركيز السلطة في يد القذافي واستخدام الأجهزة الأمنية واللجان الثورية لضمان السيطرة الكاملة يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. كان القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان يزيدان من التوترات الداخلية ويغذيان الاستياء الشعبي. كما أن العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما ساهم في زيادة الاستياء والغضب الشعبي. كانت هذه التوترات الداخلية والاستياء الشعبي يغذيان الثورة الليبية التي اندلعت في فبراير 2011 كجزء من موجة الثورات العربية.

- **تداعيات السياسات الإقليمية والعزلة الدولية**

على الصعيد الإقليمي، سعى القذافي لتعزيز نفوذ ليبيا من خلال دعم حركات التحرر والتدخل في شؤون الدول المجاورة. كانت هذه السياسات تهدف إلى تحقيق نفوذ ليبيا في المنطقة والسيطرة على الأوضاع السياسية في الدول المجاورة. دعم القذافي بعض الفصائل السياسية والعسكرية في تشاد والسودان والنيجر، مما أدى إلى توترات وصراعات في بعض الأحيان. في تشاد، دعم القذافي حركة التمرد ضد الرئيس حسين حبري في الثمانينيات، مما أدى إلى تدخل عسكري ليبي في تشاد. كما قدم دعمًا للفصائل المعارضة في السودان خلال الحرب الأهلية السودانية. بالرغم من معارضته للإسلام السياسي داخل ليبيا، قدم القذافي دعمًا للحركات الإسلامية في الخارج كجزء من سياسته الخارجية. دعم القذافي حركات إسلامية مثل حركة حماس في فلسطين، وقدم مساعدات لمنظمات إسلامية في عدة دول. كان يعتقد أن دعم هذه الحركات يمكن أن يعزز من نفوذ ليبيا في العالم الإسلامي ويحقق أهدافه السياسية.

كان القذافي يرى في دعم الحركات الإسلامية وسيلة لتعزيز مكانة ليبيا كدولة رائدة في العالم الإسلامي ومواجهة النفوذ الغربي والإسرائيلي في المنطقة[1].

أثرت سياسات القذافي الإقليمية ودعمه للحركات والمقاومات، حيث اعتبره الغرب داعما للإرهاب على العلاقات الدولية لليبيا، مما أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية وعزلة دولية. في عام 1986، قصفت الولايات المتحدة ليبيا ردًا على هجوم إرهابي على ملهى ليلي في برلين الغربية، اتهمت الولايات المتحدة ليبيا بالضلوع فيه. كما أدت حادثة تفجير طائرة بان آم الرحلة 103 فوق لوكربي في 1988، التي اتهمت فيها ليبيا، إلى فرض عقوبات دولية على ليبيا. فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على ليبيا في عام 1992، شملت حظر السفر الجوي الدولي وتجميد الأصول الليبية في الخارج.أدت هذه العقوبات إلى عزلة ليبيا على الساحة الدولية وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد. كانت هذه العقوبات تهدف إلى الضغط على النظام الليبي لتغيير سياساته والتعاون مع المجتمع الدولي. أدت العقوبات إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة المعاناة الاجتماعية، مما ساهم في زيادة الاستياء الشعبي والاستياء من النظام الحاكم[2].

في أواخر التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، قرر القذافي تغيير سياسته الخارجية بشكل جذري لتحسين علاقات بلاده مع الغرب ورفع العقوبات الدولية. أعلن ليبيا عن تخليها عن برنامجها للأسلحة النووية والكيميائية في ديسمبر 2003، واعترف القذافي بمسؤولية ليبيا عن حادثة لوكربي ودفع تعويضات لأسر الضحايا، مما أدى إلى رفع العقوبات الدولية عن ليبيا تدريجيًا. شهدت هذه الفترة تحسنًا كبيرًا في العلاقات الليبية مع الدول الغربية. زار القذافي العديد من العواصم الأوروبية وأقام علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع دول مثل إيطاليا وفرنسا وبريطانيا. كما وقعت ليبيا اتفاقيات تجارية واستثمارية مع العديد من الشركات الغربية، مما ساهم في تحسين الاقتصاد الليبي. كانت السياسات الإقليمية لليبيا تحت حكم القذافي لها تأثير كبير على الوضع الداخلي. أدى الدعم العسكري والمالي للحركات المسلحة والتدخل في شؤون الدول المجاورة إلى استنزاف الموارد الاقتصادية وزيادة التوترات الداخلية. كما أن العزلة الدولية

[1] د. محمد الباز، مرجع سابق ، ص 101
[2] رمزي المنياوي، مرجع سابق ص 19

والعقوبات التي فرضت على ليبيا بسبب سياساتها الخارجية أثرت سلبًا على الاقتصاد الليبي وحياة المواطنين. بالرغم من ذلك، كانت السياسات الإقليمية تدعم القذافي في تعزيز سلطته الداخلية. كان يقدم نفسه كزعيم ثوري ومناهض للإمبريالية، مما ساعد في تعزيز مكانته بين أنصاره. كما أن استخدام العائدات النفطية في تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية ساعد في تحسين حياة المواطنين إلى حد ما، رغم الفساد وسوء الإدارة.

خلاصة الفصل:

ان الأهمية الجيوسياسية لليبيا ونظرًا لموقعها الاستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط وكونها نقطة تلاقي بين إفريقيا وأوروبا اكسبها قيمة كبيرة على الساحة الدولية، كما أن ليبيا تمتلك حدودًا واسعة مع دول عدة، مما يعزز من أهميتها الاستراتيجية. وما يميزها هو اقتصادها الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، مما جعلها تحت أنظار الدول الكبرى التي تسعى الى كسب النفوذ والسيطرة على الثروات العالمية وجعلها هدفًا للتدخلات الدولية. كما أن النظام السياسي الليبي في فترة معمر القذافي ذات الشخصية الاستبدادية والمعادية للغرب، أدى الى جلب مساعي القوى الدولية الكبرى.

الفصل الثالث

التدخل الدولي في ليبيا

الفصل الثالث: التدخل الدولي في ليبيا

وقفت ليبيا منذ سنة 2011 في مركز الأحداث الدولية، شهدت ليبيا أحداثًا جسامًا على الساحة الدولية خلال العقد الماضي، حيث اندلعت ثورة شعبية في عام 2011 ضد نظام الزعيم الراحل "معمر القذافي" ، الذي حكم البلاد بقبضة من حديد لأكثر من 40 عامًا. هذه الثورة، التي أصبحت جزءًا مما يُعرف بـ "الربيع العربي"، أدت إلى تدخل دولي غير مسبوق من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبعض الدول الأخرى.

في 17 مارس 2011، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1973، الذي فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا وسمح باستخدام جميع الوسائل الضرورية لحماية المدنيين. والذي شهد ضغطا كبيرا من فرنسا وبريطانيا على دول مجلس الامن لاعتماد هذا القرار مهد الطريق للتدخل العسكري الدولي بقيادة حلف الناتو، والذي خرج على إثرهً الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy معلنا بداية تنفيذ الحظر الجوي بتوجيه ضربات استهدفت وحدات من القوات المسلحة الليبية المتمركزة حول مدينة بنغازي، ليبدأ الحلف بشن ضربات جوية على قوات القذافي في 19 مارس 2011. وبعد الإعلان عن انتهاء النظام السابق في 23 أكتوبر 2011 أجتمع مجلس الأمن بتاريخ 27 أكتوبر 2011، وأصدر اجماع أعضائه القرار رقم 2016 لسنة 2011 منهيا بذلك التفويض الذي منح للدول الأعضاء لاتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين، وقرر أيضا رفع حظر الطيران اعتبارا من يوم 31 أكتوبر 2011،

التدخل الدولي في ليبيا ليس مجرد تدخل في شؤون دولة ذات سيادة، بل هو تدخل في مستقبل الشعب الليبي والمنطقة بأكملها. هذا التدخل، الذي يتجاوز الحدود الجغرافية، يشمل الدعم العسكري والسياسي للأطراف المتنازعة. ومع تزايد التدخل العسكري، تعقدت الأوضاع في ليبيا وتصاعدت التوترات. الأمن، الاستقرار، والسلام الدائم في ليبيا أصبحوا أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. وأصبحت الدولة على وشك الانهيار والانقسام.

وفي هذا الفصل، يتعين علينا فهم التدخل الدولي في ليبيا، ليس فقط كتدخل في شؤون دولة، بل كتدخل في مستقبل الشعب الليبي والمنطقة بأكملها، حيث أصبح تهديدا للأمن القومي في البلاد وتفاقما للأوضاع السياسة وفهم هذا التدخل يعني فهم هذه الأوضاع التي راح ضحيتها المدنيين، والتحديات والفرص التي تواجهها الدولة للخروج من دائرة الأزمة.

المبحث الأول: دوافع التدخل الدولي في ليبيا:

بالنظر إلى حجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها نظام القذافي ضد المدنيين خلال الثورة الليبية في عام 2011، تصاعدت الدعوات الدولية للتدخل من أجل حماية المدنيين. إلا أن الأسباب والدوافع وراء هذا التدخل متعددة الجوانب ولا تقتصر فقط على العامل الإنساني. لقد كانت هناك مجموعة من العوامل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي دفعت الدول والمنظمات الدولية إلى التدخل في الأزمة الليبية.

فمن الناحية السياسية، رأت بعض الدول الغربية في سقوط نظام القذافي فرصة لتعزيز نفوذها في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. كما اعتبرته بعض الدول العربية خطوة نحو إرساء ديمقراطية أكثر استقرارًا في المنطقة.

أما من الناحية الاستراتيجية، فقد سعت حلف الناتو إلى الحفاظ على مصداقيته ودوره العالمي من خلال التدخل في ليبيا، خاصة بعد فشله في منع حدوث المجازر في البلقان والرواندا في التسعينيات. كما أن التدخل منح الولايات المتحدة وحلفاءها الفرصة للتواجد العسكري في منطقة استراتيجية على ضفاف البحر المتوسط.

ومن الناحية الاقتصادية، لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته المصالح النفطية والتجارية للدول الغربية في دفعها نحو التدخل العسكري في ليبيا، حيث تعد ليبيا واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط في أفريقيا.[1]

المطلب الأول: الدوافع الإنسانية للتدخل في ليبيا

لفهم الأسباب الإنسانية للتدخل الدولي في ليبيا، من الضروري النظر إلى السياق التاريخي والسياسي الذي شكّل البلاد قبل وأثناء الثورة في 2011. ليبيا، تحت حكم معمر القذافي منذ عام 1969، شهدت فترة طويلة من الحكم الاستبدادي. القذافي، الذي استولى على السلطة في انقلاب عسكري، قام بإقامة نظام سياسي يعتمد بشكل كبير على شخصيته وقدرته على

[1] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون" .المقدمة : أسباب التدخلات الخارجية في الدول الإسلامية ".القاهرة : دار الفكر، 2001. ص:77

التحكم بمفاصل الدولة والمجتمع. خلال فترة حكمه، أقام القذافي نظامًا قمعيًا يعاقب بشدة كل أشكال المعارضة. استخدم الأمن الداخلي، والمرتزقة، والقوانين الصارمة لكبت الأصوات المعارضة، وأدت هذه السياسات إلى استياء واسع النطاق بين الليبيين. [1]

- **الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان**

في فبراير 2011، وبتأثير من الربيع العربي الذي أطاح برؤساء في تونس ومصر، بدأت مظاهرات متفرقة في ليبيا تطالب بالإصلاح السياسي. سرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى مطالبات بإسقاط النظام، خاصةً في بنغازي، الثانية في تعداد السكان ومعقل المعارضة ضد القذافي، تصاعدت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بشكل ملحوظ. استخدم نظام معمر القذافي القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات الشعبية السلمية التي بدأت في مدينة بنغازي وانتشرت بسرعة إلى مدن أخرى في البلاد. استخدمت قوات القذافي العنف ضد المتظاهرين، مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى. كانت الهجمات على المدنيين عشوائية وشملت استخدام الأسلحة الثقيلة والطائرات لقصف الأحياء السكنية. وكانت هناك تقارير واسعة النطاق عن عمليات القتل خارج نطاق القانون، الاعتقالات التعسفية، التعذيب، والاختفاء القسري. استهدفت هذه العمليات المدنيين الذين كانوا يُنظر إليهم على أنهم معارضون للنظام، بمن فيهم النشطاء السياسيين والصحفيين وأعضاء المجتمع المدني. كانت هذه الانتهاكات تُرتكب بشكل منهجي وبأمر مباشر من القذافي وأعوانه، مما أثار قلق المجتمع الدولي. كانت الهجمات على المدنيين جزءًا من استراتيجية النظام لقمع الانتفاضة بأي ثمن. تسببت هذه الهجمات في حالة من الرعب والخوف بين السكان، حيث لم يكن هناك مكان آمن للاختباء من العنف. كانت المستشفيات تتعرض للقصف، مما جعل من الصعب على المصابين الحصول على الرعاية الطبية اللازمة. كما تعرض العاملون في المجال الطبي للتهديد والاعتقال إذا قدموا المساعدة للجرحى. تسببت هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في موجة من الإدانات الدولية. أدانت الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية مثل (هيومن رايتس

[1] **عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. مرجع سابق ، ص ص: 88-110.**

ووتش) والعفو الدولية، القمع الوحشي الذي مارسه نظام القذافي. دعت هذه المنظمات إلى اتخاذ إجراءات دولية لحماية المدنيين ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا.

- **الأزمات الإنسانية**

أدى الصراع في ليبيا إلى خلق أزمة إنسانية حادة، حيث نزح مئات الآلاف من المدنيين داخليًا وخارجيًا. كان النزوح القسري نتيجة مباشرة للعنف والدمار الذي شهدته المناطق المختلفة من البلاد. اضطر العديد من الليبيين إلى ترك منازلهم واللجوء إلى مناطق أكثر أمانًا داخل ليبيا أو الفرار إلى دول مجاورة مثل تونس ومصر .كان النازحون داخليًا يعيشون في ظروف قاسية، حيث كانت تفتقر المناطق التي لجأوا إليها إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية. كان من الصعب الحصول على المياه النظيفة، الغذاء، والرعاية الصحية، مما زاد من معاناتهم. كما كانت المدارس مغلقة أو مدمرة، مما حرم الأطفال من حقهم في التعليم. كانت هناك تقارير عن تفشي الأمراض بسبب الظروف غير الصحية التي يعيش فيها النازحون .اللاجئون الذين فروا إلى الدول المجاورة واجهوا تحديات كبيرة أيضًا. كانت الدول المضيفة تعاني من ضغوط كبيرة بسبب تدفق اللاجئين، حيث لم تكن مجهزة للتعامل مع الأعداد الكبيرة من الناس الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة. كانت المخيمات المؤقتة تعاني من نقص في الموارد والخدمات الأساسية، مما جعل الحياة صعبة للغاية بالنسبة للاجئين[1].

كان هناك أيضًا نقص في التمويل للمساعدات الإنسانية. على الرغم من جهود المنظمات الدولية لتقديم المساعدات، كانت الاحتياجات تفوق الموارد المتاحة. كانت الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية تطلق نداءات عاجلة للحصول على التمويل لتلبية احتياجات النازحين واللاجئين، ولكن الاستجابة لم تكن كافية لتلبية كل الاحتياجات .أدت الأزمة الإنسانية إلى تدهور الأوضاع الصحية بشكل كبير. وباتت المستشفيات تعاني من نقص في الإمدادات الطبية والعاملين في المجال الصحي، مما جعل من الصعب تقديم الرعاية الطبية اللازمة

[1] **Pargeter, Alison. Libya: The Rise and Fall of Qaddafi. New Haven: Yale University Press, 2012, pp. 213–239.**

للجرحى والمرضى. كما أن تدمير البنية التحتية الصحية أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة، مما زاد من معاناة السكان.

في 17 مارس 2011، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي سمح باتخاذ "جميع الإجراءات الضرورية" لحماية المدنيين في ليبيا. القرار تضمن فرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا لمنع النظام من استخدام القوة الجوية ضد المدنيين، وكذلك أذن باتخاذ إجراءات لحماية المدنيين من الهجمات البرية. تأييد القرار كان شبه عالمي، مع امتناع بعض الدول مثل البرازيل، الصين، ألمانيا، الهند، وروسيا عن التصويت. هذه الدول عبرت عن قلقها بشأن احتمالات استخدام القوة بشكل مفرط وتأثيرات التدخل على السيادة الليبية.

التدخل الدولي في ليبيا، بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبدعم من عدة دول عربية، بدأ في 19 مارس 2011. العمليات العسكرية شملت ضربات جوية ضد القوات الموالية للقذافي ودعمًا للثوار الليبيين. بحلول أكتوبر من نفس العام، تمكن الثوار من السيطرة على معظم البلاد، وأُسقط القذافي وقُتل بعد أسابيع قليلة من سقوط العاصمة طرابلس. التدخل الدولي في ليبيا أثار جدلاً واسعًا حول الشرعية والنتائج. من ناحية، أسهم في منع مجازر محتملة ضد المدنيين وساعد في إنهاء حكم القذافي المستبد، لكن من ناحية أخرى، أدى إلى فراغ سياسي وأمني. ليبيا[1] .التدخل الدولي في ليبيا لم يكن مجرد استجابة للقمع العنيف الذي استخدمه القذافي ضد المدنيين، بل كان أيضًا محاولة لمنع تصاعد أعمال العنف التي كان يمكن أن تتحول إلى مجازر واسعة النطاق. في الأيام التي سبقت التدخل، ازدادت التقارير عن عمليات قتل جماعي واستخدام الأسلحة الثقيلة ضد المناطق المأهولة بالمدنيين، وهو ما كان يشير إلى احتمالية حدوث إبادة جماعية .القذافي نفسه قد أصدر تهديدات علنية ضد المدنيين في بنغازي، واصفًا إياهم بأنهم "جرذان" ومتوعدًا بتطهير المدينة "بيتًا بيتًا". هذه التصريحات المروعة كانت بمثابة إنذار للمجتمع الدولي بأنه إذا لم يتم التدخل، فإن النتائج

[1] "The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience," Study 3, March 1996 . 190

ستكون كارثية[1].علاوة على ذلك، شكلت المواقف الدولية تجاه القذافي ونظامه عاملاً مهمًا في تسريع قرار التدخل. كان القذافي قد أثار استياء دوليًا على مر السنين بسبب سياساته الخارجية ، مما جعل الدول الغربية أكثر استعدادًا للتدخل ضده.

ردًا على هذه الظروف، وفي سياق ما يُعرف بـ "مسؤولية الحماية"، التي تُعتبر مبدأً دوليًا يلزم الدول بالتدخل لحماية المدنيين عندما تفشل الدول السيادية في ذلك، شُنت عمليات عسكرية موسعة. تم تنفيذ هذه العمليات بشكل رئيسي لحماية المدنيين، ولكن أيضًا لتحقيق استقرار الوضع في المنطقة التي كان يمكن أن تتأثر بشكل كبير بحدوث أزمة إنسانية أو أمنية. من خلال فرض منطقة حظر الطيران وتقديم الدعم العسكري للثوار، سعت القوى الدولية إلى الحد من قدرة القذافي على استهداف المدنيين وتقليل الخسائر في الأرواح. على الرغم من أن هذا النهج كان له تأثير فوري في حماية المدنيين، إلا أنه فتح الباب لمجموعة من التحديات والنقاشات الدولية حول شرعية وأثر التدخلات العسكرية في حل النزاعات الداخلية.

المطلب الثاني: الدوافع السياسية والأمنية للتدخل الدولي في ليبيا

أ- القمع السياسي والاضطرابات الداخلية

منذ توليه السلطة في انقلاب عسكري في عام 1969، أسس معمر القذافي نظامًا سياسيًا استبداديًا يقوم على السيطرة الكاملة على كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا. اعتمد القذافي في حكمه على أفكار "الجماهيرية" التي نشرها في "الكتاب الأخضر"، والذي يروج لنظام حكم شعبوي يعتمد على ما يُسمى بـ"الديمقراطية المباشرة" عبر اللجان الشعبية، إلا أن السلطة الحقيقية كانت مركزة بشكل كامل في يد القذافي.

كانت سياسات القذافي تتسم بالقمع الشديد لأي شكل من أشكال المعارضة. تم حظر الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وكانت وسائل الإعلام مملوكة للدولة أو خاضعة لسيطرتها الكاملة.

[1] **David D. Kirkpatrick , "Qaddafi Warns of Assault on Benghazi," The New York Times, March 17, 2011, p11**

تعرض المعارضون السياسيون للاعتقالات التعسفية، التعذيب، والإعدام. كانت الأجهزة الأمنية تلعب دورًا كبيرًا في قمع أي شكل من أشكال المعارضة، وكان القذافي يستخدم القوة والعنف للحفاظ على سلطته.

في سياق الثورات العربية التي بدأت في تونس وانتشرت إلى مصر وغيرها من دول المنطقة، شهدت ليبيا اندلاع انتفاضة شعبية في فبراير 2011. بدأت الاحتجاجات في مدينة بنغازي في الشرق، وسرعان ما انتشرت إلى مدن أخرى في البلاد. كانت هذه الاحتجاجات تطالب بإنهاء حكم القذافي وتأسيس نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان. تطور الوضع بسرعة إلى صراع مسلح بين النظام والثوار، حيث استخدمت قوات القذافي العنف المفرط لقمع المتظاهرين. أدى استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين إلى تصاعد العنف وتحول الاحتجاجات إلى حرب أهلية. لجأ النظام إلى استخدام الجيش والميليشيات الموالية له لقمع التمرد، مما أدى إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى، وخلق حالة من الفوضى والعنف في البلاد. [1]

ب-التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية

كان الصراع في ليبيا يشكل تهديدًا كبيرًا للاستقرار في المنطقة. كانت دول الجوار مثل تونس ومصر والجزائر والسودان قلقة بشأن تأثير الفوضى والعنف في ليبيا على أمنها الداخلي. كانت هناك مخاوف من تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة من ليبيا إلى هذه الدول.

أثر الصراع أيضًا على التجارة والنقل في المنطقة. ليبيا تحتل موقعًا استراتيجيًا في شمال أفريقيا، وكانت الفوضى في البلاد تؤثر على حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود. كما كان الصراع يؤثر على الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، حيث تراجعت الشركات الدولية عن الاستثمار في دول الجوار خوفًا من تأثير الصراع الليبي على استقرار المنطقة. كان الصراع في ليبيا يساهم في تصاعد الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة. استغلت الجماعات الإرهابية

[1] امين سرير عبدالله ، امينة بوبصلة ، تدخل حلف الشمال الأطلسي في الازمة الليبية ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 4 ،العدد 3 ، ص ص 13 ،14

مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجماعة أنصار الشريعة الفوضى في ليبيا لتوسيع نفوذها. تمكنت هذه الجماعات من السيطرة على مناطق واسعة في البلاد، واستخدمت ليبيا كقاعدة لشن هجمات إرهابية في الداخل والخارج.اصبحت الجريمة المنظمة أيضًا تزداد في ليبيا، حيث ازدهرت شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر. كانت الحدود الليبية الطويلة والصحراوية تجعل من الصعب السيطرة على عمليات التهريب، مما زاد من تعقيدات الأمن الداخلي والخارجي. كانت هذه الأنشطة غير القانونية تشكل تهديدًا كبيرًا للأمن الإقليمي والدولي، حيث كانت تتدفق الأسلحة والمخدرات والبشر عبر الحدود الليبية إلى الدول المجاورة وحتى إلى أوروبا.

أدرك المجتمع الدولي أن الفوضى في ليبيا تشكل تهديدًا للأمن الدولي، مما دفع الدول الكبرى إلى التدخل. كانت هناك حاجة لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في ليبيا. شكل التحالف الدولي بقيادة الناتو جزءًا من هذه الجهود، حيث ساهمت العمليات العسكرية في تقليص نفوذ الجماعات الإرهابية في البلاد.

كما سعت الدول المجاورة إلى تعزيز التعاون الأمني مع ليبيا لمواجهة التهديدات المشتركة. تم تنظيم عمليات مشتركة لمراقبة الحدود ومكافحة التهريب، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية لتعزيز الأمن الإقليمي. على الرغم من التحديات الكبيرة، ساهمت هذه الجهود في تحسين الأوضاع الأمنية إلى حد ما، ولكنها لم تكن كافية لإنهاء الصراع بالكامل[1].

ج-الصراع الداخلي والميليشيات

بعد الإطاحة بالقذافي في عام 2011، دخلت ليبيا في حالة من الفوضى والصراع الداخلي. على الرغم من النجاحات الأولية التي حققتها الثورة، إلا أن البلاد لم تتمكن من بناء نظام سياسي مستقر. بدلاً من ذلك، انقسمت البلاد إلى مناطق نفوذ تسيطر عليها جماعات وميليشيات مختلفة. أدى هذا الانقسام إلى تصاعد العنف والصراع المسلح بين هذه الجماعات المتنافسة. كان الصراع الداخلي في ليبيا معقدًا ومتعدد الأطراف، حيث شاركت فيه ميليشيات

[1] www.Aldjazeera.com , 2011

محلية وجماعات قبلية بالإضافة إلى قوات موالية للحكومة المعترف بها دوليًا ومنافسين لها.[1] تسببت هذه الصراعات في دمار واسع للبنية التحتية وقتل وتهجير الآلاف من المدنيين، مما زاد من معاناة الشعب الليبي. لعبت الميليشيات دورًا محوريًا في الصراع الليبي. بعد سقوط القذافي، ظهرت العديد من الميليشيات التي كانت تسعى للحصول على السلطة والنفوذ. كانت هذه الميليشيات تتنافس على السيطرة على المناطق الغنية بالنفط والموارد الطبيعية، مما أدى إلى اشتباكات متكررة بينها. كما كانت الميليشيات تتلقى دعمًا من قوى خارجية تسعى لتحقيق مصالحها في ليبيا، مما زاد من تعقيد الوضع. كانت الميليشيات تستخدم العنف والترهيب لفرض سيطرتها، وكانت تتورط في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كانت عمليات الخطف والابتزاز والقتل شائعة في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات، مما خلق حالة من الفوضى والعنف المستمر. كانت هذه الجماعات تستخدم أيضًا شبكات التهريب لجمع الأموال، مما ساهم في استمرار نشاطاتها المسلحة. أدرك حينها المجتمع الدولي أن استقرار ليبيا يتطلب مواجهة نفوذ الميليشيات وتحقيق الاستقرار السياسي. تم تقديم الدعم للحكومة المعترف بها دوليًا في طرابلس، بما في ذلك المساعدات العسكرية والتدريب لقوات الأمن الليبية. كما سعت الأمم المتحدة إلى التوسط بين الفصائل المتحاربة من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وعلى الرغم من الجهود الدولية، كانت عملية تحقيق الاستقرار بطيئة ومعقدة. كانت الميليشيات ترفض في كثير من الأحيان التخلي عن أسلحتها والانخراط في العملية السياسية، مما جعل من الصعب تحقيق تقدم حقيقي نحو الاستقرار. كانت هناك حاجة لمزيد من الجهود الدولية والإقليمية للتعامل مع التحديات الأمنية والسياسية في ليبيا.

بعد الإطاحة بالقذافي، كانت هناك آمال كبيرة في بناء نظام ديمقراطي جديد في ليبيا. تم تنظيم انتخابات لاختيار المؤتمر الوطني العام في 2012، وكان من المفترض أن يكون هذا المؤتمر خطوة أولى نحو تحقيق الديمقراطية وبناء المؤسسات السياسية. إلا أن عملية الانتقال

[1] Bbc.com , 2012

الديمقراطي كانت تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك الانقسامات السياسية والصراع المسلح. كانت الخلافات السياسية بين الفصائل المختلفة تعيق التقدم نحو تحقيق الاستقرار السياسي. كانت هناك جماعات تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية، مما أدى إلى تعطيل العملية السياسية. كما كانت هناك تحديات كبيرة في بناء مؤسسات الدولة القوية والفعالة التي يمكن أن تدير البلاد بشكل مستدام. أدرك المجتمع الدولي أهمية دعم العملية الديمقراطية في ليبيا لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. تم تقديم الدعم الفني والمالي للحكومة الليبية والمؤسسات الانتقالية لبناء قدراتها وتحسين أدائها. كما تم تنظيم مؤتمرات دولية لجمع الأطراف الليبية المختلفة ودعم الحوار السياسي بينها. كانت الأمم المتحدة تلعب دورًا محوريًا في هذه الجهود، حيث سعت إلى تسهيل الحوار بين الفصائل المتنافسة وتقديم الدعم الفني للعملية الانتخابية. كان هناك اعتراف بأن تحقيق الديمقراطية في ليبيا يتطلب التزامًا طويل الأمد ودعمًا مستمرًا من المجتمع الدولي[1].

على الرغم من الجهود الدولية، كانت ليبيا لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي. كانت الانقسامات السياسية والصراع المسلح يعوقان التقدم نحو بناء نظام ديمقراطي مستدام. حيث كانت الميليشيات والجماعات المسلحة تشكل تهديدًا مستمرًا للأمن والاستقرار، مما جعل من الصعب تحقيق تقدم حقيقي.

المطلب الثالث: الدوافع الاقتصادية والجيوستراتيجية

كما ذكرنا سابقا، ليبيا تمتلك أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا، وتعتبر التاسعة عالميًا من حيث حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة. يُقدر أن ليبيا تملك حوالي 48 مليار برميل من النفط الخام، مما يجعلها مصدرًا مهمًا للطاقة بالنسبة للعديد من الدول، خصوصًا في أوروبا التي تعتمد بشكل كبير على النفط الليبي. هذا الاحتياطي الهائل يلعب دورًا حيويًا في الاقتصاد الليبي، إذ يشكل النفط حوالي 95% من إجمالي إيرادات ليبيا من الصادرات، وحوالي 75%

[1] **محسن رمضان جابر ، اثر التدخلات الخارجية على الامن القومي الليبي، 2011_2023 ، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، المجلد 20 ، العدد 1 ، 2023 ، ص 32**

من إيرادات الحكومة. وبناءً على ذلك، فإن أي اضطراب في إنتاج النفط يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الليبي وعلى الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

منذ سقوط نظام القذافي، أصبحت الحقول النفطية محورًا للصراعات بين الفصائل المتناحرة. الفوضى التي أعقبت الثورة أدت إلى تعطيل الإنتاج النفطي في عدة مناسبات، مما أثر على الأسعار العالمية للنفط وأثار قلق الدول المستوردة. التدخل الدولي كان جزئيًا لضمان استقرار إنتاج النفط ومنع الفصائل المتناحرة من السيطرة على هذه الموارد الحيوية. كانت الحقول والموانئ النفطية الليبية، التي تتركز بشكل رئيسي في شرق البلاد، هدفًا للصراعات بين الحكومات المتنافسة والفصائل المسلحة. هذا النزاع المسلح المستمر أدى إلى إغلاق الحقول والموانئ النفطية بشكل متكرر، مما تسبب في خسائر كبيرة للإيرادات النفطية الليبية وأثر على تزويد الأسواق العالمية بالنفط. مثلاً، في عام 2013، أدت الإضرابات واحتلال الموانئ النفطية إلى انخفاض إنتاج النفط إلى أقل من 200,000 برميل يوميًا من أصل 1.6 مليون برميل يوميًا قبل الثورة. [1]

التدخل الدولي في ليبيا لم يكن فقط للحفاظ على إمدادات النفط، بل أيضًا لضمان أمن خطوط النقل والتصدير. البحر الأبيض المتوسط يُعتبر ممرًا حيويًا لنقل النفط الليبي إلى أوروبا. أي تهديد لهذا الممر يمكن أن يؤدي إلى اضطراب كبير في إمدادات النفط، وبالتالي ارتفاع الأسعار العالمية[2]. الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا وفرنسا، كانت تعتمد بشكل كبير على النفط الليبي، ولذلك كان استقرار ليبيا أمرًا حيويًا بالنسبة لها. بالإضافة إلى ذلك، تواجد الشركات النفطية الدولية في ليبيا جعل من الضروري حماية استثماراتها. شركات مثل "**إيني**" الإيطالية و"**توتال**" الفرنسية و"**بريتيش بتروليوم**" البريطانية كانت تمتلك عقودًا طويلة الأجل

[1] **محسن رمضان جابر ، مرجع سابق ص 17**

[2] **امين سرير عبدالله ، امينة بوبصلة ، مرجع سابق ص 22**

للاستثمار في الحقول النفطية الليبية. التدخل الدولي جاء لحماية هذه الاستثمارات وضمان استمرارية عمل هذه الشركات في بيئة مستقرة[1].

في السنوات التي سبقت الثورة، كانت ليبيا تعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية من النفط من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية. العقود التي تم توقيعها مع الشركات الدولية تضمنت خططًا لتحديث البنية التحتية النفطية وتوسيع الإنتاج. سقوط النظام والفوضى التي تلت ذلك وضعت هذه الخطط في خطر. التدخل الدولي كان يهدف إلى إعادة الاستقرار لتمكين الشركات من استئناف أعمالها واستكمال المشاريع المتفق عليها. الصراعات الداخلية في ليبيا لم تكن فقط تهديدًا للإنتاج النفطي ولكن أيضًا للاستثمار المستقبلي. الشركات الدولية كانت تحتاج إلى ضمانات بأن استثماراتها لن تتعرض للخطر بسبب النزاعات المستمرة و الانقسامات السياسية الم. التدخل الدولي سعى إلى خلق بيئة آمنة تمكن من جذب الاستثمارات الجديدة وضمان استدامة الإنتاج النفطي. تجدر الإشارة إلى أن التدخل الدولي لم يكن دائمًا ناجحًا في تحقيق الاستقرار الفوري. الفصائل المتحاربة استمرت في استهداف البنية التحتية النفطية، مما جعل مهمة المجتمع الدولي أكثر تعقيدًا. ومع ذلك، فإن الجهود المستمرة لتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا كانت تعتبر ضرورية للحفاظ على تدفق النفط الليبي إلى الأسواق العالمية.

كما كانت هناك أيضًا اعتبارات استراتيجية واقتصادية أوسع نطاقًا. النفط الليبي كان يُعتبر بديلًا استراتيجيًا لتقليل الاعتماد على مصادر النفط من مناطق أخرى غير مستقرة مثل الشرق الأوسط. الدول الغربية كانت ترى في استقرار ليبيا فرصة لتعزيز أمن الطاقة على المدى الطويل. التدخل الدولي في ليبيا، رغم تعقيداته وتحدياته، يعكس كيف يمكن للموارد الطبيعية أن تلعب دورًا حاسمًا في السياسات الدولية والتدخلات العسكرية.

كما ان تدخل حلف الناتو في ليبيا عام 2011 كان مدفوعًا بالعديد من الأسباب الجيوسياسية التي شكلت أساس هذا القرار. من بين هذه الدوافع، كان استقرار المنطقة وحماية

[1] **الدليمي، مصعب نجم عبد الله. "التدخل الدولي لأسباب إنسانية بعد الحرب الباردة: العراق، الصومال، ليبيا ".مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد الأول، 2020، الصفحات 327-341.**

المصالح الاستراتيجية أمرًا حيويًا. تقع ليبيا في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة لحلف الناتو. الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا يمكن أن يمتد إلى الدول المجاورة ويؤثر على الاستقرار الإقليمي، ولذلك كان تدخل الناتو يهدف إلى منع تحول ليبيا إلى دولة فاشلة يمكن أن تكون قاعدة للأنشطة الإرهابية والجماعات المتطرفة، مما يهدد الأمن الإقليمي والدولي. البحر الأبيض المتوسط هو ممر حيوي للتجارة الدولية، حيث يعبر من خلاله كميات كبيرة من النفط والغاز. تملك ليبيا ساحلاً طويلاً على البحر الأبيض المتوسط، وأي عدم استقرار في ليبيا يمكن أن يهدد خطوط الملاحة البحرية ويعطل التجارة الدولية. تدخل الناتو كان يهدف إلى ضمان حرية الملاحة وتأمين خطوط الإمداد البحرية، مما يعزز الاستقرار في منطقة المتوسط.

بعد سقوط نظام القذافي، كانت ليبيا مهددة بأن تصبح ملاذًا آمنًا للجماعات الإرهابية مثل القاعدة وداعش. الجماعات المتطرفة كانت تسعى لاستغلال الفوضى في ليبيا للوصول إلى الأسلحة وتجنيد المقاتلين. تدخل الناتو كان يهدف إلى منع هذه الجماعات من الحصول على الأسلحة المتقدمة ومنع انتشار الإرهاب في المنطقة، مما يعزز الأمن الجيوسياسي للدول الأعضاء في الحلف.

الثورات العربية التي بدأت في عام 2011 أدت إلى سقوط العديد من الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، وكان هناك دعم دولي واسع لهذه الحركات من أجل التحول نحو الديمقراطية. تدخل الناتو في ليبيا كان يعكس رغبة الدول الغربية في دعم التحولات الديمقراطية ومنع عودة الأنظمة الاستبدادية التي يمكن أن تتعارض مع المصالح الغربية. تعزيز التحولات الديمقراطية كان يُعتبر جزءًا من استراتيجية أوسع لتحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة.

الدول الأعضاء في الناتو كانت تسعى أيضًا إلى تأمين نفوذها في ليبيا بعد سقوط القذافي لضمان أن تكون لها دور في إعادة الإعمار وتشكيل النظام السياسي الجديد. السيطرة على المرحلة الانتقالية في ليبيا كانت تعتبر ضرورية لضمان أن الحكومة الجديدة ستكون متعاونة مع الغرب وتحترم المصالح الغربية في المنطقة. هذا النفوذ السياسي والاقتصادي كان يُعتبر

مهمًا للدول الأعضاء في الناتو لتعزيز مصالحها في المنطقة[1]. التدخل الغربي في ليبيا كان يهدف أيضًا إلى موازنة النفوذ الروسي والصيني في المنطقة. روسيا والصين كانتا قد أظهرتا اهتمامًا كبيرًا بتوسيع نفوذهما في إفريقيا والشرق الأوسط. تدخل الناتو في ليبيا كان يهدف إلى تأكيد الهيمنة الغربية وضمان عدم ترك الساحة للنفوذ الروسي والصيني. الحفاظ على توازن القوى الجيوسياسية كان ضروريًا لضمان استمرار الهيمنة الغربية في المنطقة. تدخل الناتو في ليبيا كان فرصة لإعادة تأكيد قدرة الحلف على التدخل العسكري والحفاظ على الأمن الدولي. بعد الانتقادات التي تعرض لها الناتو بسبب العمليات في أفغانستان، كان التدخل في ليبيا فرصة لإظهار قدرة الحلف على تنفيذ عمليات عسكرية ناجحة ومتعددة الأطراف، مما يعزز مصداقيته كقوة عسكرية قادرة على حفظ الاستقرار الدولي[2].

[1] **Wehrey, Frederic. "Libya: From Uprising to War, 2011–2019." *Bustan: The Middle East Book Review* 11, no. 1 (2020): 34-45**

[2] **Vandewalle, Dirk. *After Gaddafi: Libya's Path to Collapse*. Oxford University Press, 2018 , p 77**

المبحث الثاني: الأطراف المعنية بالتدخل في ليبيا

المطلب الأول: قرار هيئة الأمم المتحدة:

قبل ثلاثة عشر عاماً، بدأت الثورة الليبية بدعوة للانتفاضة أُطلقت على فيسبوك من بنغازي. وبعد ذلك بوقت قصير، تمت الإطاحة بمعمر القذافي بعد تدخل عسكري بقيادة فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقد تم تبرير هذا الإجراء بمخاوف إنسانية وتم تنفيذه تحت رعاية الأمم المتحدة[1]. وشككت العديد من الدول في أهمية هذا التدخل لاستعادة السلام والاستقرار في ليبيا. وعلى وجه الخصوص، أعربت الصين وروسيا عن شكوكهما بشأن التوصل إلى حل مسلح لما اعتبرته صراعاً داخلياً في الأساس. وكان تدخل حلف شمال الأطلسي بمثابة الانعكاس الأكثر وضوحاً لأزمة القوة هذه، فقد يكون التزام هذا التحالف العسكري، الذي يظل في المقام الأول بمثابة نظام دفاعي عبر الأطلسي بحماية أعضائه ضد أي عدوان خارجي، مفاجئاً. في الواقع، منذ إصلاحه في قمة براغ عام 2002، اختار حلف شمال الأطلسي الاضطلاع بدور أمني خارج حدود الدول الأعضاء[2]. ومن المحتمل أنه في غياب تهديد حقيقي، سوف يسعى حلف شمال الأطلسي إلى إعادة بناء هويته التي عانت من اختفاء التهديد السوفييتي.

تتشاور فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بانتظام قبل الاجتماعات وتظهر عمومًا تماسكًا في أصواتها. إن الخلافات داخل مجلس الأمن نادرة للغاية بين هذه الدول الغربية الثلاث، حتى أنها تعتبر أحداثاً استثنائية، كما يتضح من الأزمة العراقية في عام 2003. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرغبة في التعاون بين الأعضاء الخمسة الدائمين جعلت المعارضة المباشرة أقل تواتراً. مما يحد من مجال المناورة للأعضاء غير الدائمين بشأن القضايا الدولية الكبرى. إن فكرة إمكانية عرقلة القرار من قبل تحالف من الأعضاء غير الدائمين، أصبحت

---

[1] برونو بومييه ، استخدام القوة لحماية المدنيين و العمل الإنساني :حالة ليبيا و ما بعدها ، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 93 ، العدد 884 ، ص،ص 6 ، 7

[2] Klauson, Michigan. 2006. NATO: Status, Relations, and Decision-Making. New York, United States: Nova Publishing, p. 5.

ممكنة بفضل ميثاق الأمم المتحدة بفضل قاعدة الأصوات التسعة. ويبدو أن هذا الاحتمال ضروري لاعتماده، وهو احتمال مستبعد بسبب اختلاف المصالح والتعاون بين الأعضاء الدائمين.

- **امتناع روسيا عن التصويت لصالح القرار:**

كان امتناع روسيا والصين عن التصويت خلال التصويت في مجلس الأمن في 17 مارس 2011 حاسما في الحصول على الإجماع اللازم لاعتماد مشروع القرار بشأن ليبيا، بدعم من الأعضاء الثلاثة الدائمين الآخرين في المجلس: فرنسا والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. والحقيقة أن استخدام أحد الأعضاء الخمسة الدائمين حق النقض كان كافياً لعرقلة المفاوضات داخل المجلس، على النقيض من الأعضاء غير الدائمين. ومن المهم دراسة موقف روسيا والصين في ضوء الفرضيتين اللتين تم صياغتهما سابقا بشأن الطبيعة السيادية للقرار 1973 سنة 2011.

تسببت موجات الاحتجاجات في مختلف أنحاء العالم العربي، بما في ذلك ليبيا، في إثارة قلق كبير داخل الحكومة الروسية. وكشف تصريح لرئيس الاتحاد الروسي، ديمتري ميدفيديف، خلال اجتماعه مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في "فلاديكافكاز"، عاصمة أوسيتيا الشمالية، أواخر فيفري 2011، عن مخاوف من امتداد الاضطرابات إلى مناطق شمال القوقاز وخاصة الشيشان[1]. 22 فبراير 2011؛ أيضا صرح وزير الخارجية سيرغي لافروف، وقد اتسم الخطاب بقدر معين من معاداة الغرب، والتي استعادت أهميتها مع النزاع بين روسيا وحلف شمال الأطلسي بشأن الدرع المضادة للصواريخ في أوروبا، والذي اعتبره الكرملين بمثابة استفزاز نهائي. وعلى هذا فإن ميدفيديف لم يتردد في اقتراح المسؤولية الغربية عن الثورات العربية، مستحضراً "السيناريو الذي أعدوه لنا أيضاً، والذي سيحاولون تنفيذه بنفس القدر من الحماس"[2]. ولذلك فإن التصويت على القرار 1973 جرى بالنسبة لروسيا في سياق من التوتر كشف عن

[1] **تصريح أدلى به ديميتري ميدفيديف، "لا يوجد سيناريو على غرار الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا"، 22 فيفري 2011**
[2] **برونو بومييه ، مرجع سابق ص 17**

عصبية قادة الاتحاد. لم يكن متسقًة ممارسات مجلس الأمن، حيث ظلت العديد من الأسئلة دون إجابة، بما في ذلك كيف سيتم تنفيذه ومن سينفذه، وما هي حدود المشاركة. ولم تمنع بلاده تبني القرار، لكنه مقتنع بأن الوقف الفوري لإطلاق النار هو أفضل وسيلة لوقف الخسائر في الأرواح.[1]

أبدت روسيا ترددًا تجاه "التدخلات الإنسانية" إلا في الحالات التي تعتبر فيها الأحداث ضمن سلطتها. وقد يبدو هذا التوجه متناقضاً: فكيف تستطيع روسيا أن تدافع عن النزعة العامة المناهضة للتدخل وعن النزعة التدخلية "المشروعة"، في حين تحافظ في الوقت نفسه على قدر معين من التماسك. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن مفهوم المسؤولية عن الحماية لا يجد صدى في الدبلوماسية الروسية. وفي الواقع، رفضت روسيا هذا المفهوم بشكل قاطع في مؤتمر القمة العالمي في عام 2005[2]. لكن لا بد من أخذ عوامل أخرى في الاعتبار، تكشف التناقض الروسي في الشأن الليبي. حيث أفادت العديد من وسائل الإعلام بوجود انشقاق داخل الحكومة الروسية بين زعيميها الرئيسيين، الرئيس ميد فيديف ورئيس وزرائه فلاديمير بوتين. أثناء زيارته لمصنع أسلحة في جمهورية صغيرة في وسط روسيا، حيث يمكن أن يؤثر سقوط نظام القذافي على الإنتاج في ليبيا، علق رئيس الوزراء في انتقادات شديدة لامتناع روسيا عن التصويت، ولم يتردد في وصف التدخل باعتبارها "دعوة في العصور الوسطى لشن حملة صليبية"[3]. وتوجيه أصابع الاتهام إلى التفسير المتطرف للغربيين[4].

وبعيداً عن تفضيل روسيا للحل الإقليمي . وهو الشرط الذي حققته الجامعة العربية إلى حد كبير . فمن المرجح أن هناك عوامل عديدة أثرت على القرار الذي اتخذه الرئيس ميدفيديف باختيار الامتناع عن التصويت بدلاً من استخدام حق النقض. ومن المهم أن نتذكر المخاطر

---

[1] مجلس الأمن يوافق على 'منطقة حظر الطيران' فوق ليبيا، ويأذن بـ 'جميع الإجراءات' لحماية المدنيين Channel One ". Russia, 31 أغسطس 2011.

[2] حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 9 ديسمبر 2005، ص 21

[3] رئيس الوزراء فلاديمير بوتين يعلق على الوضع في ليبيا خلال اجتماع مع العمال في مصنع فوتكينسك في أودمورتين حكومة الاتحاد الروسي، 21 مارس 2011.

[4] روسيا تسعى إلى توثيق العلاقات الاقتصادية مع ليبيا، نيويورك تايمز، 16 أبريل 2008.

التي كانت تنتظر الدبلوماسية الروسية في نهاية مارس 2011. فقد تم تبني القرار رقم 1973 بشكل عاجل عشية الهجوم الوشيك الذي تشنه قوات القذافي على مدينة بنغازي. وكانت تهديدات العقيد القذافي تنذر بمذبحة وشيكة في المدينة المحاصرة. ولذلك فمن المحتمل أن

امتناع الصين عن التصويت لصالح القرار:

كان للاحتجاجات في العالم العربي تأثير مزدوج على بكين. فمن ناحية، شككوا فيما أسماه جوشوا رامو "توافق بكين"، وهو نموذج للتنمية الاقتصادية والسياسية تدافع عنه الصين وتتبعه بلدان شمال أفريقيا على نطاق واسع. وحتى ذلك الحين، كانت فكرة ربط الحكم الاستبدادي بالنمو الاقتصادي القوي والاستقرار مقنعة[1].ومن ناحية أخرى، فإن سقوط النظامين في تونس ومصر لم يبشر بالخير بالنسبة للاستثمارات الصينية الكبيرة في المنطقة، والتي تمثل أكثر من 30% من الاستثمارات الصينية في المنطقة. في الخارج ، يتم التفاوض عليها في كثير من الأحيان مع الحكومات القائمة. وكان وضع حوالي 38 ألف مواطن صيني موجودين على الأراضي الليبية، ويشكلون إلى حد بعيد أكبر جالية صينية في المغرب بأكمله، مصدر قلق لبكين.

لقد كسرت الصين تقليدها المتمثل في عدم التدخل من خلال استئجار أربع طائرات عسكرية من قاعدتها في شينجيانغ وإعادة نشر فرقاتها شوتشو من خليج عدن إلى ليبيا لإجلاء المغتربين الصينيين. لكنها أكدت للسلطات الليبية أن هذه المناورة كانت إنسانية بحتة. ومن ثم، فإن التصويت على القرار 1973 كان جزءا من عملية معقدة للصين تهدف إلى حماية مواطنيها والحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، مع الحفاظ على مبادئها الدبلوماسية الأساسية. وتشمل المبادئ الأساسية التي وضعها رئيس مجلس الدولة" تشو إن لاي" قبل نصف قرن والمنصوص عليها الآن في ديباجة الدستور الصيني، الاحترام المتبادل لوحدة الأراضي والسيادة، وعدم الاعتداء المتبادل، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمساواة

[1] رامو، جوشوا سي. "إجماع بكين"، مركز السياسة الخارجية، 11 مايو 2004

والمنفعة المتبادلة. وكذلك التعايش السلمي[1]. وقد تم التأكيد على هذه المبادئ من خلال الكتابات البيضاء العديدة حول الأمن والدفاع الصينية التي نشرتها الحكومة منذ عام 1991. وفي الممارسة العملية، أظهرت الصين دائماً تمسكها بالاحترام الصارم لسيادة الدولة، باستثناء حالتين: عندما يأذن مجلس الأمن باستخدام الأسلحة النووية. استخدام القوة من خلال قرار، وعندما تقدم دولة ما طلبًا صريحًا إلى المجتمع الدولي.[2]

وقد فسر البعض هذه الشروط باعتبارها تطوراً في المفهوم الصيني للسيادة في العلاقات الدولية، وهو المفهوم الذي دافعت الصين ضده عن نفسها في مجلس الأمن بعد تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو والذي عارضته بشدة منذ نهاية الحرب الباردة، شهد الوضع الدولي تغيرات كبيرة، ولكن هذه المبادئ لم تعد قديمة بأي حال من الأحوال. بل على العكس من ذلك، فقد اكتسبت أهمية متزايدة. وعلى عتبة القرن الجديد، أصبح الأمر أكثر إلحاحا بالنسبة لنا. علينا أن نعيد التأكيد على هذه المبادئ. إن نظرية "حقوق الإنسان فوق السيادة" تهدف في جوهرها إلى انتهاك سيادة الدول الأخرى وتعزيز الهيمنة تحت ذريعة حقوق الإنسان بما يتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظا في هذا الصدد.

وأخيرا، على الرغم من أن الصين أعربت بوضوح عن عدم موافقتها في عدة مناسبات فيما يتعلق بمسؤولية الحماية، واتهمت الغرب بشكل خاص بازدواجية المعايير أثناء المناقشات التي سبقت نشر تقرير اللجنة في عام 2001، فقد أظهرت أيضا بعض المرونة في دبلوماسيتها، فامتنعت عن التصويت. أو دعم التدخلات العسكرية للأمم المتحدة في العراق (1990)، والصومال (1992)، والبوسنة (1992)، وهايتي (1994)، وتيمور الشرقية (1999)، ثم نتحدث بعد ذلك عن البراغماتية الصينية، حيث ندرك الحاجة إلى الرد على أخطر الأزمات الإنسانية، في حين نؤكد على الدور الرئيسي الذي يلعبه مجلس الأمن والموافقة المسبقة من

---

[1] دستور جمهورية الصين الشعبية

[2] ديفيس، جوناثان إي. "من الأيديولوجيا إلى البراغماتية: موقف الصين من التدخل الإنساني في عصر ما بعد الحرب الباردة"، مجلة فاندربيلت للقانون الدولي، المجلد 44، العدد 2، مارس 2011 ، مترجم ، ص 130

جانب الحكومة المعنية. وبرر سفير الصين لدى الأمم المتحدة، لي باودونغ، الامتناع عن التصويت بالتذكير بالمبادئ الأساسية التي تدافع عنها بلاده:

"لقد أكدت الصين دائمًا على أن عمل مجلس الأمن يجب أن يكون متوافقًا مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وأن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويساعد في حل الأزمة الحالية في ليبيا". ليبيا عبر الوسائل السلمية تعارض الصين دائما استخدام القوة في العلاقات الدولية[1]".

امتناع ألمانيا عن التصويت:

ويرافق غياب تصويت روسيا والصين غياب ألمانيا، رغم أنها لا تملك حق النقض. وباعتبارها دولة أوروبية، وحليف تقليدي لحلف شمال الأطلسي، ومنخرطة في عملية ترسيخ دبلوماسية مشتركة داخل الاتحاد الأوروبي، فقد فاجأ القرار الألماني البعض، حيث بدا متناقضا مع طموحاتها في أن تصبح يوما ما عضوا دائما وعضوا نشطا في مجلس الأمن. وخلال جلسة القرار المتعلق بليبيا، أكدت ألمانيا دعمها الكامل للعقوبات الاقتصادية والمالية، لكنها امتنعت عن التصويت بسبب رفضها الدخول في مواجهة عسكرية نص عليها بعض جوانب القرار. ويبدو أن هذا الاختيار مدفوع بالحس العملي أكثر من إيديولوجية أو استراتيجيات خاصة بالبلدان الناشئة. ويعطي التبرير الألماني الانطباع بوجود دعم معنوي وليس فني للتدخل في ليبيا. بل إن غيدو فيسترفيله، وزير الخارجية الألماني، تجاوز غيره من الممتنعين عن التصويت بإدانته العلنية للحكومة الليبية باعتبارها غير شرعية. ومن الواضح بالتالي أن ألمانيا لم تكن تنوي المشاركة في الضربات في ليبيا، وهو ما كان من الممكن توقعه من شركائها الأوروبيين والأمريكيين بعد التصويت لصالح القرار.[2]

[1] **بيان السفير لي باودونغ بعد التصويت على القرار المتعلق بليبيا، البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة، 17 مارس 2011.**

[2] **احمد قاسم حسين، وآخرون، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولية، بيروت، ط 1 ، 2022 ، ص 296**

المطلب الثاني: تدخل حلف الشمال الأطلسي والدول الأخرى

كان التدخل العسكري في ليبيا عام 2011 عملية عسكرية متعددة الجنسيات تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي جرت في الفترة ما بين 19 مارس 2011 و31 أكتوبر 2011، وكان هدفها تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973. في 19 مارس، بعد يومين من التصويت على القرار رقم 1973 في عام 2011 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي يقضي بإنشاء منطقة حظر جوي فوق الأراضي الليبية، اجتمعت الدول المعنية في باريس لحضور قمة خاصة حول الضربات المحتملة ضد القوات الحكومية. وقبل ذلك بيوم، كان نظام معمر القذافي قد أعلن وقف إطلاق النار وإغلاق مجاله الجوي، امتثالا لقرار الأمم المتحدة. واعتقد معارضو النظام أن هذه مجرد خدعة لكسب الوقت. والواقع أن النظام الليبي يزعم أنه يحترم وقف إطلاق النار الذي أعلنه بنفسه، ولكن المتمردين يزعمون أن التفجيرات ضد المعارضين مستمرة، في مصراته وبنغازي على وجه الخصوص. ومع ذلك، لم يتم إثبات هذه الادعاءات حول قصف بنغازي. فرنسا عملية **هارماتان**، والمملكة المتحدة عملية **Ellamy**، وكندا بعملية **mobile**، والنرويج، والدنمارك، وإسبانيا، واليونان، وبلجيكا، والولايات المتحدة، بعملية فجر الأوديسا **odyssey Dawn**، وبولندا قد شاركت بالفعل في هذه العمليات. أعلنوا رسميًا أنهم سيشاركون في تنفيذ قرار الأمم المتحدة خلال الحرب الأهلية الليبية عام 2011، حيث فرض القرار 1973 الصادر في 26 فيفري2011، والذي تم تنفيذه تحت الاسم الرمزي الأمريكي الحامي الموحد، حظرًا على الأسلحة على ليبيا ويحظر من بين أمور أخرى أصول النظام القائم، في حين يسمح القرار 1973 باتخاذ جميع التدابير التي تعتبر ضرورية لحماية السكان المدنيين. اعتبارًا من 31 مارس 2011، وقاد حلف الناتو جميع العمليات كجزء من عملية الحامي الموحد. مما يضفي الشرعية على استخدام القوة لحماية مدن مثل مصراته أو بنغازي. لكن السؤال الذي يطرحه الجميع هو ماذا يجب أن نفعل بالزعيم الليبي معمر القذافي؟ ومن منظور قانوني، يمكن للمرء أن يقول إنه نظراً لطبيعة النظام الليبي وشخصية زعيمه، فإن الطريقة الوحيدة لحماية المدنيين بشكل فعال هي السعي إلى تغيير

النظام. وبطبيعة الحال، فإن هذا التفسير (الذي تفضله الدول المتدخلة) يعارضه روسيا والصين والدول الأفريقية. [1]

- **فرنسا:**

فرنسا بدأت تدخلها العسكري في ليبيا في مارس 2011 من خلال عملية "هارماتان"، وما زالت تحتفظ بتواجد عسكري هناك، مع عمليات محدودة منذ ذلك الحين. كانت فرنسا، إلى جانب المملكة المتحدة، في طليعة العمل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، حيث دفعت لإصدار قرار من الأمم المتحدة وتحملت حصة كبيرة من المشاركة العسكرية والغارات الجوية بمساعدة الولايات المتحدة. في 15 افريل، وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون على مقال رأي نُشر في خمس صحف كبرى، مؤكدين أن "هناك طريقًا للسلام يبشر بأمل جديد للشعب الليبي: "مستقبل بدون القذافي". رغم أن الآمال كانت معلقة على حملة قصيرة، أكد القادة السياسيون الفرنسيون مرارًا وتكرارًا أن القذافي لا يستطيع البقاء في السلطة. ومع ذلك، قدرة النظام الليبي على الصمود أثارت الشكوك بين القادة السياسيين والسكان. بينما فضل 66% من الفرنسيين التدخل في مارس، بحلول جويلية، لم يعتقد 76% أن الحرب هي الطريقة الوحيدة لإجبار القذافي على التنحي[2]. هذا يشير إلى أن الشعب الفرنسي كان يؤمن بضرورة رحيل القذافي لكنه كان يعارض بشدة العمل العسكري. بالتزامن مع ذلك، بدأت تظهر تباينات في الآراء بين الزعماء السياسيين الفرنسيين حول الهدف السياسي المراد تحقيقه. وزير الدفاع الفرنسي جيرار لونجيه أعرب عن إمكانية قبول نفي القذافي داخليًا، بينما رفض وزير الخارجية آلان جوبيه هذا الاحتمال. هذا الاختلاف في الرؤى بين كبار القادة السياسيين المسؤولين عن العملية العسكرية يعكس غياب التنسيق الاستراتيجي الواضح.

[1] **Pargeter, Alison. Libya: The Rise and Fall of Qaddafi. New Haven: Yale University Press, 2012, pp. 213-239**

[2] **Vandewalle, Dirk. A History of Modern Libya. New York: Cambridge University Press, 2012. pp. 278–291.**

كانت فرنسا في طليعة العمليات العسكرية في ليبيا. وفقًا لرئيس الوزراء البلجيكي إيف ليتيرم، كانت فرنسا تتولى القيادة في المجال الجوي الليبي. وكانت فرنسا، التي تمتلك حوالي مائة طائرة من طراز رافال وميراج 2000 بالإضافة إلى طائرات المراقبة من طراز أواكس، أول من تدخل في 19 مارس، حيث انطلقت الطائرات من قواعد فرنسية مثل سولينزارا وسان ديزييه. كما أبحرت حاملة الطائرات شارل ديغول باتجاه الساحل الليبي في 20 مارس، برفقة حاملة طائرات الهليكوبتر من نوع ميسترال.

في 26 فبراير 2011، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1970 الذي فرض حظرًا على مبيعات الأسلحة لليبيا. ومع عدم كفاية هذه التدابير لوقف العنف الذي تمارسه حكومة القذافي ضد معارضيها، انخرط العديد من أعضاء مجلس الأمن في ضغوط دبلوماسية قوية لإضفاء الشرعية على التدخل الأجنبي في ليبيا. كان الهدف هو تجنب الفيتو الصيني أو الروسي ضد قرار قسري للغاية، وبدلاً من ذلك، تأمين الموافقة الدولية.

تم إطلاق عملية "هارماتان" في 19 مارس[1]، بالتزامن مع التدخلات العسكرية البريطانية والأمريكية والكندية، لتصبح تحت قيادة عملية "الحامي الموحد" في 31 مارس، والتي تولت تنسيق العمليات لجميع أعضاء التحالف. حشدت فرنسا قواتها الجوية والبحرية لتنفيذ العملية. الجيش الفرنسي كان يضم حوالي عشرين طائرة ميراج و رافال، مدعومة بطائرات التزود بالوقود والمراقبة، إلى جانب حاملة الطائرات شارل ديغول وسفن القيادة و الفرقات والغواصة الهجومية النووية. الطلقات الجوية التي نفذتها القوات الجوية الفرنسية ساهمت بشكل كبير في تحييد القوات العسكرية الليبية القديمة. الالتزام العسكري الفرنسي كان سائدًا ولم يقتصر على مهام التفوق الجوي، حيث أطلقت مختلف سفن البحرية الوطنية أكثر من 3000 قذيفة نحو الأراضي الليبية خلال عملية هارماتان، مما يمثل 95% من الطلقات التي أطلقها التحالف. بعض الأرقام توضح مدى تورط فرنسا؛ فقد نفذت 25% من الطلعات الجوية للتحالف، و35% من المهام الهجومية، و20% من الهجمات البرية بمشاركة 4200 جندي في وقت واحد. العملية

[1] احمد قاسم حسين ، مرجع سابق ، ص 293

تضمنت أيضًا عنصرًا دفاعيًا ضد "الغارات البحرية" و"عمليات الألغام" وقمع الدفاع الجوي للعدو، مما تطلب عددًا كبيرًا من الضربات البرية لتدمير ترسانة الدفاع الجوي الليبية المتقدمة.

- **المملكة المتحدة:**

بدأت المملكة المتحدة تدخلها العسكري في ليبيا في مارس 2011 من خلال عملية "العلمي"، ولا تزال تحتفظ بتواجد مستمر مع عمليات محدودة منذ ذلك الحين. كانت المملكة المتحدة تعتمد على غواصاتها من فئة الطرف الأغر المنتشرة في البحر الأبيض المتوسط لإطلاق صواريخ توماهوك. بالإضافة إلى ذلك، كانت القاذفات المقاتلة من طراز Tornado GR4، المجهزة بصواريخ Stormshadow ، تعمل من قاعدة نورفولك.

المملكة المتحدة تمتلك أيضًا طائرات Sentinel وE3D Sentry، التي تلعب دورًا هامًا في الاستطلاع والمراقبة الجوية، إلى جانب طائرات الشحن والتزود بالوقود VC10s المتمركزة في قاعدة أكروتيري في قبرص، لدعم العمليات. كانت فرقتان بريطانيتان، هماWestminster و Cumberland ، متموضعتين في البحر الأبيض المتوسط لتعزيز القدرة العسكرية البحرية. في خطوة لتعزيز قدراتها الجوية، أعلنت لندن وصول عدد من طائرات تايفون المقاتلة إلى قاعدة جويا ديل كولي الإيطالية دون وقوع أي حادث. هذه الطائرات كانت على أهبة الاستعداد للعمليات المستقبلية، وكانت هناك إمكانية لانضمام طائرات Tornado إلى هذه العمليات.[1] هذا التواجد العسكري المتنوع والمتكامل يعكس التزام المملكة المتحدة بالمشاركة في العمليات العسكرية الدولية تحت مظلة حلف الناتو، ويعزز من قدراتها في تنفيذ مهام الاستطلاع والهجوم والدعم اللوجستي لضمان تحقيق الأهداف العسكرية والاستراتيجية في ليبيا[2].

- **الولايات المتحدة الامريكية:**

[1] **احمد قاسم حسين ، و اخرون ، مرجع سابق ص ص 294، 295**

[2] **Stefano Recchia, The Libyan Uprising and the International Response, February 26–March 17, 2011." In Intervention in Libya: The Responsibility to Protect in North Africa, 133-185. Cambridge : Cambridge University Press, 2020 , pp 133**

بدأت الولايات المتحدة تدخلها العسكري في ليبيا في مارس 2011 من خلال عملية "فجر الأوديسة"، واستمرت في التواجد بشكل مستمر مع انسحاب جزئي في نفس العام، بينما استمرت في المراقبة والدعم اللوجستي. صرح وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه في 21 مارس أن الولايات المتحدة تتولى "تنسيق" العمليات. وفي البحر الأبيض المتوسط، نشرت الولايات المتحدة 11 سفينة وغواصات هجومية، وأطلقت غالبية صواريخ توماهوك الـ124 على مواقع الدفاع الجوي الليبية. بالإضافة إلى ذلك، أرسلت الولايات المتحدة ثلاثة قاذفات شبح B-2 لمهاجمة مطار بالقرب من مصراته، إلى جانب طائرات F-15 وF-16 التي تمركزت في قاعدة سيجونيلا في صقلية. كما أرسلت الولايات المتحدة حاملة طائرات الهليكوبتر "باتان" وسفينتي دعم إلى البحر الأبيض المتوسط، مما عزز من قدراتها البحرية في المنطقة. ليبيا كانت أيضًا واحدة من عدة دول وسعت فيها الولايات المتحدة برنامج الطائرات بدون طيار المسلحة كجزء من حملتها لمكافحة الإرهاب، شملت هذه الحملة أيضًا باكستان والصومال واليمن. [1]

في النصف الثاني من عام 2016، وبموجب قانون PPG للرئيس أوباما، وافقت الولايات المتحدة على شن ضربات جوية في ليبيا بهدف تدمير معقل داعش في مدينة سرت. بناءً على طلب حكومة الوفاق الوطني، أطلقت الولايات المتحدة عملية فجر الأوديسا، وهي عبارة عن مزيج من هجمات الطائرات بدون طيار والغارات الجوية التي استمرت من أغسطس إلى ديسمبر 2016. [2]

- **إيطاليا:**

بدأت إيطاليا تدخلها في ليبيا في مارس 2011 من خلال تقديم دعم لوجستي واستخدام قواعدها العسكرية لحلف الناتو. منذ بداية التدخل، أتاحت إيطاليا سبع قواعد على أراضيها وشاركت بأربع قاذفات مقاتلة من طراز تورنادو لتحييد الرادارات وأنظمة الدفاع المضادة

[1] احمد قاسم حسين، مرجع سابق ، ص 297

[2] "Libya: Conflict, Transition, and U.S. Policy." Congressional Research Service, 2020

للطائرات الليبية. استخدم التحالف بشكل واسع أربع قواعد إيطالية رئيسية هي: ترابايني وسيجونيلا في صقلية، وجيويا ديل كولي في بوليا، وديسيمومانو في سردينيا. في قاعدة ترابايني، استضافت إيطاليا ثلاث طائرات رادار من طراز أواكس، بالإضافة إلى طائرة تورنادو إي سي آر الإيطالية المضادة للطائرات ومقاتلات تورنادو .IDS في قاعدة سيجونيلا، تم استخدام المرافق بشكل واسع لدعم العمليات الجوية. قاعدة جيويا ديل كولي كانت موطنًا للطائرات المقاتلة مثل يوروفايتر، مما ساعد في تحقيق التفوق الجوي وتأمين الأجواء. إيطاليا لعبت دورًا حيويًا من خلال تقديم الدعم اللوجستي والبنية التحتية الضرورية لحلف الناتو، مما سمح بتنفيذ العمليات الجوية بفعالية. هذا الدعم لم يقتصر على توفير القواعد العسكرية فقط، بل شمل أيضًا المشاركة المباشرة في العمليات من خلال قواتها الجوية. التزام إيطاليا بالتواجد المستمر في ليبيا يعكس دعمها السياسي والدبلوماسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة وضمان تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لحلف الناتو. في المجمل، كانت إيطاليا عنصرًا حاسمًا في العمليات العسكرية من خلال تقديم الدعم اللوجستي والتسهيلات العسكرية، مما ساعد في تحقيق أهداف حلف الشمال الأطلسي التدخل الدولي في ليبيا.

- **كندا واليونان:**

كانت مشاركة القوات الكندية في الرد الدولي على الانتفاضة الشعبية في ليبيا ضد نظام معمر القذافي في 24 فيفري 2011، أعلن وزير الخارجية لورانس كانون عن ترتيبات تسمح للكنديين الموجودين في ليبيا بمغادرة البلاد، وأمرت حكومة كندا طائرة نقل استراتيجية من طراز CC-177 غلوب ماستر ومقرها في سبانغدالم بألمانيا بالتحويل إلى روما في انتظار

بدأت المشاركة الكندية بتشكيل فرقة العمل المشتركة في مالطا، وهي مساهمة القوات الكندية في الجهود الحكومية بأكملها بقيادة وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية لإجلاء الكنديين وغيرهم من الرعايا الأجانب من ليبيا.

أصبحت عملية التدخل الكندية قتالية في 19 مارس 2011، عندما بدأت فرقة عمل مشتركة تابعة للتحالف بقيادة القيادة الأمريكية في إفريقيا في إطار عملية ODYSSEY

DAWNعمليات جوية لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين في ليبيا. قوات نظام القذافي وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973. في 22 مارس 2011، بدأ تحويل عملية التدخل المشاركة في الجهود التي يقودها حلف شمال الأطلسي مع إطلاق عملية الحامي الموحد من قبل مجلس حلف شمال الأطلسي[1].

وأعلنت اليونان توفير قاعدة حلف شمال الأطلسي في سودا (كريت) وقاعدتين في الغرب: قاعدة أكتيون لطائرات الاستطلاع الأواكس وأندرافيدا. وتتمركز بالفعل أربع طائرات أمريكية في السودة طائرة من طراز RC-135 ، وطائرة من طراز C-130 ، وطائرتان للتزود بالوقود من طراز (KC-135 ، بالإضافة إلى طائرة فرنسية من طراز .C-160 ومن المقرر أن تصل ست طائرات ميراج أرسلتها قطر إلى هناك يوم الاثنين بالإضافة إلى ثلاث طائرات ميراج فرنسية بحلول يوم الثلاثاء.

المطلب الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية

تركيا:

بدأت تركيا تدخلها المباشر في ليبيا في عام 2019 لدعم حكومة الوفاق الوطني، واستمرت في تواجدها العسكري والدعم السياسي والدبلوماسي منذ ذلك الحين. في ديسمبر 2019، وقعت تركيا اتفاقية ثنائية مع حكومة الوفاق الوطني تسمح بالتدخل العسكري المباشر، مما شمل إرسال قوات ومعدات عسكرية مثل الطائرات بدون طيار، أنظمة الدفاع الجوي، والمركبات المدرعة. في جانفي 2020، عززت تركيا دعمها بإرسال مستشارين عسكريين وبدأت عمليات تدريب واستشارة للقوات الليبية. كما وقعت تركيا اتفاقية بحرية مع حكومة

[1] Cannon, Lawrence. "Canada's Response to the Libyan Crisis," announced on February 24, 2011

الوفاق الوطني في ديسمبر 2019 لتعزيز التعاون العسكري والأمني في البحر الأبيض المتوسط. [1]

التدخل التركي في ليبيا لم يكن بدون تداعيات. على المستوى الإقليمي، أدى هذا التدخل إلى تصاعد التوترات مع الدول المناهضة لحكومة الوفاق، مثل مصر والإمارات العربية المتحدة. دوليًا، أدى التدخل إلى انتقادات واسعة من بعض الدول الأوروبية التي رأت فيه تهديدًا لاستقرار المنطقة.

مصر:

شاركت مصر في تدخلات متعددة في ليبيا. في عام 2014، سمحت مصر بشن غارات جوية ضد الجماعات المسلحة في ليبيا دعماً لحكومة طبرق المعترف بها دولياً. هذه الغارات كانت تستهدف تعزيز موقف حفتر وقواته في مواجهة الجماعات المتطرفة التي تهدد استقرار المنطقة. في عام 2015، وسعت مصر دعمها ليشمل عمليات تدريب واستشارة للقوات الموالية لحكومة طبرق. بالإضافة إلى ذلك، قدمت مصر معدات عسكرية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة ومعدات الدفاع. هذا الدعم اللوجستي كان ضرورياً لتعزيز قدرات قوات حفتر في مواجهة التحديات الأمنية. بدأت مصر تدخلها المباشر في ليبيا في عام 2019 لدعم المشير خليفة حفتر، مع تواجد مستمر منذ ذلك الحين

تدخل مصر في ليبيا أثار انتقادات من بعض الدول التي رأت في ذلك تدخلاً غير مشروع في الشؤون الداخلية الليبية. ومع ذلك، فإن مصر رأت في تدخلها خطوة ضرورية لحماية مصالحها الاستراتيجية ومنع انتشار الفوضى والإرهاب على حدودها.

[1] **حساني خالد ، التدخل الدولي الإنساني في ضوء القانون الدولي ، مجلة دراسات الدفاع و الاسباقية ، جامعة بجاية ، مجلد 1 ، العدد 3 ، 2015 ص 3**

قطر:

منذ عام 2011، شاركت قطر في دعم الثوار الليبيين مالياً وعسكرياً. كانت الدوافع القطرية تتعلق بتعزيز نفوذها الإقليمي ودعم الحركات الإسلامية المتحالفة معها في ليبيا. قطر، الدولة الخليجية الصغيرة، سعت إلى استخدام الأزمة الليبية كوسيلة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. قطر بدأت بتنفيذ دوريات جوية مشتركة مع فرنسا من قاعدة لاسود الجوية في كريت، بمشاركة ست طائرات من طراز ميراج 2000-5. هذا التعاون العسكري مع القوى الغربية كان يهدف إلى تعزيز جهود التحالف الدولي بقيادة الناتو في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، قدمت قطر دعماً مالياً كبيراً للثوار الليبيين، بما في ذلك توفير الوقود والصواريخ المضادة للدبابات. كما لعبت قناة الجزيرة دورًا بارزًا في تسليط الضوء على الأزمة الليبية ودعم الثوار. التغطية الإعلامية المكثفة للأزمة الليبية ساهمت في تشكيل الرأي العام الدولي وتعزيز الموقف القطري. كما أطلقت قطر قناة "ليبيا الأحرار" التلفزيونية، التي أسسها المتمردون الليبيون بتمويل قطري، لتعزيز الرسائل الإعلامية للثوار.

التدخل القطري في ليبيا أثار توترات مع بعض الدول الخليجية الأخرى، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، التي كانت تعارض دعم قطر للحركات الإسلامية. دوليًا، لعب التدخل القطري دورًا في تعزيز موقف الثوار الليبيين، مما ساهم في سقوط نظام القذافي، ولكنه أيضًا أثار انتقادات من بعض القوى الغربية التي كانت تفضل حلاً أكثر توازنًا للصراع.

الإمارات العربية المتحدة:

بدأت الإمارات تدخلها المباشر في ليبيا في عام 2019 لدعم المشير خليفة حفتر، مع تواجد مستمر منذ ذلك الحين. دوافع الإمارات للتدخل شملت محاربة نفوذ جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتطرفة في ليبيا، والتي كانت تعتبرها تهديداً لأمنها واستقرار المنطقة. في مارس 2011، أكدت الإمارات مشاركتها في العمليات العسكرية في ليبيا بإرسال 12 طائرة مقاتلة) 6 طائرات من طراز F-16E و6 طائرات ميراج 2000-9 .(دعمت

الإمارات حفتر بشكل كبير من خلال تقديم الدعم العسكري والمالي، بما في ذلك الغارات الجوية وتزويد حفتر بالمروحيات والأسلحة الثقيلة. هذا الدعم ساعد حفتر في السيطرة على أجزاء واسعة من ليبيا.

على المستوى الإقليمي، ساهم تدخل الإمارات في تعميق الانقسامات داخل ليبيا بين الفصائل المختلفة. وعلى المستوى الدولي، تعرضت الإمارات لانتقادات بسبب دورها في تأجيج الصراع وتسليح الفصائل المتناحرة، مما أدى إلى تصعيد العنف واستمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا. [1]

[1] عبد الخالق عبد الله .الإمارات والتدخل الدولي: الدوافع والتداعيات .أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016.ص ص 110-133.

المبحث الثالث: نتائج واثار التدخل الدولي في ليبيا

المطلب الأول: النتائج السياسية والاقتصادية:

- **تفكك النظام السياسي:**

في عام 2011، أدى التدخل الدولي بقيادة حلف الناتو إلى سقوط نظام معمر القذافي، الذي حكم ليبيا لأكثر من أربعة عقود. كان سقوط القذافي يهدف إلى فتح الباب أمام عملية انتقال ديمقراطي، إلا أن هذا لم يحدث بسبب الفراغ السياسي الكبير الذي تركه انهيار النظام القديم. غياب أي بديل سياسي جاهز لملء هذا الفراغ أدى إلى حالة من الفوضى والارتباك. بعد سقوط القذافي، لم تتمكن ليبيا من بناء نظام سياسي مستقر. في عام 2014، أجريت انتخابات برلمانية لم تسفر عن استقرار سياسي بل عن انقسام حاد. تمخضت هذه الانتخابات عن وجود حكومتين متنافستين: حكومة الوفاق الوطني (GNA) المعترف بها دولياً ومقرها طرابلس، والحكومة المؤقتة المدعومة من الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر ومقرها في طبرق. هذا الانقسام أدى إلى صراع طويل الأمد بين الطرفين، حيث سعى كل منهما للسيطرة على البلاد. الانقسامات السياسية والفشل في بناء مؤسسات حكومية قوية أدت إلى غياب الاستقرار المؤسسي. لم تتمكن ليبيا من إنشاء جيش وطني موحد أو قوات أمن قوية قادرة على فرض النظام والقانون. الحكومات المتعاقبة كانت ضعيفة وغير قادرة على السيطرة على الفصائل المسلحة، مما زاد من حالة الفوضى والاضطراب[1].

- **تزايد نفوذ الفصائل المسلحة:**

بعد انقسام الدولة الليبية الى حكومتين، حكومة الوفاق الوطني (GNA) المعترف بها دولياً ومقرها طرابلس، والحكومة المؤقتة المدعومة من الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة

[1] ***Patrick Cockburn, "Libya: From Intervention to Chaos," The Independent, March 19, 2021, https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/libya-intervention-chaos-2011-b1820085.html***

حفتر ومقرها في طبرق[1]. هذا الانقسام أدى إلى صراع طويل الأمد بين الطرفين، حيث سعى كل منهما للسيطرة على البلاد. الانقسامات السياسية والفشل في بناء مؤسسات حكومية قوية أدت إلى غياب الاستقرار المؤسسي، حيث لم تتمكن ليبيا من إنشاء جيش وطني موحد أو قوات أمن قوية قادرة على فرض النظام والقانون. الحكومات المتعاقبة كانت ضعيفة وغير قادرة على السيطرة على الفصائل المسلحة، مما زاد من حالة الفوضى والاضطراب.

ظهرت نتيجة هذا الانقسام العديد من الفصائل المسلحة التي قاتلت ضد نظامه كقوى رئيسية على الأرض. هذه الفصائل، التي تتنوع ولاءاتها وأهدافها، بدأت تتصارع على السلطة والنفوذ بمجرد اختفاء العدو المشترك. الفصائل المسلحة تشمل جماعات ذات توجهات إسلامية، وأخرى ذات توجهات قومية أو قبلية، بالإضافة إلى مجموعات جهوية. الميليشيات المختلفة استولت على مناطق معينة وأصبحت تسيطر على الموارد المحلية وتفرض سيطرتها بالقوة. في طرابلس، سيطرت ميليشيات متحالفة مع حكومة الوفاق الوطني على المدينة، بينما سيطرت قوات حفتر والميليشيات المتحالفة معه على أجزاء كبيرة من شرق وجنوب ليبيا. هذا التوزيع الجغرافي للسيطرة أدى إلى تقسيم البلاد فعلياً إلى مناطق نفوذ متصارعة. [2]

نفوذ الفصائل المسلحة أثر بشكل كبير على الحياة اليومية للمواطنين الليبيين. الفصائل فرضت نظامها الخاص وأحياناً قوانينها الخاصة في المناطق التي تسيطر عليها. النزاعات بين الفصائل المختلفة أدت إلى انعدام الأمن وانتشار الجريمة والفوضى، مما جعل الحياة اليومية للمواطنين في غاية الصعوبة. [3]

- **النتائج الاقتصادية**

---

[1] Chris Stephen, "Libya: The Failing State," *The Guardian*, January 14, 2014, https://www.theguardian.com/world/2014/jan/14/libya-failing-state-unrest-oil.

[2] عبد الجليل، عبد الحميد. *ليبيا تحت حكم القذافي: الاقتصاد والسياسة والمجتمع*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص. 150-180

[3] سالمي، عائشة. "مسؤولية الحماية الدولية وازدواجية المعايير: ليبيا نموذجا". *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، 5، العدد 2 (2021): 93-102

منذ التدخل الدولي في ليبيا عام 2011، واجهت البلاد تداعيات اقتصادية جسيمة أثرت بشكل عميق على كافة جوانب الحياة اليومية للسكان. تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل حاد نتيجة للصراع المستمر، الذي أدى إلى انهيار البنية التحتية وتراجع الإنتاج النفطي، مما زاد من حدة البطالة والفقر. وكما ذكرنا سابقا، كان النفط يشكل العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث يمثل أكثر من 95% من إيرادات الحكومة. بعد التدخل الاجنبي وسقوط نظام القذافي، تراجع إنتاج النفط بشكل كبير بسبب النزاعات المسلحة والهجمات على المنشآت النفطية. سيطرة الفصائل المسلحة على حقول النفط وعمليات التخريب المستمرة أدت إلى تقليل الإنتاج النفطي إلى مستويات متدنية جداً، مما أثر بشكل مباشر على الإيرادات الحكومية. تحتل ليبيا موقعًا استراتيجيًا في سوق النفط العالمي بفضل احتياطاتها الكبيرة. ومع ذلك، فإن الصراع الداخلي والنزاعات المستمرة أدت إلى تعطيل الإنتاج بشكل متكرر، مما قلل من قدرة البلاد على الاستفادة من مواردها الطبيعية. الشركات الأجنبية التي كانت تستثمر في القطاع النفطي الليبي انسحبت أو قلصت أنشطتها بشكل كبير بسبب المخاوف الأمنية، مما زاد من تعقيد الوضع. ووفقًا للمؤسسة الوطنية للنفط، انخفض إنتاج ليبيا من النفط من حوالي 1.6 مليون برميل يوميًا في عام 2010 إلى أقل من 300,000 برميل يوميًا في بعض الفترات بعد النزاع. سيطرة الفصائل المسلحة على حقول النفط وعمليات التخريب المستمرة أدت إلى تقليل الإنتاج النفطي إلى مستويات متدنية جداً، مما أثر بشكل مباشر على الإيرادات الحكومية

كما تراجعت قيمة الدينار الليبي بشكل كبير أمام العملات الأجنبية بسبب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية. هذا الانخفاض في قيمة العملة أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أسعار السلع الأساسية، مما زاد من معاناة المواطنين الليبيين في حياتهم اليومية. تدهور قيمة العملة انعكس بشكل مباشر على القوة الشرائية للأسر، مما جعل من الصعب تأمين الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والدواء. الحكومة الليبية، في ظل الأوضاع الراهنة،

وجدت نفسها عاجزة عن اتخاذ التدابير اللازمة لدعم العملة المحلية[1]. السياسات النقدية كانت تفتقر إلى الفعالية في ظل الفوضى السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى استمرار تراجع قيمة الدينار. بالإضافة إلى ذلك، العمليات المصرفية تأثرت بشدة، حيث أصبح من الصعب على المواطنين الوصول إلى أموالهم في البنوك، مما زاد من تعقيد الوضع المالي للأسر. نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية وانخفاض قيمة العملة، واجهت الحكومة الليبية عجزاً مالياً كبيراً. هذا العجز أدى إلى صعوبة في تمويل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وأثر على قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين وتأمين الإمدادات الأساسية. العجز المالي أجبر الحكومة على اللجوء إلى سياسات تقشفية أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية. العجز المالي المزمن جعل من الصعب على الحكومة تنفيذ مشاريع بنية تحتية أو برامج اجتماعية تهدف إلى تحسين معيشة المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت الثقة في النظام المالي الليبي، مما أدى إلى هروب رأس المال وانخفاض الاستثمارات الأجنبية والمحلية. هذا الوضع المالي المتردي زاد من تعقيد الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلاد.

نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية وانخفاض قيمة العملة، واجهت الحكومة الليبية عجزاً مالياً كبيراً. هذا العجز أدى إلى صعوبة في تمويل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وأثر على قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين وتأمين الإمدادات الأساسية. وفقًا لصندوق النقد الدولي، وصل العجز المالي إلى حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الفترات. العجز المالي أجبر الحكومة على اللجوء إلى سياسات تقشفية أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية. العجز المالي المزمن جعل من الصعب على الحكومة تنفيذ مشاريع بنية تحتية أو برامج اجتماعية تهدف إلى تحسين معيشة المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت الثقة في النظام المالي الليبي، مما أدى إلى هروب رأس المال وانخفاض الاستثمارات الأجنبية والمحلية. هذا الوضع المالي المتردي زاد من تعقيد الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلاد[2].

[1] عبد الجليل، عبد الحميد، المرجع سابق ص 183

[2] سالمي، عائشة، مرجع سابق، ص 105

الانقسام الاقتصادي والسياسي أدى إلى إحجام المستثمرين الأجانب والمحليين عن الاستثمار في ليبيا بسبب عدم اليقين والاستقرار. هذا الأمر أدى إلى تراجع كبير في الاستثمارات، مما أثر سلباً على فرص النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. الاستثمارات الأجنبية التي كانت تعتبر حيوية لتنمية الاقتصاد الليبي توقفت أو تقلصت بشكل كبير، مما أدى إلى تراجع في التكنولوجيا والمهارات التي يمكن أن تجلبها هذه الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، رأس المال المحلي فضل الخروج من البلاد أو التوجه إلى استثمارات أكثر أمانًا في الخارج، مما زاد من التحديات الاقتصادية التي تواجهها ليبيا.

أدت العمليات العسكرية المستمرة منذ عام 2011 إلى تدمير واسع للبنية التحتية في ليبيا. تعرضت العديد من المرافق العامة، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمطارات والموانئ، لأضرار جسيمة نتيجة للقصف والاشتباكات. هذا التدمير أثر بشكل كبير على قدرة البلاد على تقديم الخدمات الأساسية للسكان. التدمير الواسع للبنية التحتية لم يقتصر فقط على المنشآت العامة، بل شمل أيضًا البنية التحتية الحيوية مثل شبكات الكهرباء والمياه. تضررت محطات توليد الكهرباء وخطوط النقل، مما أدى إلى انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي أثرت على الحياة اليومية والصناعات. كما تضررت شبكات المياه والصرف الصحي، مما زاد من مخاطر الصحة العامة وانتشار الأمراض. جهود إعادة الإعمار كانت بطيئة وغير كافية بسبب استمرار النزاعات ونقص التمويل. العديد من مشاريع إعادة البناء توقفت أو لم تبدأ أصلاً بسبب انعدام الأمن والاضطرابات السياسية. هذا الوضع جعل من الصعب جداً استعادة البنية التحتية إلى حالتها السابقة، مما أثر على حياة المواطنين بشكل مباشر. إعادة بناء البنية التحتية تتطلب استثمارات ضخمة وتعاون دولي، ولكن الانقسامات السياسية والمصالح المتضاربة بين الفصائل المختلفة أعاقت هذه الجهود. الحكومة تواجه تحديات كبيرة في تأمين التمويل اللازم، حيث أن الأولويات تميل نحو العمليات العسكرية والحفاظ على السلطة بدلاً من الاستثمار في مشاريع البنية التحتية.[1] تدهورت الخدمات الأساسية مثل

[1] **Bellamy, Alex J., and Paul D. Williams. "The new politics of protection? Côte d'Ivoire, Libya and the responsibility to protect." *International Affairs* 87, no. 4 (2011) p 825**

الكهرباء والمياه والصرف الصحي بشكل كبير نتيجة لتدمير البنية التحتية. الانقطاعات المتكررة للكهرباء ونقص المياه النظيفة أصبحت جزءاً من الحياة اليومية لليبيين، مما زاد من معاناتهم وأثر على صحتهم وجودة حياتهم. الخدمات الصحية تضررت بشكل كبير، حيث تعرضت المستشفيات والمرافق الصحية للدمار أو الإغلاق، مما أدى إلى نقص حاد في الخدمات الطبية والعلاجية. أدى الصراع المستمر وتدمير البنية التحتية إلى إغلاق العديد من الشركات والمصانع، مما تسبب في فقدان آلاف الليبيين لوظائفهم. ارتفاع معدلات البطالة كان نتيجة مباشرة لهذه الاضطرابات، حيث أصبح من الصعب جداً العثور على فرص عمل جديدة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة. سوق العمل في ليبيا يعاني من عدم استقرار كبير، حيث تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية بالنزاع المسلح. الكثير من العمالة الشابة وجدت نفسها بدون عمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق. بالإضافة إلى ذلك، تدهور الأوضاع الأمنية جعل من الصعب على الأعمال التجارية الاستمرار أو النمو، مما زاد من تعقيد مشكلة البطالة. بسبب ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الاقتصاد، زادت معدلات الفقر بشكل كبير. العديد من الأسر الليبية تعاني من صعوبة في تأمين احتياجاتها الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية. تراجع قيمة العملة وارتفاع الأسعار زادا من صعوبة الوضع، مما جعل الحياة اليومية تحدياً كبيراً للكثيرين. [1]

المطلب الثاني: النتائج الاجتماعية الإنسانية:

شهدت البلاد تدهوراً كبيراً في الأوضاع الاجتماعية والإنسانية. النزاعات المسلحة المستمرة أثرت بشكل مباشر على حياة المواطنين، وأدت إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وانتشار الفقر والعنف. نتيجة لهذه الأوضاع، اضطر مئات الآلاف من الليبيين إلى النزوح الداخلي، حيث

---

[1] **Pack, Jason, Karim Mezran, and Mohamed Eljarh.** ***Libya's Faustian Bargains: Breaking the Appeasement Cycle.*** **Atlantic Council, 2014.p 50**

تركوا منازلهم وانتقلوا إلى مناطق أكثر أماناً داخل البلاد. هذا النزوح الداخلي تسبب في زيادة الضغط على الموارد والخدمات في المناطق المستقبلة، التي باتت تعاني من نقص حاد في المياه والغذاء والمأوى، مما زاد من معاناة السكان المحليين والنازحين على حد سواء. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، يوجد حوالي 1.3 مليون ليبي بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بينما نزح أكثر من 200,000 شخص داخلياً منذ بداية النزاع. المدن والقرى التي استقبلت النازحين أصبحت تعاني من نقص حاد في الموارد الأساسية، مما أدى إلى توترات اجتماعية وزيادة في معدلات البطالة والجريمة. النزوح الداخلي أدى إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث فقدت الأسر النازحة مصادر رزقها وممتلكاتها، مما جعل من الصعب عليهم إعادة بناء حياتهم. الأطفال النازحون حرموا من التعليم بسبب نقص المدارس والمرافق التعليمية، مما أثر سلباً على مستقبلهم وفرصهم في الحياة[1].

بالإضافة إلى النزوح الداخلي، فر العديد من الليبيين إلى الدول المجاورة ودول أوروبا بحثاً عن الأمان والاستقرار. رحلات اللجوء كانت محفوفة بالمخاطر، حيث عبر اللاجئون البحر المتوسط على متن قوارب غير آمنة، مما أدى إلى العديد من الحوادث المأساوية وفقدان الأرواح. بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**(UNHCR)** ، عبر حوالي 660,000 مهاجر ولاجئ البحر المتوسط من ليبيا في الفترة من 2014 إلى 2020. الدول المستقبلة للاجئين واجهت تحديات كبيرة في تقديم الدعم والمساعدات اللازمة، مما أدى إلى توترات اجتماعية وسياسية. الحياة في مخيمات اللاجئين كانت قاسية، حيث يعاني اللاجئون من نقص في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمأوى، والوضع الأمني في المخيمات كان غير مستقر، حيث تعرض اللاجئون للعنف والاستغلال. هذه الظروف الصعبة أثرت

[1] **WHO. "Health Situation in Libya." World Health Organization, accessed June 8, 2024.** https://www.who.int/libya-health-situation

بشكل كبير على الصحة النفسية والجسدية للاجئين، خاصة النساء والأطفال الذين كانوا الأكثر تضرراً[1].

الأوضاع الصحية في ليبيا تدهورت بشكل كبير نتيجة لتدمير المنشآت الصحية خلال النزاعات المسلحة. المستشفيات والعيادات تعرضت للقصف والتخريب، مما أدى إلى نقص حاد في الخدمات الطبية والعلاجية. نقص الأدوية والمستلزمات الطبية أصبح شائعاً، مما زاد من معاناة المرضى وأدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات. الأوضاع الصحية تأثرت أيضاً بسبب نقص الكوادر الطبية المدربة، حيث غادر العديد من الأطباء والممرضين البلاد بحثاً عن الأمان والعمل في الخارج. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية(**WHO**) ، هناك 20% فقط من المرافق الصحية تعمل بكامل طاقتها في ليبيا، مما يترك حوالي 1.3 مليون شخص بدون رعاية صحية كافية. هذا النقص في الكوادر الصحية زاد من صعوبة تقديم الرعاية الصحية اللازمة للسكان، خاصة في المناطق النائية والمتضررة من النزاعات. الأطفال والنساء وكبار السن كانوا من بين الفئات الأكثر تأثراً بتدهور الأوضاع الصحية. نقص الخدمات الصحية الأساسية مثل التطعيمات والرعاية السابقة للولادة أدى إلى زيادة معدلات وفيات الأطفال والأمهات. الأمراض المعدية مثل الكوليرا والتيفوئيد انتشرت بسرعة بسبب نقص المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم، مما زاد من عبء النظام الصحي المتهالك.

النظام التعليمي في ليبيا تعرض لضربة كبيرة نتيجة للصراع المستمر. العديد من المدارس والجامعات تعرضت للدمار أو الإغلاق، مما حرم آلاف الأطفال والشباب من التعليم. نقص الموارد التعليمية مثل الكتب والأدوات المدرسية زاد من تعقيد الوضع، حيث أصبح من الصعب على الطلاب متابعة دراستهم. الأطفال الذين تمكنوا من الاستمرار في التعليم واجهوا تحديات كبيرة، بما في ذلك انعدام الأمان ونقص المعلمين المدربين. تدهور جودة التعليم أثر على مستوى التحصيل العلمي للطلاب، مما يقلل من فرصهم في الحصول على وظائف مستقبلية

[1] **UNHCR. "Libya Situation." UNHCR, accessed June 8, 2024. https://www.unhcr.org/libya-situation**

ويزيد من معدلات البطالة والفقر. وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة(UNICEF) ، هناك أكثر من 500,000 طفل في ليبيا بحاجة إلى دعم تعليمي، و1.2 مليون طفل يواجهون صعوبات في الحصول على تعليم منتظم[1].

انتشار النزاعات المسلحة وتدمير البنية التحتية أدى إلى تدهور الأوضاع الصحية وانتشار الأمراض والأوبئة. نقص المياه النظيفة والصرف الصحي المناسب ساهم في انتشار الأمراض المعدية مثل الكوليرا والتيفوئيد. بالإضافة إلى ذلك، نقص الغذاء وسوء التغذية أدى إلى ضعف المناعة وزيادة انتشار الأمراض بين الأطفال وكبار السن. الأوضاع الصحية المتدهورة زادت من العبء على المنشآت الصحية المتهالكة، حيث أصبحت غير قادرة على التعامل مع الأعداد المتزايدة من المرضى. الأمراض المعدية انتشرت بسرعة في بيئات مزدحمة وفقيرة بالموارد، مثل مخيمات النازحين والمناطق المتضررة من النزاع. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تزايدت حالات الإصابة بالأمراض المعدية بنسبة 30% منذ عام 2011. هذه الأمراض زادت من معدلات الوفيات وأثرت على الصحة العامة للمجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، نقص الرعاية الصحية الوقائية مثل التطعيمات والفحوصات الدورية أدى إلى زيادة انتشار الأمراض المزمنة، مما زاد من تعقيد الوضع الصحي. المنظمات الإنسانية تعمل جاهدة لتقديم الدعم والرعاية الصحية في هذه الظروف الصعبة، ولكنها تواجه تحديات كبيرة بسبب نقص التمويل وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة.

شهدت ليبيا تزايداً كبيراً في انتهاكات حقوق الإنسان منذ التدخل الدولي في 2011. عمليات القتل خارج نطاق القانون والاعتقالات التعسفية والتعذيب أصبحت شائعة، حيث تقوم الفصائل المسلحة والمليشيات بقتل المعارضين والمشتبه بهم دون محاكمات عادلة. هذه الانتهاكات أثارت قلق المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية، التي دعت إلى ضرورة محاسبة المسؤولين عنها. وفقاً لتقارير منظمة العفو الدولية، تم توثيق مئات الحالات من القتل خارج نطاق القانون

[1] عبد المنعم قريرة مرعى، التحديات التي تهدد وحدة ليبيا و سيادتها في ظل التحولات السريعة للمجتمع الدولي ، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، المجلد 5 ، العدد 1 ، ص ، ص 74 75

والتعذيب والاعتقال التعسفي في ليبيا منذ عام 2011. القتل خارج نطاق القانون لم يقتصر فقط على الفصائل المسلحة، بل شمل أيضاً قوات الأمن والشرطة التي تورطت في عمليات قتل وتعذيب المعتقلين. هذه الانتهاكات خلقت مناخاً من الخوف والاضطهاد، حيث أصبح المواطنون يخشون من التعبير عن آرائهم أو الانخراط في الأنشطة السياسية[1].

الاعتقالات التعسفية والتعذيب أصبحت جزءاً من الواقع اليومي في ليبيا. الفصائل المسلحة والميليشيات تقوم باعتقال الأشخاص بناءً على اتهامات غير مثبتة، ويتم احتجازهم في ظروف سيئة ويتعرضون للتعذيب والمعاملة القاسية. هذه الممارسات تنتهك حقوق الإنسان الأساسية وتؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في البلاد. العديد من المعتقلين يتم احتجازهم دون محاكمة أو تهمة واضحة، مما يزيد من حالة الاحتقان والغضب بين السكان. التعذيب يشمل الصعق الكهربائي، والضرب المبرح، والحرمان من الطعام والماء، مما يترك آثاراً نفسية وجسدية طويلة الأمد على الضحايا. المنظمات الحقوقية تطالب بضرورة وضع حد لهذه الممارسات وإجراء تحقيقات شفافة ومحاسبة المسؤولين. الاعتقالات التعسفية والتعذيب يساهمان في خلق بيئة من الخوف وعدم الثقة بين السكان، حيث يصبح الجميع عرضة للاعتقال بدون سبب وجيه. هذه الممارسات تزيد من صعوبة تحقيق العدالة والمصالحة، حيث تتعزز مشاعر الانتقام والعداوة بين الأطراف المختلفة.

الاضطرابات والنزاعات المسلحة في ليبيا أدت إلى تفاقم مشكلة الاتجار بالبشر، حيث يتم استغلال الأشخاص الضعفاء من قبل الفصائل المسلحة والميليشيات. النساء والأطفال هم الأكثر عرضة للاتجار، حيث يتم بيعهم واستغلالهم في العمل القسري والدعارة. هذه الانتهاكات تزيد من معاناة الفئات الضعيفة وتخلق جيلاً جديداً يعاني من الأزمات النفسية والاجتماعية. وفقاً لمنظمة الهجرة الدولية(IOM) ، تم إنقاذ حوالي 10,000 مهاجر من مراكز الاتجار بالبشر في ليبيا بين عامي 2017 و2020.

[1] عبد المنعم قريرة مرعى، مرجع سابق ص 80

المطلب الثالث: الموقف الجزائري من التدخلات الأجنبية في ليبيا

منذ اندلاع الأزمة الليبية في عام 2011، اتخذت الجزائر موقفًا استراتيجيًا وتحليليًا يعكس فهماً عميقاً لتداعيات التدخلات الخارجية على الأمن الإقليمي والقومي. إن تحليل الموقف الجزائري يتطلب النظر في عدة مستويات من العلاقات الدولية، بما في ذلك الجغرافيا السياسية، التوازنات الإقليمية، والمصالح الوطنية. من الناحية الجيوسياسية، تقع الجزائر في قلب شمال إفريقيا وتشترك في حدود طويلة مع ليبيا، مما يجعل استقرار ليبيا ذا أهمية قصوى للأمن القومي الجزائري. أي انهيار في الوضع الأمني في ليبيا يمكن أن يؤدي إلى تدفق اللاجئين والأسلحة والجماعات الإرهابية عبر الحدود، مما يشكل تهديدًا مباشرًا للسلامة الداخلية للجزائر. لذلك، كان من الضروري بالنسبة للجزائر أن تتبنى سياسات تهدف إلى منع تصعيد الأزمة وضمان الاستقرار الإقليمي. فيما يتعلق بالتوازنات الإقليمية، لعبت الجزائر دورًا مركزيًا في محاولة التوسط بين الفصائل الليبية المختلفة ودعمت الحلول السياسية بدلاً من العسكرية. هذا الموقف ينبع من إدراك الجزائر أن التدخلات العسكرية الخارجية غالبًا ما تؤدي إلى تعقيد الأوضاع بدلاً من حلها. تدخل الناتو في ليبيا، على سبيل المثال، أدى إلى انهيار البنية التحتية للدولة وتفاقم الصراعات الداخلية، مما زاد من تعقيد الأزمة وأثر سلبًا على الأمن الإقليمي. الجزائر، من خلال رفضها للتدخلات العسكرية، سعت إلى تجنب تأثيرات مماثلة على أراضيها وعلى المنطقة ككل[1].

من منظور السياسة الخارجية، تبنت الجزائر سياسة رفض واضحة للتدخلات العسكرية الأجنبية، بما في ذلك تدخلات تركيا والإمارات العربية المتحدة في النزاع الليبي. هذه التدخلات، التي غالبًا ما تكون مدفوعة بمصالح استراتيجية واقتصادية، تعمق الانقسامات الداخلية في ليبيا وتزيد من معاناة الشعب الليبي. الجزائر، بموقفها الرافض لهذه التدخلات، سعت إلى الحفاظ على استقلالية القرار الليبي وتعزيز الحلول التي تنبع من الداخل الليبي نفسه. على الصعيد الأمني، كانت الجزائر تدرك أن استمرار الفوضى في ليبيا يمكن أن يحول البلاد إلى

[1] **الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية." مركز الدراسات والأبحاث. 2017**

قاعدة خلفية للجماعات الإرهابية التي يمكن أن تستغل الفراغ الأمني لشن هجمات في المنطقة. لتعزيز أمنها، قامت الجزائر بتعزيز الإجراءات الأمنية على حدودها مع ليبيا وتعاونت مع دول الجوار لتنسيق الجهود الأمنية ومكافحة الإرهاب[1].

منذ بداية الأزمة، كانت الجزائر تسعى إلى دعم الحلول السياسية والتفاوضية بين الأطراف الليبية المختلفة. ففي عام 2011، رفضت الجزائر بشدة التدخل العسكري للناتو في ليبيا، معتبرةً أنه سيؤدي إلى تعقيد الأوضاع ويزيد من الفوضى. وبدلاً من ذلك، دعت الجزائر إلى حوار ليبي–ليبي لحل النزاع. ورغم أن هذه الدعوات لم تلقَ استجابة فورية، إلا أن الجزائر استمرت في هذا النهج، مدعومة بإيمانها بأن الحلول العسكرية لا تؤدي إلا إلى المزيد من الانقسامات والدمار.

بين عامي 2015 و2017، كثفت الجزائر جهودها الدبلوماسية، مستضيفةً العديد من الاجتماعات بين الفصائل الليبية المختلفة. دعمت الجزائر حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت تحت رعاية الأمم المتحدة، مؤكدةً على ضرورة الاعتراف الدولي بهذه الحكومة لتحقيق الاستقرار. في هذا السياق، كانت الجزائر تعمل على تعزيز الأمن على حدودها الشرقية لمنع تسلل الإرهابيين وانتقال الفوضى إلى داخل أراضيها. [2]

منذ عام 2018 حتى 2020، استمرت الجزائر في معارضة التدخلات العسكرية الخارجية في ليبيا، بما في ذلك تدخل تركيا والإمارات العربية المتحدة. عبرت الجزائر عن قلقها من هذه التدخلات المتزايدة التي تعتبرها تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي. كانت الجزائر ترى أن هذه التدخلات تعمق الانقسامات داخل ليبيا وتزيد من معاناة الشعب الليبي، وبالتالي تشكل خطرًا على استقرار المنطقة برمتها. دعمت الجزائر كافة المبادرات الدولية الرامية إلى حل سلمي للأزمة الليبية، بما في ذلك مؤتمر برلين في يناير 2020. كما عملت على تعزيز التعاون الإقليمي مع دول الجوار الليبي لضمان استقرار المنطقة ككل. الموقف الجزائري تجاه الأزمة

[1] الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات." مركز الجزيرة للدراسات. 2020

[2] طالب حفيظة، وأبو حنيفة الوليد . دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية – المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المجلد 4 ، عدد 1 (2017) ص 59

الليبية كان يعتمد على عدة عوامل، منها التهديدات الأمنية المباشرة التي تشكلها الفوضى في ليبيا على الجزائر. كانت الجزائر تدرك أن التدخلات الخارجية غالبًا ما تكون مدفوعة بمصالح استراتيجية واقتصادية للدول المتدخلة، وليس بالضرورة لمصلحة الشعب الليبي. ولهذا، كانت الجزائر تعارض بشدة أي تدخل عسكري أجنبي وترى أن الحلول السلمية هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في ليبيا.

إن الموقف الجزائري لم يكن مجرد موقف سياسي أو دبلوماسي، بل كان استراتيجياً وأمنياً في آن واحد. فقد كانت الجزائر تسعى إلى حماية حدودها ومنع تسلل الجماعات المسلحة والأسلحة غير المشروعة إلى أراضيها. ولتحقيق ذلك، قامت بتعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود وزيادة التعاون مع دول الجوار لضمان مراقبة فعالة ومنع تسلل الإرهابيين والمهربين.

بصفة عامة، يمكن القول إن الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية كان يقوم على عدة مبادئ أساسية. أولاً، رفض التدخلات العسكرية الخارجية التي تزيد من تعقيد الأوضاع في ليبيا وتؤثر سلباً على الأمن الإقليمي. ثانياً، دعم الحلول السياسية والتفاوضية بين الأطراف الليبية المختلفة لتحقيق الاستقرار. ثالثاً، تعزيز الأمن الداخلي ومنع تسلل الجماعات الإرهابية والأسلحة غير المشروعة إلى الجزائر[1].كما كان واضحاً الموقف المعارض للتدخلات الأجنبية المستمرة في ليبيا، وخصوصاً تلك التي تقودها تركيا والإمارات. فقد اعتبرت الجزائر أن هذه التدخلات تزيد من تعقيد الأزمة وتعمق الانقسامات بين الفصائل الليبية المختلفة. ولهذا، كانت الجزائر تدعو إلى ضرورة إنهاء هذه التدخلات والسماح للشعب الليبي بتحديد مستقبله من خلال الحوار الوطني.

كما سعت الجزائر إلى تعزيز التعاون مع دول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار في ليبيا. فقد كانت الجزائر تشارك بفعالية في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تهدف إلى إيجاد حلول سلمية للأزمة الليبية، مؤكدةً على ضرورة دعم المبادرات الدولية الرامية

[1] زرواق نصير ، الجزائر والأزمة الليبية ، Aldjazeera.net

إلى تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. وفي ظل استمرار الأزمة، كانت الجزائر تواصل دعواتها لضرورة احترام السيادة الليبية ووقف التدخلات الأجنبية. كما كانت تؤكد على ضرورة تقديم الدعم للشعب الليبي ومساعدته في بناء مؤسساته الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

خلاصة الفصل:

يستعرض هذا الفصل التدخل الدولي في ليبيا منذ الثورة الشعبية في 2011عام سقوط نظام معمر القذافي، مسلطًا الضوء على الدور الذي لعبه حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبعض الدول الأخرى في تعقيد الوضع الداخلي في ليبيا. تطرقنا في هذا الفصل دوافع التدخل الدولي الإنسانية والتي كانت معلنة، والدوافع السياسية والأمنية، والاقتصادية الخفية مما يستعرض الجهات الدولية والإقليمية المشاركة في التدخل الدولي والمؤثرة على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني للبلاد وتأثيره على مستقبل الشعب الليبي والمنطقة المغاربية ككل.

خاتمة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي نتيجة التدخلات الدولية المختلفة التي أثرت بشكل كبير على مسار بناء الدولة. لقد كان الهدف المعلن للتدخل الدولي في ليبيا هو حماية المدنيين ودعم التحول الديمقراطي، إلا أن الواقع على الأرض كان أكثر تعقيداً وتشابكاً، حيث أدى التدخل الدولي إلى تفاقم الانقسامات الداخلية وزيادة الصراعات بين الفصائل المختلفة. التدخل الدولي في ليبيا، الذي بدأ بقرار من مجلس الأمن الدولي تحت ذريعة حماية المدنيين من القمع الذي كان يمارسه نظام القذافي، تطور ليشمل عمليات عسكرية واسعة قادتها دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبعض الدول العربية. وعلى الرغم من أن التدخل العسكري أدى إلى الإطاحة بنظام القذافي، إلا أنه لم ينجح في تأسيس نظام سياسي مستقر في ليبيا، بل بالعكس، أسهم في تعميق الانقسامات الداخلية وتفكك البنية الاجتماعية والسياسية للبلاد.

لقد كانت هناك عدة دوافع ومبررات للتدخل الدولي في ليبيا، من بينها الدوافع الإنسانية التي تمثلت في حماية المدنيين من انتهاكات حقوق الإنسان. إلا أن هذه الدوافع كانت مرتبطة أيضاً بمصالح استراتيجية واقتصادية للدول المتدخلة، والتي كانت تسعى إلى ضمان الوصول إلى الموارد النفطية الليبية وموقعها الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط. وبالتالي، يمكن القول إن التدخل الدولي في ليبيا كان مدفوعاً بمزيج من الاعتبارات الإنسانية والاستراتيجية. أدى التدخل الدولي إلى انهيار النظام المركزي الذي كان يمثله نظام القذافي، مما أفسح المجال لظهور فصائل وقوى سياسية متعددة تسعى كل منها للسيطرة على السلطة. هذا التفكك السياسي أدى إلى صراعات مسلحة بين الفصائل المختلفة، مما زاد من حالة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد. كان من نتائج التدخل الدولي تدمير جزء كبير من البنية التحتية الحيوية في ليبيا، مما أعاق جهود إعادة البناء والتنمية. كما أدى غياب الدولة المركزية إلى ضعف المؤسسات الحكومية وعجزها عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مما فاقم من معاناة الشعب الليبي

وزاد من الشعور بعدم الأمان والاستقرار. بعد سقوط نظام القذافي، أصبحت ليبيا ساحة للصراعات الدولية والإقليمية، حيث تسعى الدول المختلفة إلى دعم فصائل محددة لخدمة مصالحها الخاصة. هذا التدخل الخارجي المتزايد أسهم في تعقيد المشهد السياسي وزيادة الانقسامات بين الليبيين. أدت الصراعات المستمرة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في ليبيا، حيث يعاني الملايين من نقص في الغذاء والماء والرعاية الصحية. كما أدت الأعمال القتالية إلى نزوح عدد كبير من السكان، مما زاد من الأعباء على المجتمعات المحلية والمساعدات الدولية. أثرت حالة الفوضى والصراعات على الاقتصاد الليبي بشكل كبير، حيث تراجعت إيرادات النفط بسبب عدم الاستقرار وتعرض المنشآت النفطية للهجمات. كما أدى غياب الأمن والاستقرار إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما زاد من معدلات البطالة والفقر في البلاد.

يمكن القول في الأخير أن التدخل الدولي في ليبيا، على الرغم من أنه جاء تحت ذريعة حماية المدنيين ودعم التحول الديمقراطي، قد أسهم في تعقيد الوضع الداخلي وتفاقم الانقسام السياسي والاجتماعي. لذلك، يجب أن تكون هناك مراجعة شاملة لسياسات التدخل الدولي، بحيث تأخذ في الاعتبار السياقات المحلية والديناميات الداخلية للدول المستهدفة. كما يجب تعزيز دور المؤسسات الدولية والإقليمية في دعم جهود إعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار، مع التأكيد على ضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية إلا في حالات الضرورة القصوى وبموافقة المجتمع الدولي.

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
مقدمة.....	6
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل الدولي.....	13
المبحث الأول: ماهية التدخل الدولي.....	15
المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتدخل الدولي.....	15
المطلب الثاني: مشروعية التدخل الدولي.....	19
المطلب الثالث: أنواع التدخل الدولي.....	22
المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن التدخل الدولي.....	26
المطلب الأول: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.....	27
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.....	29
المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الحرب الباردة.....	31
المبحث الثالث: نظريات التدخل الدولي.....	34
المطلب الأول: التفسير الواقعي للتدخل الدولي	34
المطلب الثاني: التفسير الليبيرالي للتدخل الدولي	37
المطلب الثالث: التفسير البنائي للتدخل الدولي	39
الفصل الثاني: ليبيا –قراءة جيوبولتيكية	44
المبحث الأول: الأبعاد الجغرافية للموقع الاستراتيجي الليبي.....	46
المطلب الأول: الموقع الجغرافي والفلكي لليبيا.....	46
المطلب الثاني: أهمية الموقع الجغرافي لليبيا	49
المطلب الثالث: الحدود الليبية	52
المبحث الثاني: الاقتصاد الليبي	57
المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الليبي	58
المطلب الثاني: عمود الاقتصاد الليبي –دور النفط والغاز	61

المبحث الثالث: النظام السياسي الليبي في فترة معمر القذافي	65
المطلب الأول: صعود معمر القذافي إلى السلطة وبناء النظام السياسي..	65
المطلب الثاني: السياسة الخارجية لليبيا في فترة معمر القذافي	68
المطلب الثالث: تأثير النظام السياسي على المجتمع الليبي	71
الفصل الثالث: التدخل الدولي في ليبيا	77
المبحث الأول: دوافع التدخل الدولي في ليبيا	80
المطلب الأول: الدوافع الإنسانية للتدخل في ليبيا.....	80
المطلب الثاني: الدوافع السياسية والأمنية للتدخل في ليبيا.....	84
المطلب الثالث: الدوافع الاقتصادية الجيوستراتيجية للتدخل في ليبيا	88
المبحث الثاني: الأطراف المعنية بالتدخل في ليبيا	93
المطلب الأول: قرار هيئة الأمم المتحدة.....	93
المطلب الثاني: تدخل حلف الشمال الأطلسي والدول الأخرى	99
المطلب الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية	105
المبحث الثالث: نتائج واثار التدخل الدولي في ليبيا.....	109
المطلب الأول: النتائج السياسية والاقتصادية	109
المطلب الثاني: النتائج الاجتماعية الإنسانية.....	114
المطلب الثالث: الموقف الجزائري من الوضع الليبي	119
خاتمة.....	124
قائمة المصادر والمراجع	129
الملخص	132

- قائمة الجداول والأشكال:

الشكل	التسمية	رقم الصفحة
جدول رقم 1	التدخلات العسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة	32
خريطة رقم 1	الحدود الليبية في المغرب العربي	56
الشكل رقم 1	منحنى بياني يمثل الناتج المحلي الإجمالي من النفط ومن غير النفط	60
جدول رقم 2	نمو الاقتصاد الليبي	60
شكل رقم 2	أعمدة بيانية تمثل انتاج النفط يوميا	62
خريطة رقم 2	أحواض النفط والغاز الصخري في ليبيا	64

قائمة المراجع

الكتب:

- علي صادق أبو هيفاء، **القانون الدولي العام**، القاهرة، دار نشر الثقافة الإسكندرية، ط 2 2014
- احمد قاسم حسين، وآخرون، ليبيا، **تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولية**، بيروت، ط 1 ، 2023
- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون" .المقدمة : **أسباب التدخلات الخارجية في الدول الإسلامية** ". القاهرة : دار الفكر، 2001.
- رمزي المنياوي، **رجل من جهنم**، القاهرة :دار الكتاب العربي، 2012
- فضل عفاش، **الماضي يبدأ غدا :قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي**، النمسا :الدار الإفريقية للطباعة و النشر و الانتاج الفني،1991
- منصور، علي. **العلاقات الدولية والتغيرات العالمية**. الكويت: دار الأفق الجديد، 2009،
- الباز، عماد .***النظريات الكبرى في العلاقات الدولية*** .دمشق: دار الحصاد للنشر
- د. محمد الباز، **مجنون ليبيا القذافي (الفشل السياسي)**، كنوز النشر والتوزيع، 2012
- عبد الله، خالد .***المؤسسات الدولية: الأطر النظرية والتطبيقات العملية*** .بيروت: دار النهضة العربية، 2015،
- طارق مبروك، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، 2010
- أحمد، مصطفى كامل .**النظام الدولي الجديد: تحليل سياسي** .القاهرة: دار الشروق، 1998
- سعد الدين إبراهيم" .**التدخل الأجنبي وأثره على السيادة الوطنية** ".القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002. .
- فـايز سارة،"**التدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية العربية** ".عمان : دار ورد، 2012 .
- محمد، سعيد .***السيادة الوطنية والتدخل الدولي دراسة تحليلية*** . الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2014
- ستيف سميث ، **نظريات العلاقات الدولية التخصص و التنوع** ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، مترجم ، 2016 ، ص 160
- الحاسي، عبد الله .***دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق*** .بيروت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020
- محمود علي الغدامسي، **النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية و انتاجية النفط و الغاز العربي**، بيروت: دار الجليل، 1998
- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون," **أسباب التدخلات الخارجية في الدول الإسلامية** ".القاهرة : دار الفكر، 2001.

مذكرات:

- زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013.
- عزالدين حمايدي ، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية** ، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005
- عطية، عادل محمد عبد الناصر. ***ليبيا، الموقع الجغرافي وأثره على وزنها السياسي: دراسة في الجغرافيا السياسية*** .(أطروحة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان
- يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، **" التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية"**، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم الجغرافيا، 2007
- بن خلادي عواطف ,سي حميدي ايمان **" مبدأ التدخل الدولي كألية في سياسة الحلف الأطلسي دراسة حالة ليبيا بعد 2011"** مذكرة ماستر ,كلية العلوم السياسة , قسم العلاقات الدولية , جامعة قسنطينة 3 2014-2015 .

مقالات علمية:

- العيساوي، يوسف **التدخل بين سيادة الدول ومقتضيات الحماية الإنسانية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني،2021
- ناصري سميرة، **التدخل الدولي الإنساني بين الشرعية والمشروعية**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد09، العدد 02، جوان 2022
- سكوت بورتشيل ، **نظريات العلاقات الدولية** ، مجلة العلوم الاجتماعية للباحثين مترجم ، 2017
- يوسف مسعود علي، **الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي**، الجمعية العامة لعلوم التربية، مجلة القرطاس 2014
- فوزية خدا كرم عزيز. **معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي**، المجلة السياسية والدولية، 2024
- امين سرير عبدالله ، امينة بوبصلة ، **تدخل حلف الشمال الأطلسي في الازمة الليبية** ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 4 ،العدد 3 ، 2012
- سالمي، عائشة. **"مسؤولية الحماية الدولية وازدواجية المعايير: ليبيا نموذجا ".***المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية* 5، العدد 2 (2021)
- ديفيس، جوناثان إي. **"من الأيديولوجيا إلى البراغماتية: موقف الصين من التدخل الإنساني في عصر ما بعد الحرب الباردة"**، مجلة فاندربيلت للقانون الدولي، المجلد 44، العدد 2، مارس 2011 ، مترجم
- حساني خالد ، **التدخل الدولي الإنساني في ضوء القانون الدولي** ، مجلة دراسات الدفاع و الاسباقية ، جامعة بجاية ، مجلد 1 ، العدد 3 ، 2015
- عبد المنعم قريرة مرعى، **التحديات التي تهدد وحدة ليبيا و سيادتها في ظل التحولات السريعة للمجتمع الدولي** ، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، المجلد 5 ، العدد 1
- برونو بومييه ، **استخدام القوة لحماية المدنيين و العمل الإنساني :حالة ليبيا و ما بعدها** ، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 93 ، العدد 884
- محسن رمضان جابر، **اثر التدخلات الخارجية على الامن القومي الليبي، 2011_2023** ، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، المجلد 20 ، العدد 1 ، 2023

- الدليمي، مصعب نجم عبد الله. **"التدخل الدولي لأسباب إنسانية بعد الحرب الباردة: العراق، الصومال، ليبيا ".**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد الأول، 2020

اطروحات دكتوراه:

- عبد الناصر عز الدين بوخشيم، **" تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و علاقتها بالنمو الاقتصادي"**، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2002 /2003
- أميرة برحايل بودودة,**" التدخل الدولي الإنساني كألية لحماية حقوق الانسان دراسة حالة ليبيا 2003-2016 "**,أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم السياسية , قسم العلاقات الدولية جامعة قسنطينة 03 2018-2019.
- لبوخ, محمد , **" تحديات عمليات بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 بين الفرص والقيود"**, أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم السياسية .قسم العلاقات الدولية ,جامعة الجزائر 03 , 2020.

مراجع أجنبية:

- Cannon, Lawrence**. "Canada's Response to the Libyan Crisis,"** announced on February 24, 2011
- *Patrick Cockburn, "**Libya: From Intervention to Chaos,**" **The Independent,** March 19, 2021*
- Stefano Recchia, **The Libyan Uprising and the International Response**, February 26–March 17, 2011." In Intervention in Libya The Responsibility to Protect in North Africa, 133-185. Cambridge : Cambridge University Press, 2020 ,
- Vandewalle, Dirk. **A History of Modern Libya**. New York: Cambridge University Press, 2012.
- Pargeter, Alison**. Libya: The Rise and Fall of Qaddafi**. New Haven: Yale University Press, 2012
- Pack, Jason, Karim Mezran, and Mohamed Eljarh. ***Libya's Faustian Bargains: Breaking the Appeasement Cycle***. Atlantic Council, 2014.
- Bellamy, Alex J., and Paul D. Williams. "**The new politics of protection. Côte d'Ivoire, Libya and the responsibility to protect**." *International Affairs* 87, no. 4 (2011)

المواقع الإلكترونية:

- www.Independentarabia.com
- BBC.COM
- www.Aldjazeera.com

ABSTRACT :

This master thesis analyzes the international intervention in Libya since 2011, focusing on its political, social, and economic impacts. It examines the motivations, execution, and consequences of the intervention for Libya and the international community.

By using a mixed-method approach, the research combines qualitative analysis of international legal frameworks, policy documents, and media reports with quantitative data on conflict outcomes and socio-economic indicators. The study is grounded in realism, liberalism, and constructivism theories to interpret the intervention's rationale and effects.

Findings reveal that while the intervention was justified on humanitarian grounds to protect civilians and promote democracy, it also served the strategic interests of the intervening states. The overthrow of the Gaddafi regime led to prolonged instability, a power vacuum, and ongoing conflicts among various factions.

Case studies of the NATO-led intervention, the UN's role, and regional actors' involvement highlight the complex dynamics at play. The thesis argues that the absence of a coherent post-intervention strategy significantly contributed to Libya's fragmentation and insecurity.

The study concludes by advocating for a nuanced and holistic approach to international intervention, emphasizing long-term planning, local engagement, and adherence to international legal standards to achieve sustainable peace and stability.

Keywords: international intervention, Libya, NATO, UN, humanitarian intervention, conflict resolution, political instability, Quaddafi, theories of intervention.

الملخص :

تحلل هاته المذكرة التدخل الدولي في ليبيا منذ عام 2011، مع التركيز على تأثيراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتتناول الدراسة الدوافع والتنفيذ والنتائج للتدخل على ليبيا والمجتمع الدولي.

باستخدام نهج متعدد الأساليب، يجمع البحث بين التحليل النوعي للأطر القانونية الدولية، والوثائق السياسية، والتقارير الإعلامية مع البيانات الكمية حول نتائج النزاعات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. تستند الدراسة إلى نظريات الواقعية والليبرالية والبنائية لتفسير دوافع التدخل وآثاره.

تبرز الدراسات التدخل الذي قاده حلف الناتو ودور الأمم المتحدة وتدخل الجهات الإقليمية الديناميكيات المعقدة التي كانت في اللعب. تجادل المذكرة بأن غياب استراتيجية متماسكة لما بعد التدخل ساهم بشكل كبير في تجزئة ليبيا وانعدام الأمن فيها.

تظهر النتائج أن التدخل، رغم تبريره على أسس إنسانية لحماية المدنيين وتعزيز الديمقراطية، كان يخدم أيضًا المصالح الاستراتيجية للدول المتدخلة. وأدى الإطاحة بنظام القذافي إلى حالة من عدم الاستقرار المطول، وفراغ في السلطة، وصراعات مستمرة بين الفصائل المختلفة، ساهمت بدورها في تعقيد الوضع الداخلي وتفاقم الانقسام السياسي، ما أدى الى كثير من المخاوف حول التفكك الكلي للدولة الليبية، و كذلك التهديد الناتج في المنطقة المغاربية عموما و الجزائر خصوصا.

الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي، ليبيا، حلف الناتو، الأمم المتحدة، التدخل الإنساني، حل النزاعات، عدم الاستقرار السياسي، القذافي، نظريات التدخل